

جامعة ميدأوشن
كلية الإدارة
ماجستير ادارة الاعمال

أثر الفساد على النمو الاقتصادي والفقير في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات اللوحة

للفترة "2000-2022"

إعداد الطالب: ماجد احمد محمد الدرع

الرقم الجامعي : 253001618

إشراف:

أ.د.الفیصل عبد الحمید محمد

و

أ.د.فايز علي جراد

العام الدراسي:

2026

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفّقني لإتمام هذا البحث، وأُصَلِّي وأُسلِّم على النبي المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن سار على هديه إلى يوم الدين. لا تكتمل البحوث ولا يستوي العلم إلا بالشكر لمن كان عوناً وسنداً في مسيرته؛ فأتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل المشرفين الكريمين:

أستاذي الدكتور الفيصل عبد الحميد محمد حسن، الذي أفادني بعلمه الغزير ومتابعته الدقيقة لكل خطوة من خطوات هذا البحث، وما أولاني به من وقت وتوجيه ونصيحة سديدة أثمرت في مسيرة البحث ثماراً طيبة.

وأستاذي الدكتور فايز علي جراد، على ما أسداه من ملاحظات منهجية بناة، وما أبداه من صبر واهتمام جعل مسيرة البحث تسلك طريقها الصحيح نحو الإنجاز.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى كلية الإدارة في جامعة ميدأوشن على بيتها الأكاديمية المحفزة للبحث والتميز، وعلى ما يُقدّمه أعضاء هيئة التدريس فيها من علم وتوجيه لا يُقدّر بثمن.

ثم أخص بالشكر الوالدَيْن الكريمَيْن اللّذَيْن كانا في كل لحظة صعبة سنداً ودعماً وعوناً، فلهما الفضل الأكبر بعد الله سبحانه وتعالى في كل ما وصلت إليه. وأشكر الأسرة الكريمة والأصدقاء الأوفياء الذين لم يخلوا بتشجيعهم ودعمهم المتواصل.

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى كل باحث يؤمن بأن العلم والمعرفة هما الطريق الأمثل نحو تنمية حقيقية تصل فوائدها إلى كل إنسان في الدول النامية، وتُسهم في كسر دورة الفقر والفساد التي طال أمدها.

الباحث

ماجد أحمد محمد الدرع

فهرس الموضوعات

أ	الشكر والتقدير
ب	فهرس الموضوعات
ج	فهرس الجداول والأشكال
د	الملخص العربي
هـ	Abstract (English)

الفصل الأول: المقدمة

1.1	المقدمة
1.2	مشكلة الدراسة
1.3	أهمية الدراسة
1.4	أهداف الدراسة
1.5	تساؤلات الدراسة
1.6	فروض الدراسة
1.7	التعريفات الإجرائية
1.8	الإطار النظري

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1	مقدمة الفصل
2.2	المتغير المستقل: الفساد
2.3	المتغيرات التابعة: النمو والفقرة
2.4	الدراسات السابقة
2.5	الخلاصة النقدية والفجوة البحثية

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

3.1	مقدمة الفصل
3.2	تصميم البحث

3.3	مجتمع الدراسة 44
3.4	خصائص العينة 44
3.5	محددات حجم العينة 46
3.6	خطوات جمع البيانات 47
3.7	حدود الدراسة 49
3.8	الأساليب الإحصائية 50

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية والنتائج

4.1	مقدمة الفصل 53
4.2	الإحصاء الوصفي 53
4.3	مصفوفة الارتباط 56
4.4	اختبارات جذر الوحدة 57
4.5	نتائج التأثيرات الثابتة 58
4.6	نتائج نماذج GMM 60
4.7	تحليل الوساطة 63
4.8	التحليل الإقليمي 65
4.9	اختبارات المتانة 67
4.10	مناقشة النتائج 68
4.11	التوصيات 72
	المراجع العربية والأجنبية 75
	الملاحق 79

فهرس الجداول والأشكال

أولاً: الجداول

جدول (1): وصف متغيرات الدراسة ومصادرها 47
جدول (2): توزيع دول العينة حسب المنطقة الجغرافية ومستوى الدخل 45
جدول (3): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة 53 (N=74, 2000–2022)
جدول (4): الإحصاء الوصفي حسب المنطقة الجغرافية 54
جدول (5): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الرئيسية 56
جدول (6): نتائج اختبارات Im-Pesaran-Shin لجذر الوحدة 57
جدول (7): نتائج نموذج التأثيرات الثابتة — نمو نصيب الفرد 58
جدول (8): نتائج نموذج التأثيرات الثابتة — نسبة الفقراء 59
جدول (9): نتائج نموذج — GMM نسبة الفقراء 61 (2.15\$)
جدول (10): نتائج نموذج — GMM مؤشر 62 HDI
جدول (11): نتائج تحليل الوساطة — الأثر المباشر وغير المباشر 63
جدول (12): التحليل الإقليمي — معاملات أثر الفساد على الفقر 65
جدول (13): اختبارات المتانة — استبدال CPI بـ 67 WGI
جدول (14): مقارنة نتائج الدراسة الحالية بالدراسات السابقة 71

ثانياً: الأشكال

شكل (1): النموذج المفاهيمي — قنوات تأثير الفساد على النمو والفقراء 15
شكل (2): توزيع دول العينة حسب المنطقة الجغرافية 45
شكل (3): العلاقة بين CPI ونسبة الفقراء في دول العينة 55

الملخص العربي

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأثر السببي للفساد على النمو الاقتصادي ومستويات الفقر في الدول النامية خلال الفترة 2000-2022، وتشريح القنوات الناقلة لهذا الأثر وتقدير أوزانها الكمية بصورة دقيقة. وتنطلق الدراسة من تناقض صارخ رصدته الأدبيات الاقتصادية الدولية: دول تُسجل معدلات نمو إيجابية في أرقامها الرسمية، بينما تظل مستويات الفقر فيها مرتفعةً ومتجذرةً، ويقف الفساد في كثير من الأحيان بوصفه الحلقة المفقودة في هذه المعادلة الاقتصادية الإنمائية.

تعتمد الدراسة المنهج الكمي القائم على بيانات اللوحة لـ 74 دولة نامية موزعة على أربع مناطق جغرافية رئيسية هي: إفريقيا جنوب الصحراء، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتوظف الدراسة منظومة متكاملة من الأساليب الإحصائية المتقدمة: نماذج التأثيرات الثابتة للتقدير الأساسي، ونماذج GMM الديناميكية لأربيلانو-بوندي لمعالجة إشكالية السببية المعاكسة، وتحليل الوساطة لتقدير الأثر المباشر وغير المباشر، وانحدارات الكميات لاستكشاف التباين الجغرافي والمؤسسي.

أثبتت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ودال إحصائياً للفساد على النمو الاقتصادي؛ إذ يرتبط ارتفاع مؤشر إدراك الفساد CPI بعشر نقاط — أي تراجع مستوى الفساد — بزيادة متوسطة في معدل نمو نصيب الفرد تبلغ نحو 0.71 نقطة مئوية سنوياً. وكشف تحليل الوساطة عن توسّط جزئي للنمو الاقتصادي في العلاقة بين الفساد والفقر؛ إذ يُفسّر المسار غير المباشر — عبر تباطؤ النمو — نحو 42.1٪ من الأثر الكلي للفساد على نسبة الفقراء، بينما يصل 57.9٪ منه إلى الفقر مباشرةً عبر قنوات تشويه الإنفاق الاجتماعي وتراجع فاعلية الاستثمار في التعليم والصحة وارتفاع مستويات عدم المساواة في توزيع الدخل.

على الصعيد الجغرافي، تُسجل دول إفريقيا جنوب الصحراء أعلى معاملات أثر الفساد على الفقر ($\beta = -0.512$)، تليها آسيا ($\beta = -0.341$)، ثم أمريكا اللاتينية ($\beta = -0.298$)، وأخيراً الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ($\beta = -0.187$) وتُظهر الدول ذات البنية المؤسسية الأقوى مرونةً نسبيةً أكبر في التخفيف من الأثر السلبي للفساد على مستويات الفقر، وهو ما يؤكد معامل التفاعل بين الفساد وجودة المؤسسات ($\beta = 0.142, p = 0.003$). تُوصي الدراسة بجملة من الإصلاحات السياسية المستندة إلى الأدلة التجريبية، أبرزها: جعل مكافحة الفساد أولويةً مستقلة في أجندة السياسات الاجتماعية لا ذليلاً لسياسات النمو الكلي، وحماية الإنفاق الاجتماعي في التعليم والصحة من الاستنزاف الفسادي، والاستثمار المتكامل في بناء مؤسسات سيادة القانون والمساءلة بوصفه طريقاً مزدوج الأثر يُقلّص الفساد ويُخفّف تداعياته في الوقت ذاته.

الكلمات المفتاحية: الفساد، النمو الاقتصادي، الفقر، بيانات اللوحة، GMM، تحليل الوساطة، الدول النامية، جودة المؤسسات

Abstract

This study analyzes the causal effect of corruption on economic growth and poverty levels in developing countries over the period 2000–2022, decomposing the transmission channels and estimating the quantitative weight of each pathway with rigorous econometric precision. The study departs from a stark contradiction documented in international economic data: countries recording positive official growth rates while their poverty levels remain persistently elevated — a contradiction in which corruption frequently constitutes the missing link.

The study employs a quantitative approach using panel data for 74 developing countries distributed across four major geographic regions: Sub-Saharan Africa, Asia and the Pacific, Latin America and the Caribbean, and the Middle East and North Africa. A comprehensive suite of advanced statistical methods is deployed: fixed effects models for baseline estimation, dynamic Arellano-Bond GMM models to address reverse causality, mediation analysis to decompose direct and indirect effects, and quantile regressions to explore geographic and institutional variation.

Results confirm a statistically significant negative effect of corruption on economic growth. A ten-point increase in the Corruption Perceptions Index (CPI) — indicating lower corruption — is associated with an average increase of 0.71 percentage points in annual per capita GDP growth. Mediation analysis reveals partial mediation of economic growth in the corruption-poverty relationship: the indirect pathway through growth suppression accounts for 42.1% of corruption's total effect on the poverty headcount ratio, while 57.9% reaches poverty directly through social spending distortion, deteriorating human capital investment, and increased income inequality.

Regionally, Sub-Saharan Africa records the highest corruption-poverty coefficient ($\beta = -0.512$), followed by Asia ($\beta = -0.341$), Latin America ($\beta = -0.298$), and MENA ($\beta = -0.187$). Countries with stronger institutional quality demonstrate greater resilience against corruption's poverty-amplifying effects, confirmed by the significant interaction term between corruption and institutional quality ($\beta = 0.142$, $p = 0.003$). Robustness checks using WGI as an alternative corruption indicator corroborate all main findings.

The study recommends establishing anti-corruption efforts as an independent priority in social policy agendas — not a subordinate of growth policy — protecting social expenditure in education and health from corruption-induced leakage, and investing comprehensively in rule-of-law institutions as a dual-impact approach that simultaneously reduces corruption and mitigates its distributional consequences.

Keywords: Corruption, Economic Growth, Poverty, Panel Data, GMM, Mediation Analysis, Developing Countries, Institutional Quality

الفصل الأول

المقدمة

Introduction

1.1 المقدمة

في عام 1995 نشر الاقتصادي Paolo Mauro دراسة غيّرت مسار البحث الاقتصادي في مجال التنمية؛ فقد أثبت لأول مرة بصورة قياسية أن الفساد يُقلّص حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي بما يُضعف النمو تضعيفاً قابلاً للقياس والتحقق. منذ ذلك الحين تراكمت ثلاثة عقود من الأدلة التجريبية التي تؤكد هذه العلاقة بأساليب منهجية متطورة، غير أن جزءاً جوهرياً من اللغز التنموي ظل غير مُفسَّر: لماذا تعجز كثير من الدول النامية عن تحويل نموها الاقتصادي المُسجَّل إلى انخفاض ملموس في مستويات الفقر؟

الإجابة الجزئية عن هذا السؤال معروفة للاقتصاديين: الفساد لا يضرب النمو فحسب، بل يصل بأذاه مباشرة إلى جيوب الفقراء عبر مسارات متعددة —تسريب ميزانيات التعليم والصحة، وتشويه نظام العقود الحكومية، وإضعاف الحماية الاجتماعية، ورفع تكاليف المعاملات أمام أصحاب المشاريع الصغيرة. لكن السؤال الأكثر إلحاحاً بقي بلا إجابة دقيقة: ما النسبة الكمية لكل مسار؟ وبتعبير آخر: من كل دولار يفقده الفقير بسبب الفساد، كم يخسره عبر تباطؤ النمو وكم يخسره مباشرة؟

الإجابة عن هذا السؤال ليست فضولاً أكاديمياً مجرداً؛ بل لها دلالة سياسية حاسمة. إذا كان المسار غير المباشر — عبر النمو — هو الأغلب، فإن السياسات الرامية إلى تحفيز النمو الكلي كافية لمعالجة الفقر بصورة غير مباشرة. أما إذا كان للفساد أثر مباشر مستقل على الفقر يتجاوز نصف الأثر الكلي، فإن ذلك يعني أن مكافحة الفساد يجب أن تُدرج أولويةً مستقلة في استراتيجيات الحد من الفقر لا ذيلًا لسياسات النمو.

تنطلق هذه الدراسة من هذا الإطار لتبني جسراً منهجياً بين ثلاثة متغيرات — الفساد، النمو الاقتصادي، الفقر — في نموذج تحليلي موحد، موظفةً بيانات لوحية لـ 74 دولة نامية على مدار الفترة 2000–2022، ومستخدمَةً أدوات قياسية متقدمة تتجاوز قصور أغلب الدراسات السابقة في معالجة السببية المعاكسة. وتسعى إلى تقديم إجابات كمية دقيقة وقابلة للتوظيف السياساتي حول طبيعة مسارات الفساد وأوزانها النسبية.

تتصاعد أهمية هذه الأسئلة حين تستحضر حجم المشكلة: تُشير بيانات منظمة الشفافية الدولية (2023) إلى أن 125 دولة من أصل 180 تُسجَّل درجات أقل من 50 نقطة على مؤشر CPI، مما يعني أن أغلب دول العالم تعاني فساداً مرتفعاً أو مرتفعاً جداً. وفي الوقت ذاته تُشير قاعدة PIP للبنك الدولي (2022) إلى أن نحو 700 مليون إنسان لا يزالون يعيشون دون خط الفقر المدقع (2.15 دولار يومياً)، يتركز معظمهم في الدول ذات المؤشرات المرتفعة من الفساد. ليست هذه مصادفة إحصائية بل انعكاس لآليات اشتغال عميقة تسعى هذه الدراسة إلى تشريحها.

أ (السياق الدولي)

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تحولاً نوعياً في كيفية تناول الاقتصاد الدولي لظاهرة الفساد؛ إذ انتقل من التحليل الوصفي الأخلاقي إلى القياس التجريبي الكمي. وقد دفع البنك الدولي بجدول أعمال مكافحة الفساد إلى الواجهة منذ التسعينيات في سياق أوسع من إصلاحات الحوكمة، فيما أصدر صندوق النقد الدولي تقارير تُثبت أن الفساد يُكَبِّد الاقتصاد العالمي ما يزيد على تريليوني دولار سنوياً في شكل خسائر مباشرة وغير مباشرة. وعلى صعيد الأطر الدولية، أدرجت الأمم المتحدة مكافحة الفساد صراحةً ضمن الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) الداعي إلى بناء مؤسسات فاعلة وخاضعة للمساءلة وشاملة، مما يجعل هذه الدراسة رافداً مباشراً لقياس تقدّم هذا الهدف وفهم محدّداته.

ب (الفجوة في الأدبيات)

- رغم الزخم البحثي الكبير في هذا الحقل، تبقى ثلاث فجوات جوهرية غير مسدودة بصورة مُرضية في الأدبيات الراهنة:
- **الفجوة الأولى** — السببية: تُعاني كثير من الدراسات من التحيز الناجم عن السببية المعاكسة؛ إذ قد يُنتج الفقر ضعف المؤسسات الذي بدوره يُؤلّد الفساد. واستخدام الانحدارات البسيطة في هذا السياق يُنتج تقديرات متحيّزة لا يمكن التعويل عليها سياساتياً.
 - **الفجوة الثانية** — الشمولية: تُعالج معظم الدراسات إما علاقة الفساد بالنمو أو علاقته بالفقر، نادراً ما تجمع المتغيرات الثلاثة في نموذج تفسيري موحد يُمكن من تقدير الأوزان النسبية للمسارات.
 - **الفجوة الثالثة** — التباين السياقي: تميل الدراسات إلى تقديم متوسط عام يُخفي تبايناً جوهرياً بين المناطق الجغرافية والبنى المؤسسية المختلفة، وهو تباين حاسم للتصميم السياساتي الفعّال.

1.2 مشكلة الدراسة

تتبلور مشكلة الدراسة من قراءة دقيقة لتناقض مُوثّق في بيانات 74 دولة نامية خلال 2000–2022 دول تُسجّل معدلات نمو اقتصادي إيجابية على مدار سنوات متتالية، لكنها تفشل في ترجمة هذا النمو إلى انخفاض ملحوظ في مستويات الفقر. ويتكرر هذا النمط بشكل غير عشوائي في الدول ذات مؤشرات الفساد المرتفعة.

وتتجلى المشكلة البحثية في ثلاثة أوجه منهجية متميزة:

الوجه الأول: إشكالية السببية

يُعدّ تحديد اتجاه السببية بين الفساد من جهة والنمو والفقر من جهة أخرى أعقد إشكاليات هذا الحقل البحثي. فالفقر يمكن أن يُغذي الفساد عبر ضعف مؤسسات المساءلة وتدني قدرات الدولة، فيما يُضعف الفساد بدوره مسارات التنمية التي قد تُقلّص الفقر. وهذه الحلقة الدائرية تجعل

التقديرات البسيطة متحيزة، والاستنتاجات السياسية المبنيّة عليها مضلّلة. وقد تصدّت الدراسة الحالية لهذه الإشكالية باستخدام نماذج GMM الديناميكية التي تُعالج التحيز الناجم عن الداخلية.

الوجه الثاني: إشكالية قنوات التأثير

حتى حين يُسلّم بوجود أثر سببي للفساد على الفقر، يبقى تحديد القنوات الناقلة وأوزانها الكمية سؤالاً معلقاً. هل الفساد يُفقر الناس في الدرجة الأولى لأنه يُبطئ النمو الذي بدوره يُعطلّ رفع الأجور وتوسيع التوظيف؟ أم أن الفساد يُفقرهم مباشرةً بصرف النظر عما يحدث للاقتصاد الكلي؟ والجواب على هذا السؤال يحدد أين تُخصّص موارد السياسات العامة الشحيحة.

الوجه الثالث: إشكالية التمايز الجغرافي

تكشف الأدلة الأولية أن أثر الفساد ليس متجانساً عبر المناطق الجغرافية؛ فما يصح في دول إفريقيا جنوب الصحراء قد لا يصح بنفس الحجم والاتجاه في منطقة الشرق الأوسط أو في آسيا الناشئة. هذا التمايز يعكس تفاوتاً في البنى المؤسسية والهياكل الاقتصادية لا يُظهره التحليل المجمع.

ما الأثر السببي للفساد على النمو الاقتصادي ومستويات الفقر في الدول النامية خلال 2000–2022؟ وما القنوات الناقلة وأوزانها الكمية؟ وما دور جودة المؤسسات في تعديل هذا الأثر؟

1.3 أهمية الدراسة

أ) الأهمية العلمية

- تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من جملة من الإسهامات التي تتجاوز ما هو قائم في الأدبيات الراهنة:
- توظيف خمسة أطر نظرية في منظومة تفسيرية موحّدة تُغطّي جوانب الظاهرة المختلفة من زوايا متكاملة، بدلاً من التكي على نظرية واحدة تُضيق زاوية التفسير.
- معالجة صارمة لإشكالية السببية المعاكسة عبر توظيف نماذج GMM الديناميكية والمتغيرات الآلية الخارجية، مما يُنتج تقديرات أكثر موثوقية وأقل تحيزاً من الانحدارات البسيطة السائدة.
- تقديم تقدير كمي صريح للنسبة المئوية للأثر المباشر مقابل الأثر غير المباشر للفساد على الفقر — وهي معلومة حاسمة لتصميم السياسات العامة لكنها غائبة في أغلب الدراسات السابقة.

- تحديث الأدلة التجريبية لتشمل الفترة 2000–2022 بما يستوعب تحولات جوهرية في موازين الفقر والحوكمة الدولية، بما فيها التدايات الاقتصادية لجائحة كوفيد 19- التي أعادت رسم خريطة عدم المساواة في الدول النامية.
- اختبار التباين الجغرافي في آثار الفساد باستخدام انحدارات الكميات التي تكشف عن اختلافات بنيوية لا تظهر في تحليلات المتوسطات التقليدية.
- إجراء اختبارات متانة شاملة تشمل استبدال مؤشر الفساد (CPI) بدلاً من WGI والعكس (، واستبعاد الدول النفطية، وتقسيم الفترة الزمنية، مما يعزز الثقة بمتانة الاستنتاجات وعدم اعتمادها على اختيارات منهجية محددة.

ب (الأهمية التطبيقية)

- تتجاوز الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة البُعد الأكاديمي لتصل إلى مستوى صنع السياسات وتصميم برامج التنمية:
- تزويد صانعي السياسات في الدول النامية بدليل تجريبي يُجيب عن سؤال محوري: هل الاستثمار في مكافحة الفساد يُحقق عائداً أسرع وأكثر مباشرةً في تقليص الفقر مقارنةً بالاستثمار في برامج تحفيز النمو الكلي؟ والإجابة عن هذا السؤال تُحدد ترتيب أولويات الإصلاح في ظروف الموارد الشحيحة.
 - مساعدة المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على تصميم شروط القروض والمنح التنموية بصورة تضمن ترابطاً عضوياً بين مكافحة الفساد وبرامج الحماية الاجتماعية لا مجرد ترابط إجرائي شكلي.
 - تزويد برنامج UNDP بأدلة كمية تُساهم في تطوير مؤشرات التنمية البشرية بما يعكس الأثر التوزيعي للحوكمة والفساد على مستويات الحياة المختلفة.
 - الإسهام في قياس التقدم نحو الهدفين الأول (القضاء على الفقر (والسادس عشر) الحوكمة (من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، بتقديم أدلة تجريبية على الرابط الكمي بينهما.

1.4 أهداف الدراسة

الهدف العام

تحليل الأثر السببي للفساد على النمو الاقتصادي ومستويات الفقر في الدول النامية خلال الفترة 2000–2022 ، وتشريح القنوات الناقلة لهذا الأثر وتقدير أوزانها الكمية، وتقييم دور جودة المؤسسات في تعديل حجم هذه الآثار وتوزيعها الجغرافي، وصولاً إلى منظومة توصيات سياساتية متميزة ومستندة إلى الأدلة التجريبية.

الأهداف الخاصة

- 1.مراجعة الأطر النظرية الجوهرية المُفسّرة لأثر الفساد على النمو الاقتصادي والفقير، وتقييم مدى توافق هذه الأطر مع الأدلة التجريبية المتراكمة على مدار ثلاثة عقود.
- 2.تحديد القنوات الرئيسية التي ينتقل من خلالها أثر الفساد على النمو الاقتصادي — الاستثمار الخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر، وإنتاجية العوامل — وتقدير الوزن الكمي النسبي لكل قناة.
- 3.تقدير حجم الأثر المباشر للفساد على مؤشرات الفقر بمعزل عن أثره غير المباشر عبر تباطؤ النمو، وقياس النسبة الكمية لكل مسار بأسلوب تحليل الوساطة.
- 4.فحص دور جودة مؤشرات الحوكمة بوصفها متغيراً معديلاً يُخفّف من الأثر السلبي للفساد على الفقر أو يُضاعفه وفق مستوى البيئة المؤسسية.
- 5.استكشاف التباين الجغرافي في آثار الفساد على الفقر بين المناطق الأربع الكبرى وتحليل الأسباب البنيوية والمؤسسية لهذا التباين.
- 6.اقتراح حزمة إصلاحات سياسية متميزة حسب السياق الجغرافي والمؤسسي، مبنية على الأدلة التجريبية الناتجة عن الدراسة وتستهدف تكسير الحلقة المفرغة بين الفساد والفقير.

1.5 تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي

ما طبيعة الأثر السببي للفساد على النمو الاقتصادي ومستويات الفقر في الدول النامية خلال الفترة 2000–2022 ؟ وما القنوات التي تنتقل عبرها هذه الآثار وأوزانها الكمية ؟ وكيف تُعَدّل جودة المؤسسات من حجم هذه الآثار ومساراتها الجغرافية ؟

الأسئلة الفرعية

- 1.هل يوجد أثر سلبي ودال إحصائياً للفساد على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول النامية خلال 2000–2022، بعد التحكم في المتغيرات الضابطة ومعالجة إشكالية الداخلية ؟
- 2.ما الحجم الكمي للأثر الكلي للفساد على مؤشرات الفقر (نسبة الفقراء، فجوة الفقر، مؤشر HDI) ؟ وكيف يتوزع هذا الأثر بين المسار المباشر والمسار غير المباشر عبر تباطؤ النمو ؟
- 3.كيف يؤثر الفساد على حصة الإنفاق الحكومي في التعليم والصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ؟ وما انعكاس ذلك على مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد ؟
- 4.هل يتوسط النمو الاقتصادي توسطاً جزئياً أم كلياً العلاقة بين الفساد والفقير ؟ وما الحجم الكمي للأثر المباشر للفساد على الفقر إن وُجد ؟

5. هل تختلف آثار الفساد على الفقر اختلافاً دالاً إحصائياً بين مناطق إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟
6. ما أثر جودة مؤشرات الحوكمة في تعديل العلاقة بين الفساد ومستوى الفقر؟ وهل يتراجع الأثر السلبي للفساد مع تحسن البيئة المؤسسية؟

1.6 فروض الدراسة

استناداً إلى مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وإلى ما أرسته الأطر النظرية الخمسة وما توصلت إليه الأدبيات التجريبية السابقة، تُصاغ الفرضيات الآتية بشكل قابل للاختبار الإحصائي الصارم. يُرمز للفرضية الصفرية بـ H_0 والفرضية البديلة بـ H_1

الفرضية الرئيسية

يُمارس الفساد تأثيراً سلبياً مزدوجاً — مباشراً وغير مباشر — على النمو الاقتصادي والفقر في الدول النامية، وتتعدد القنوات الناقلة لهذا التأثير، وتتفاوت حدته تبعاً للبنية المؤسسية والسياق الجغرافي.

الفرضية الفرعية الأولى — الفساد والنمو الاقتصادي

تنبثق هذه الفرضية من جوهر نظرية البحث عن الربح (Krueger, 1974) ومن الأدلة التجريبية المتراكمة منذ: (Mauro (1995

H_{01} : لا توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الفساد ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الدول النامية خلال 2000–2022 بعد التحكم في المتغيرات الضابطة.

H_{11} : توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين مستوى الفساد ومعدل نمو نصيب الفرد، بمعنى أن ارتفاع CPI (انخفاض الفساد) يرتبط بمعدلات نمو أعلى.

الفرضية الفرعية الثانية — الفساد والإنفاق الاجتماعي والفقر

تستند إلى نظريتي رأس المال البشري (Becker, 1964) والتوزيع وعدم المساواة: (Gupta et al., 2002)

H_{02} : لا يؤثر الفساد سلباً على حصة الإنفاق الحكومي في الصحة والتعليم، ولا توجد علاقة مباشرة دالة بين الفساد ومؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد.

H2: يُقلّص الفساد حصة الإنفاق الحكومي الفعال في الصحة والتعليم، مما ينعكس في ارتفاع دال إحصائياً في مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد.

الفرضية الفرعية الثالثة — طبيعة الوساطة

تُجيب عن السؤال الجوهرى: هل يكفي تحسّن النمو لتقليص الفقر أم أن للفساد أثراً مستقلاً؟

H03: يتوسط النمو الاقتصادي توطاً كلياً العلاقة بين الفساد والفقر، أي لا يوجد أثر مباشر ودال للفساد على الفقر بعد التحكم في النمو الاقتصادي.

H3: يتوسط النمو الاقتصادي توطاً جزئياً كلياً، أي أن للفساد أثراً مباشراً مستقلاً على الفقر يُضاف إلى أثره غير المباشر عبر تباطؤ النمو.

الفرضية الفرعية الرابعة — دور جودة المؤسسات

تنبثق من إطار North (1990) ومن أدلة Aidt (2009) حول دور السياق المؤسسي:

H04: لا تُعدّل جودة المؤسسات من حجم أثر الفساد على مستويات الفقر في الدول النامية.

H4: تُخفّف جودة المؤسسات (سيادة القانون وفعالية الحكومة) (من الأثر السلبي للفساد على الفقر، بمعنى أن الفساد بنفس المستوى أقل ضرراً في الدول ذات المؤسسات الأقوى).

الفرضية الفرعية الخامسة — قنوات الاستثمار والإنتاجية

H05: لا يؤثر الفساد في تدفقات الاستثمار الخاص ولا في مستوى الإنتاجية الكلية للعوامل.

H5: يُقلّص الفساد تدفقات الاستثمار الخاص ويُضعف الإنتاجية الكلية للعوامل، وهما القناتان الرئيسيتان لأثر الفساد غير المباشر على النمو والفقر.

الفرضية الفرعية السادسة — التباين الجغرافي

H06: لا يتباين أثر الفساد على الفقر تبايناً ذا دلالة إحصائية بين المناطق الجغرافية الكبرى في الدول النامية.

H6: يتباين أثر الفساد على الفقر تبايناً دالاً إحصائياً بين المناطق الجغرافية الكبرى، ويرتبط بالسمات المؤسسية والهيكلية المميزة لكل منطقة.

1.7 التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

أ) الفساد — المتغير المستقل الرئيسي

يُعرّف الفساد إجرائياً في هذه الدراسة بمستوى إدراك الفساد في القطاع العام مقاساً بمؤشر CPI الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. (2023) يتراوح المؤشر بين 0 أعلى مستوى فساداً (و 100 أقل مستوى فساداً)، ويُقدّر سنوياً استناداً إلى 13 مصدراً من مؤسسات دولية موثوقة. وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة أجرت تعديلاً منهجياً جوهرياً على المؤشر عام 2012 يجعل مقارنة القيم الكاملة للفترة 2000–2022 تستلزم حذراً تحليلياً إضافياً، وقد أفصح عن هذا القيد في قسم المنهجية واختبارات المتانة.

ويُستخدم مؤشر السيطرة على الفساد من مؤشرات الحوكمة العالمية WGI للبنك الدولي (2023) متغيراً بديلاً في اختبارات الحساسية للتحقق من متانة النتائج وعدم اعتمادها على اختيار مؤشر بعينه. يتراوح هذا المؤشر بين -2.5 فساد مرتفع جداً (و +2.5 فساد منخفض جداً).

ب) النمو الاقتصادي — المتغير التابع الأول

يُقاس النمو الاقتصادي بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) بالدولار الثابت لعام (2015 السنوي، مأخوذاً من قاعدة بيانات WDI للبنك الدولي. (2022) ويتميز هذا المؤشر بكونه معيارين في آن واحد: مقياساً للديناميكية الاقتصادية، ومؤشراً للعدالة التوزيعية إذ يُراعي الحجم السكاني المتزايد في الدول النامية.

ويُستخدم بالتكامل معه مؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP) من قواعد Penn World Tables 10.0 لقياس الكفاءة الاقتصادية الإجمالية التي لا تعكسها أرقام النمو الكلي دائماً. فارتفاع النمو القائم على رفع رأس المال لا الكفاءة قد يكون هشاً وغير مستدام.

ج) الفقر — المتغيرات التابعة الثانية

يُقاس الفقر بثلاثة مؤشرات متكاملة تُغطّي أبعاده المختلفة:

- نسبة الفقراء: (Poverty Headcount) نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر المدقع (2.15 دولار يومياً بالقوة الشرائية المتعادلة لعام 2017)، مأخوذة من قاعدة PIP للبنك الدولي. يقيس هذا المؤشر انتشار الفقر ولكنه لا يأخذ في الاعتبار مدى انعدام الدخل لدى من هم دون خط الفقر.

- فجوة الفقر: (Poverty Gap) يقيس مدى انعدام دخل الفقراء عن خط الفقر كنسبة مئوية منه. يُكمل المؤشر السابق بقياس عمق الفقر لا انتشاره فحسب، مما يُتيح رصد التحسن أو التدهور حتى حين تبقى نسبة الفقراء ثابتة.

- مؤشر التنمية البشرية: HDI الصادر عن برنامج UNDP (2023)، يجمع ثلاثة أبعاد — الصحة (أمد الحياة)، والتعليم (سنوات التعليم)، والمستوى المعيشي (نصيب الفرد بتعادل القوة الشرائية). يُوفّر هذا المؤشر رؤيةً متعددة الأبعاد للفقر تتجاوز البُعد الدخلي البحت.

د (جودة المؤسسات — المتغير المعدّل

يُعرّف إجرائياً بمؤشر مركّب محسوب من مؤشري سيادة القانون (Rule of Law) وفعالية الحكومة (Government Effectiveness) من مؤشرات WGI للبنك الدولي (2023) يتراوح المؤشر المركّب بين -2.5 و +2.5 ويُسهم هذا المتغير المعدّل في اختبار الفرضية الرابعة من خلال حد التفاعل (Interaction Term) في نماذج الانحدار.

هـ (المتغيرات الضابطة

تشمل المتغيرات الضابطة التي تُوظف للتحكم في العوامل المُربكة: معدل التضخم (INF) ، ودرجة الانفتاح التجاري (TRD) بوصفها مؤشراً للاندماج الاقتصادي العالمي، وحصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج (FDI) ، ومعدل النمو السكاني (POP) ، وعمق القطاع المالي (FIN) مقياساً بالانتماء المحلي كنسبة من الناتج، وحصة الإنفاق الحكومي في التعليم (EDU) والصحة (HLT) كنسبة من الناتج المحلي. تُستقى جميع هذه البيانات من قاعدة WDI للبنك الدولي (2022).

1.8 الإطار النظري للدراسة

يرتكز هذا البحث على إطار نظري خماسي يجمع بين مقاربات اقتصادية تُكمّل بعضها وتُغطّي معاً الأوجه المختلفة لعلاقة الفساد بالتنمية. وبينما اتّسمت معظم الدراسات السابقة بالاقتران على نظرية واحدة أو اثنتين، فإن التنبّي الموحد لهذه الأطر الخمسة يُتيح نمذجةً أدقّ للمسارات المتعددة لأثر الفساد على النمو والفقير. وتنبثق هذه الأطر من فرضية جوهرية مشتركة: الفساد ليس مجرد ظاهرة أخلاقية تُعالج بالخطاب الوعظي، بل هو متغير اقتصادي له آليات اشتغال محددة وقنوات تأثير قابلة للقياس والاختبار التجريبي.

أ (نظرية البحث عن الربح (Rent-Seeking Theory) — Krueger (1974)

أرست Anne Krueger في ورقتها الكلاسيكية عام 1974 الأساس النظري لفهم كيف تُحوّل البيئات المثقلة بالقيود التنظيمية والصلاحيات التقديرية للبيروقراطية الموارد البشرية من الابتكار والإنتاج إلى التنافس غير المنتج على ريع وضعها القانون أو الإجراء البيروقراطي. حين تكون الأرباح المتاحة من خلال التأثير في قرار حكومي أعلى من تلك المتأتية من إنتاج سلع وخدمات فعلية، يتجه العقل البشري الرشيد إلى الأولى. في السياق الحديث، يعني هذا أن الفساد يُحوّل جزءاً من الطاقة الاستثمارية في الاقتصاد من رأس المال المادي والبشري المنتج نحو أنشطة الاستحواذ والمحسوبية والرشاوى. ومن المنظور الرياضي، يُنتج ذلك كفاءةً أقل في تحويل الاستثمار إلى نمو، وهو ما تعكسه انخفاضات إنتاجية العوامل الكلية (TFP) المُسجّلة في الدول ذات الفساد المرتفع. تُشكّل هذه النظرية الأساس التفسيري للفرضية الخامسة والتسلسل السببي من الفساد إلى الاستثمار إلى النمو.

ب (نظرية رأس المال البشري) — Becker (1964) (Human Capital Theory)

أثبت Gary Becker في عمله الرائد أن التعليم والصحة ليسا إنفاقاً استهلاكياً بل استثماراً بعوائد طويلة المدى قابلة للقياس والمقارنة بعوائد الأصول المادية. ورأس المال البشري في هذا الإطار هو محرك جوهري للنمو الاقتصادي وشرط ضروري للخروج المستدام من دائرة الفقر. والفساد يضرب هذا الاستثمار من زاويتين متزامنتين: الأولى كمية، إذ يُسَرِّب الموارد المخصصة للتعليم والصحة في الميزانيات العامة نحو جيوب الفاسدين أو نحو مشاريع ذات قيمة ريعية أعلى وجودة منخفضة. والثانية نوعية حوافزية، إذ يُدمِّر الحافز على الاستثمار في التعليم حين يُصبح التقدم الوظيفي رهيناً بالمحسوبية والمعرفة الشخصية لا بالكفاءة والتأهيل. هذه الآلية المزدوجة هي الأساس النظري للأثر المباشر للفساد على مؤشرات الفقر الإنساني التي تُعنى بها الفرضيتان الثانية والثالثة.

ج (نظرية المؤسسات والأداء الاقتصادي) — North (1990)

وسَّع Douglass North مفهوم المؤسسات ليشمل ليس فقط الهياكل الرسمية كالقوانين والعقود والمحاكم، بل أيضاً الأعراف غير الرسمية والقيم الثقافية التي تُشكِّل قواعد اللعبة «التي تحدد في نهاية المطاف ما يستحق الاستثمار والجهد في مجتمع ما. حين تكون هذه القواعد محمية وقابلة للتنفيذ بصورة عادلة، يُحقق الاستثمار عوائده المتوقعة ويزداد النشاط الاقتصادي. الفساد يُفسد هذه القواعد بصورة منظَّمة وممنهجة؛ إذ يُستبدل نظام الحقوق المكفولة بشبكة موازية غير رسمية من الرشاوى والمحسوبيات، مما يرفع تكاليف المعاملات ويُضعف الغموض والمخاطرة التي يُعاقب عليها الاستثمار ويُكافئ الانتهازية. ويُفسِّر هذا الإطار النظري لماذا يكون ضرر الفساد أعمق في الدول ذات المؤسسات الهشة ابتداءً مقارنةً بتلك التي تتمتع بضوابط مؤسسية فاعلة، وهو ما تختبره الفرضية الرابعة مباشرةً.

د (نظرية الحوكمة والتنمية) — Kaufmann & Kraay (2002)

يُقدِّم Kaufmann & Kraay (2002) في دراساتهم الاقتصادية المعتمدة «Growth without Governance» أدلةً تجريبية تعارض الحكمة السائدة القائلة بأن التنمية تأتي أولاً ثم تُحسن الحوكمة تلقائياً. نتائجهم — المبنية على بيانات دولية واسعة — تُشير إلى أن الأثر السبيبي الأقوى يسير في الاتجاه المعاكس: من الحوكمة إلى الدخل لا من الدخل إلى الحوكمة. هذا التحول في فهم اتجاه السببية له دلالة سياسية حاسمة: انتظار ارتفاع الدخل والثراء حتى تتحسن الحوكمة استراتيجية محكوم عليها بالفشل. والبديل الأجدى هو الاستثمار في جودة الحوكمة ومكافحة الفساد بوصفها طريقاً مستقلاً ومُعجلاً للتنمية لا تابعاً لها. يُوفِّر هذا الإطار المسوّغ النظري لاختبار معامل التفاعل بين الفساد وجودة المؤسسات الوارد في الفرضية الرابعة.

هـ (نظرية التوزيع وعدم المساواة) — Gupta, Davoodi & Alonso-Terme (2002)

تُكمل هذه الأطروحة ما بدأته النظريات السابقة بتوضيح آليات توزيع خسائر الفساد؛ فالفساد لا يُوزَّع أضراره بالتساوي على جميع شرائح المجتمع، بل يتكبَّد الأضعف والأقل نفوذاً الحصة الأكبر من تكلفته الاجتماعية.

يُشرح Gupta et al. (2002) ثلاثة مسارات توزيعية: أولها تآكل الضرائب التصاعدية عبر التهرب الممنوح للمتنفذين والشركات الكبرى الذين يستطيعون دفع الرشاوى للحصول على إعفاءات أو تغاضي عن التزاماتهم الضريبية. وثانيها تحويل الإنفاق الاجتماعي نحو مستحقين زائفين أو نحو مشاريع بنية تحتية مرتفعة الكلفة واطئة الجودة تُغري بالرشاوى بدلاً من برامج الصحة والتعليم التي تخدم الفقراء. وثالثها تحريف نظام العقود الحكومية لصالح المتنفذين على حساب الشركات الأكثر كفاءة والأقل قدرة على دفع الرشاوى. تُشكّل هذه الأطروحة العمود الفقري للفرضيتين الثانية والسادسة.

شكل (1): النموذج المفاهيمي للدراسة

الفساد] —————> [CPI/WGI) قناة الاستثمار | قناة الإنفاق | قناة الإنتاجية —————> [النمو الاقتصادي —————> [الفقر

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

Literature Review

2.1 مقدمة الفصل

تُشكل الدراسات السابقة الركيزة المعرفية التي يقوم عليها أي بحث علمي رصين؛ فهي تُتيح للباحث تحديد موضعه في المشهد المعرفي القائم، والاستفادة من الإنجازات المتراكمة، وتجنب تكرار ما سبق، وتحديد الفجوات التي يمكن للبحث الجديد أن يسهم في سدها. ويستعرض هذا الفصل الأدبيات التجريبية المتعلقة بمتغيرات الدراسة الثلاثة — الفساد والنمو الاقتصادي والفقر — منظّمةً في ثلاثة محاور موضوعية متتالية تتبّع موجات النضج المعرفي في هذا الحقل البحثي.

ويتضمن الفصل في مرحلة أولى تعريفاً مفصلاً لكل متغير من متغيرات الدراسة وعرضاً لإشكاليات قياسه ومؤشراته المتاحة، ثم يستعرض في مرحلة ثانية أبرز الدراسات التجريبية في كل محور، يهيكل منتظم يشمل: المرجع الكامل، وهدف الدراسة، ومنهجيتها، وأبرز نتائجها، وصلتها بالبحث الحالي. ويختتم الفصل بخلاصة نقدية مقارنة تُحدد القاسم المشترك بين الدراسات وما اختلفت فيه، وتُجلي الفجوة البحثية التي يسعى البحث الحالي إلى ملئها.

2.2 المتغير المستقل: الفساد

أ) تعريف الفساد

يُعدّ الفساد من المفاهيم التي تعدّ على الباحثين الوصول إلى تعريف موحد لها، مما أفضى إلى تعدد التعريفات تبعاً للمنظور التحليلي. فمن المنظور القانوني يُعرّف الفساد بأنه «إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة بالمخالفة للقوانين والأنظمة المعمول بها». ومن المنظور الاقتصادي يُوصف بأنه «الانحراف من عقد المُوكِّل-الوكيل (Principal-Agent) بحيث يستخدم الوكيل الصلاحيات الممنوحة له لخدمة مصالحه الخاصة على حساب المُوكِّل». أما منظمة الشفافية الدولية (2023) فتُعرّفه بإيجاز بالغ الدقة بأنه «إساءة استخدام المواضع الموثوقة للمكسب الخاص». ولأغراض هذه الدراسة، يُستخدم التعريف الأخير بوصفه الأشمل والأقل تقييداً، مع الإقرار بأن الفساد يتجلى في أشكال متعددة: الرشوة، والاختلاس، والمحسوبية، وتعارض المصالح، والمخسرة، وفساد السياسات، وغيرها. وتبين درجة انتشار هذه الأشكال وحدتها بحسب طبيعة المؤسسات وقدرتها التنفيذية.

ب (إشكاليات قياس الفساد)

- يُعدّ قياس الفساد من أعقد التحديات المنهجية في هذا الحقل البحثي، وذلك لأسباب بنيوية جوهرية:
- الخفاء الذاتي: الفساد بطبيعته ظاهرة تسعى إلى البقاء مخفيةً، فلا توجد «سوق مرئية للرشاوى» يمكن رصدها إحصائياً بصورة مباشرة. ويترتب على ذلك أن كل مؤشرات القياس المتاحة هي مؤشرات غير مباشرة.
- تحيّز الإدراك: المؤشرات القائمة على الإدراك كمؤشر CPI تعكس التصوّرات لا الوقائع المباشرة للفساد، مما يُضيف طبقةً من الشك المنهجي في تفسير النتائج.
- عدم التجانس عبر الزمن: تغيير منهجية CPI عام 2012 يجعل المقارنة الزمنية قبل هذا التاريخ وبعده تستلزم حذراً تحليلياً، وهو ما أشارت إليه (Gründler & Potrafke 2019) صراحةً.
- التحيز الجغرافي والثقافي: بعض الدراسات تُشير إلى احتمال تأثر مؤشرات الإدراك بالصور النمطية الثقافية للدول أكثر من استنادها إلى وقائع ملموسة.
- وتُتيح مؤشرات الحوكمة العالمية WGI للبنك الدولي (2023) بديلاً قيماً يُستخدم في اختبارات الحساسية للتحقق من متانة النتائج وعدم اعتمادها على مؤشر بعينه.

ج (أبرز مؤشرات قياس الفساد)

- تتوفر في الأدبيات عدة مؤشرات رئيسية لقياس الفساد:
- مؤشر إدراك الفساد (CPI منظمة الشفافية الدولية): (الأوسع استخداماً والأطول تاريخاً، يصدر منذ 1995، يتراوح بين 0 و100، ويستند إلى 13 مصدراً دولياً متخصصاً).
- مؤشر السيطرة على الفساد (WGI-CC البنك الدولي): (يصدر سنوياً منذ 1996، يتراوح بين 2.5- و2.5+، ويُشكّل جزءاً من منظومة سداسية من مؤشرات الحوكمة).
- مؤشر حرية الأعمال (بنك الإصلاح الاقتصادي): (يُوقّر بُعداً تكميلياً يتعلق بسهولة ممارسة الأعمال التي تتأثر مباشرةً بمستوى الفساد الإداري).

2.3 المتغيرات التابعة: النمو الاقتصادي والفقير

أ) (النمو الاقتصادي

يُعدّ النمو الاقتصادي من أكثر المفاهيم الاقتصادية درساً وبحثاً؛ غير أن الجدل حول تعريفه ومؤشراته ومحدداته لم يتوقف. ولأغراض هذه الدراسة يُعرّف النمو بمعناه الكمي القياسي: الزيادة السنوية في قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة، مقاسةً بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لاستيعاب تأثير التضخم والنمو السكاني.

وتبرز في هذا الصدد إشكالية جوهرية: معدل النمو الكلي قد يرتفع مع تفاقم عدم المساواة، مما يعني أن ثماره لا تصل بالضرورة إلى الفئات الأدنى دَخلاً. ولهذا تُوظّف في الدراسة الحالية مؤشرات مكّلة كالإنتاجية الكلية للعوامل TFP للقبض على جانب الكفاءة في النمو لا حجمه الكمي فحسب.

ب) (الفقر وأبعاده المتعددة

شهد مفهوم الفقر تطوراً نظرياً بارزاً خلال العقود الأخيرة؛ إذ انتقل من التعريف أحادي البعد القائم على الدخل إلى المفهوم متعدد الأبعاد الذي صاغه Sen (1999) في إطار «قدرات» الأفراد. وفي السياق التجريبي لهذه الدراسة تُوظّف ثلاثة مؤشرات متكاملة:

- نسبة الفقراء: (Poverty Headcount) تقيس انتشار الفقر وتعكس الحجم الكمي للسكان دون خط الفقر، لكنها لا تُميّز بين فقير يعيش على 2 دولار يومياً وآخر يعيش على 0.5 دولار.

- فجوة الفقر: (Poverty Gap) تُصخّح الخلل السابق بقياس متوسط الانعدام في الدخل لدى الفقراء عن خط الفقر، مما يُتيح رصد التحسّن أو التدهور في عمق الفقر حتى حين تظل نسبة الفقراء ثابتة.

- مؤشر التنمية البشرية: HDI يُمثّل النقلة الأشمل والأكثر ثراءً في قياس الفقر إذ يجمع الصحة (أمد الحياة)، والتعليم (سنوات التعليم المتوقعة والفعالية)، والمستوى المعيشي (الدخل بتعادل القوة الشرائية). (صادر عن: UNDP (2023)

2.4 الدراسات السابقة

تنظم الدراسات السابقة وفق ثلاثة محاور موضوعية تتبّع موجات النضج المعرفي في هذا الحقل البحثي:

المحور الأول: الفساد وأثره على النمو الاقتصادي

— (1995) Mauro 1. الدراسة المؤسّسة للحقل

المرجع الكامل: Mauro, P. (1995). Corruption and growth. Quarterly Journal of Economics, 110(3), 681–712.

<https://doi.org/10.2307/2946696>

هدف الدراسة: إثبات وجود علاقة سلبية ودالة بين الفساد والبيروقراطية من جهة، ومعدل الاستثمار والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، باستخدام أول تحليل قياسي صارم في هذا الحقل.

المنهجية: بيانات مقطعية لـ 58 دولة. مؤشرات Business International للفساد والكفاءة البيروقراطية. توظيف مؤشر التجزئة الإثنولوجية متغيراً آلياً لمعالجة السببية المعاكسة والحصول على تقديرات أقل تحيزاً.

أهم النتائج: ارتفاع درجة الفساد بانحراف معياري واحد يُخفّض معدل الاستثمار بنحو 5 نقاط مئوية من الناتج. قناة الاستثمار هي الناقل الرئيسي لأثر الفساد على النمو. الكفاءة البيروقراطية أكثر أهمية من الاستثمار الحكومي المجرد.

الصلة بالبحث الحالي: تُمثّل نقطة الانطلاق التاريخية والمرجعية الجوهرية لهذا الحقل. البحث الحالي يُوسّع نطاقها الزمني والجغرافي ويُضيف قنوات الفقر المباشرة التي أغفلتها بسبب اعتمادها على البيانات المقطعية.

— (1997) Tanzi & Davoodi 2. قناة الإنفاق الحكومي

المراجع الكامل: Tanzi, V., & Davoodi, H. R. (1997). Corruption, public investment, and growth. IMF Working Paper No. WP/97/139. International Monetary Fund.

هدف الدراسة: الكشف عن الآليات التي يُشوّه الفساد من خلالها تركيبة الإنفاق الحكومي، وتحديد انعكاسات ذلك على جودة البنية التحتية وعلى النمو الاقتصادي في المدى البعيد.

المنهجية: بيانات دولية متعددة الدول. تحليل انحداري متعدد المتغيرات مع متغيرات ضابطة مؤسسية واقتصادية. تحليل تفصيلي لمكونات الإنفاق الرأسمالي وعوائد الضرائب والصيانة.

أهم النتائج: الفساد يدفع نحو تضخيم الإنفاق الرأسمالي لاستخراج الرشاوى من المقاولين والموردين، مع إهمال صيانة الأصول الموجودة وتراجع عوائد الضرائب. النتيجة: بنية تحتية مرتفعة الكلفة رديئة الجودة تُعيق النمو بدلاً من تحفيزه.

الصلة بالبحث الحالي: تُرسّخ وترصّن قناة الإنفاق العام بوصفها مساراً مزدوجاً يصل إلى الفقر مباشرةً: مرةً عبر إضعاف النمو، ومرةً عبر تدهور الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها الفقراء أكثر من غيرهم. يُدرجها البحث الحالي ضمن نموذج متكامل مع القنوات الأخرى.

— (2004) Pellegrini & Gerlagh 3. أوزان القنوات

المراجع الكامل: Pellegrini, L., & Gerlagh, R. (2004). Corruption's effect on growth and its transmission channels. Kyklos, 57(3), 429–456. <https://doi.org/10.1111/j.0023-5962.2004.00261.x>

هدف الدراسة: تقدير الأوزان الكمية النسبية للقنوات الأربع الرئيسية الناقلة لأثر الفساد على النمو في إطار نموذج مسارات موحد، بدلاً من تحليل كل قناة منعزلة.

المنهجية: بيانات مقطعية لـ 50 دولة في مراحل دخل متفاوتة. نماذج تحليل المسارات (Path Analysis) لتقدير الأثر غير المباشر عبر أربع قنوات: الاستثمار، والسياسات الاقتصادية، والانفتاح التجاري، والتعليم. أهم النتائج: قناة الاستثمار تُفسّر نحو 30٪ من الأثر الكلي للفساد على النمو، والسياسات الاقتصادية 25٪، والانفتاح التجاري 20٪، والتعليم 25٪. لا توجد قناة واحدة تستأثر بالأثر الكلي.

الصلة بالبحث الحالي: منهجية تحليل المسارات في هذه الدراسة مُلهمة مباشرة لتصميم تحليل الوساطة في البحث الحالي. يُوسّع البحث النطاق ببيانات لوحة وأساليب GMM وبإضافة قنوات الفقر المباشرة.

— (2011) Swaleheen 4. معالجة الداخلية

المراجع الكامل— Swaleheen, M. (2011). Economic growth with endogenous corruption: An empirical study. Public Choice, 146(1), 23-41. <https://doi.org/10.1007/s11127-009-9581-1>

هدف الدراسة: اختبار أثر الفساد على النمو مع معالجة صريحة ومنهجية لمشكلة الداخلية (Endogeneity) باستخدام أساليب بيانات اللوحة الديناميكية للمرة الأولى في هذا السياق. المنهجية: بيانات لوحة لعينة دولية خلال 1984–2007 نماذج GMM الديناميكية لمعالجة الداخلية والتحيز الديناميكي. اختبار صريح للعلاقة غير الخطية (اللاخطية) (بين الفساد والنمو). أهم النتائج: الفساد له تأثير سلبي معنوي على نمو نصيب الفرد حتى بعد معالجة الداخلية. الأثر غير خطي: أشد حدةً عند مستويات متوسطة من الفساد. هذا يُشير إلى أن سياسات تحسين الحوكمة أكثر فاعليةً في المستويات الوسطى من التدهور المؤسسي. الصلة بالبحث الحالي: تُقدّم التبرير المنهجي الرئيسي لاستخدام نماذج GMM في هذا البحث. البحث الحالي يُكملها بتضمين الفقر متغيراً تابعاً وبامتداد زمني حتى 2022 يستوعب تأثيرات جائحة كوفيد-19.

— (2019) Gründler & Potrafke 5. أحدث الأدلة الكمية

المراجع الكامل : Gründler, K., & Potrafke, N. (2019). Corruption and economic growth: New empirical evidence. European Journal of Political Economy, 60, 101810. <https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2019.08.001>

هدف الدراسة: إعادة فحص العلاقة بين الفساد والنمو باستخدام سلسلة CPI المُعاد معاييرها منهجياً منذ 2012، مع بيانات 175 دولة تغطي أنواع الحكومات المختلفة.

المنهجية: بيانات لوحة لـ 175 دولة خلال 2012–2018. انحدار لوجي ديناميكي. مؤشر CPI المعكوس بعد التعديل المنهجي لعام 2012. تحليل مجزئاً بحسب نوع النظام السياسي.

أهم النتائج: الأثر التراكمي طويل المدى للفساد يُقلّص الناتج بنحو 17٪ عند ارتفاعه بانحراف معياري. الأثر أشد حدةً وأطول أمداً في الأنظمة الاستبدادية مقارنةً بالديمقراطيات. الفارق المنهجي لعام 2012 مادي وجوهري.

الصلة بالبحث الحالي: أحدث الأدلة التجريبية الموثوقة على العلاقة. يُبني البحث الحالي عليها بُعْد الفقر والوساطة، ويُمتدّ زمنياً حتى 2022 مستوعباً تداعيات الجائحة.

— (2009) Aidt 16. المراجعة المنهجية الشاملة

المراجع الكامل—: Aidt, T. S. (2009). Corruption, institutions, and economic development. Oxford Review of Economic Policy, 25(2), 271–291. <https://doi.org/10.1093/oxrep/grp012>

هدف الدراسة: تقديم مراجعة نقدية منهجية للأدبيات التجريبية حول علاقة الفساد بالتنمية، مع تقييم جودة الأدلة المتراكمة وتحديد مواطن القوة والضعف المنهجي فيها.

المنهجية: مراجعة منهجية ونقدية للدراسات التجريبية الرئيسية. تقييم إشكاليات القياس والسببية والتحيزات المنهجية. تحليل العلاقة بين نوعية المؤسسات وحجم الضرر الناجم عن الفساد.

أهم النتائج: الأثر السلبي للفساد على التنمية مشروط بمستوى جودة المؤسسات: الفساد أكثر ضرراً في البيئات المؤسسية الهشة. الأدلة التجريبية الخالية من التحيز نادرة. التضارب في النتائج بين الدراسات يعكس تبايناً في الأساليب لا في الواقع.

الصلة بالبحث الحالي: تؤكد ضرورة التمييز بين نوعية المؤسسات في تحليل أثر الفساد، وهو ما تُضمّنُه الفرضية الرابعة مباشرةً في معامل التفاعل بين الفساد ومؤشر الحوكمة.

— (2022) Spyromitros & Panagiotidis 7. مقارنة المؤشرات

المراجع الكامل: Spyromitros, E., & Panagiotidis, M. (2022). The impact of corruption on economic growth in developing countries and a comparative analysis of corruption measurement indicators. Cogent Economics & Finance, 10(1), 2129368. <https://doi.org/10.1080/23322039.2022.2129368>

هدف الدراسة: مقارنة أثر مؤشرات مختلفة لقياس الفساد على التقديرات التجريبية لعلاقة الفساد بالنمو في الدول النامية تحديداً.

المنهجية: بيانات لوحة للدول النامية. مقارنة منهجية بين CPI و WGI ومؤشرات بديلة. نماذج انحدار متعددة المواصفات.

أهم النتائج: اختيار مؤشر الفساد يُؤثر مادياً في حجم المعاملات المُقدَّرة واتساقها CPI و WGI يُنتجان نتائج متسقة في الاتجاه لكن تتباين حجماً. اختبارات الحساسية ضرورية لموثوقية النتائج.

الصلة بالبحث الحالي: يُقدِّم المبرر التجريبي المباشر لتوظيف مؤشرين في البحث الحالي وإجراء اختبارات الحساسية باستبدالهما.

المحور الثاني: الفساد والفقر وعدم المساواة

— (2002) Gupta, Davoodi & Alonso-Terme 8. الفساد والفقر المباشر

المرجع الكامل : Gupta, S., Davoodi, H., & Alonso-Terme, R. (2002). Does corruption affect income inequality and poverty? Economics of Governance, 3(1), 23–45. <https://doi.org/10.1007/s101010100039>

هدف الدراسة: اختبار الأثر التوزيعي للفساد على عدم المساواة في الدخل ومعدلات الفقر عبر خمس قنوات محتملة، في أول دراسة تُعالج الأثر المباشر للفساد على الفقر بصورة منهجية.

المنهجية: بيانات دولية واسعة النطاق. نماذج تأثيرات ثابتة وعشوائية مع اختبار هاوسمان. تحليل خمس قنوات تأثير: السياسة الضريبية، والإنفاق الاجتماعي، وسياسات التعليم، وحماية حقوق الملكية، ومعدل التضخم.

أهم النتائج: رفع الفساد بانحراف معياري واحد يُوسِّع معامل جيني بنحو 11 نقطة ويُخفِّض معدل نمو دخل الفقراء بنحو 5 نقاط مئوية سنوياً. القناتان الأقوى أثراً: الإنفاق الاجتماعي والضرائب.

الصلة بالبحث الحالي: الدراسة المؤسَّسة لربط الفساد بالفقر مباشرةً على المستوى الكمي التجريبي. البحث الحالي يُحدِّث هذه النتائج ببيانات 2000–2022 ويُضيف تحليل الوساطة الكمي المُحدَّث.

— (2022) Han, Li & Xu 9. الدليل السببي التجريبي

المرجع الكامل : Han, L., Li, X., & Xu, G. (2022). Anti-corruption and poverty alleviation: Evidence from China. Journal of Economic Behavior & Organization, 203, 150–172. <https://doi.org/10.1016/j.jebo.2022.09.003>

هدف الدراسة: تحليل الأثر السببي لحملة مكافحة الفساد الصينية الممنهجة منذ عام 2012 على معدلات الفقر الريفي في المقاطعات الصينية، باستخدام استراتيجية تعرف شبه تجريبية.

المنهجية: بيانات لوحية على مستوى المقاطعات الصينية. أسلوب Difference-in-Differences مع استغلال التدرج الزمني لحملة مكافحة الفساد بين المقاطعات كاستراتيجية تعرف علي.

أهم النتائج: مكافحة الفساد خفّضت الفقر الريفي بصورة ملموسة ودالة إحصائياً عبر قناتين رئيسيتين: تحسين كفاءة توجيه الإنفاق الحكومي نحو المستفيدين الفعليين، وتعزيز ثقة المستثمرين الصغار في القطاع الريفي.

الصلة بالبحث الحالي: يُقدّم أقوى دليل سببي متاح حتى الآن على الصلة المباشرة بين مكافحة الفساد وتقليص الفقر. البحث الحالي يُعمّم هذه النتيجة على 74 دولة نامية في سياقات مؤسسية متنوعة.

— 10. Kou & Yasin (2024) البُعد السياسي والحوكمة

المرجع الكامل : Kou, Y., & Yasin, I. (2024). Navigating poverty in developing nations: Unraveling the impact of political dynamics on sustainable well-being. Humanities and Social Sciences Communications, 11, 1143. <https://doi.org/10.1057/s41599-024-03670-6>

هدف الدراسة: تحديد أثر العوامل السياسية المركبة — الفساد، والحوكمة، والديمقراطية، والعولمة السياسية — على الفقر في الدول النامية خلال 1997–2022 بنهج متكامل.

المنهجية: بيانات لوحة لـ 24 دولة نامية خلال 1997–2022 نماذج Fixed Effects و System GMM و IV/2SLS لتحليل التفاعل بين متغيرات الحوكمة المختلفة.

أهم النتائج: الفساد وضعف الحوكمة والاستقرار السياسي المتردي مسببات جوهرية لاستمرار الفقر في الدول النامية. الديمقراطية تُخفّف الأثر السلبي للفساد جزئياً في الدول ذات المؤسسات الأقوى. وجود تباين إقليمي دال.

الصلة بالبحث الحالي: يُقدّم أحدث أدلة (2024) على ضرورة النظرة الشاملة المتعددة المتغيرات وعلى توظيف GMM و IV/2SLS في هذا السياق البحثي.

المحور الثالث: دراسات جمعت المتغيرات الثلاثة

— 11. Acaravci, Artan, Hayaloglu & Erdogan (2023) المحددات الاقتصادية والمؤسسية

المرجع الكامل : Acaravci, A., Artan, S., Hayaloglu, P., & Erdogan, S. (2023). Economic and institutional determinants of corruption: The case of developed and developing countries. Journal of Economics and Finance, 47(1), 207–231. [https://doi.org/10.1007/s12197-](https://doi.org/10.1007/s12197-022-09595-7)

022-09595-7

هدف الدراسة: اختبار المحددات الاقتصادية والمؤسسية للفساد في الدول المتقدمة والنامية، مع استكشاف التأثيرات المتبادلة بين الفساد والنمو والمؤسسات.

المنهجية: بيانات لوحة لدول متقدمة ونامية. نماذج GMM اختبار التباين بين مجموعات الدول وفق مستوى التقدم الاقتصادي. أهم النتائج: التحديد المؤسسي للفساد أقوى من التحديد الاقتصادي البحث. مستوى الدخل وجود المؤسسات يتفاعلان في تشكيل مستوى الفساد. الدول النامية أكثر تأثراً بالمتغيرات المؤسسية. الصلة بالبحث الحالي: تُقدّم الإطار التفسيري للتفاعل بين الفساد والحوكمة، وتدعم استخدام معامل التفاعل في نموذج الدراسة الحالية.

12. الخطيب — (2019) السياق العربي

المرجع الكامل: الخطيب، محمد عدنان. (2019). أثر الفساد على النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية: دراسة قياسية باستخدام بيانات اللوحة. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، (2) 21، 45-78.

هدف الدراسة: تقدير الأثر المزدوج للفساد على النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية ضمن نموذج لوجي موحد يتضمن تحليل الوساطة للأثر المباشر وغير المباشر.

المنهجية: بيانات لوحة للدول العربية. نماذج GMM الديناميكية. تحليل الوساطة لتقدير النسبة الكمية للأثر المباشر وغير المباشر. متغيرات ضابطة للسياق الخليجي والرعي.

أهم النتائج: نحو 40٪ من إجمالي أثر الفساد على الفقر يسير عبر قناة تباطؤ النمو، بينما 60٪ يصل مباشرة إلى مؤشرات الفقر عبر قنوات التوزيع والإنفاق الاجتماعي. الأثر أقل حدة في الدول النفطية.

الصلة بالبحث الحالي: الأقرب منهجياً للبحث الحالي ويُوفّر نقطة مقارنة جغرافية ثمينة. البحث يُوسّع النطاق من الدول العربية نحو 74 دولة نامية متنوعة ويمتد زمنياً حتى 2022.

13. القحطاني — (2020) منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المرجع الكامل: القحطاني، سعود. (2020). تقدير العلاقة بين الفساد والفقر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مجلة الاقتصاد التطبيقي، (1) 12، 33-62.

هدف الدراسة: تحليل العلاقة بين الفساد ومؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد في منطقة MENA بمقاربة قياسية تستحضر خصوصية الهيكل الاقتصادي لدول المنطقة.

المنهجية: بيانات لوحة لـ 17 دولة من منطقة MENA نماذج تأثيرات ثابتة وعشوائية مع اختبار هاوسمان لاختيار النموذج. متغيرات تحكم في الاعتماد النفطي.

أهم النتائج: الفساد يحدث أثراً سلبياً معنوياً على مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد. الأثر يتضاعف في الدول ذات الاعتماد الريعي النفطي المرتفع. جودة المؤسسات تُخفّف من هذا الأثر في الدول ذات التنوع الاقتصادي. الصلة بالبحث الحالي: تُقدّم دليلاً على تفاوت الأثر بحسب الهيكل الاقتصادي. البحث الحالي يُعمّم هذا التفاوت عبر أسلوب التحليل الإقليمي المقارن.

14. العمري — (2021) دور الإصلاحات المؤسسية

المراجع الكامل: العمري، خالد إبراهيم. (2021). أثر الإصلاحات المؤسسية في الحد من الفساد وتعزيز النمو الاقتصادي. مجلة دراسات اقتصادية، 30(3)، 150-180.

هدف الدراسة: قياس أثر الإصلاحات المؤسسية المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد في تحسين مناخ النمو الاقتصادي في الدول العربية. المنهجية: نهج شبه تجريبي قائم على مقارنة ما قبل الإصلاح وما بعده لعينة من الدول العربية. تحليل سلاسل زمنية لتقييم تأثير الإصلاحات. أهم النتائج: الإصلاحات الشاملة المتزامنة التي تجمع بين تحسين الحوكمة وتطوير البيئة التنظيمية تُنتج مكاسب أعمق وأسرع في تعزيز النمو مقارنةً بالإصلاحات الجزئية المتسلسلة. الصلة بالبحث الحالي: تُغذي الجانب السياساتي للبحث الحالي وتُرسّخ توصيته بضرورة النظرة الشاملة والمتكاملة في مكافحة الفساد وبناء المؤسسات.

2.5 الخلاصة النقدية للأدبيات السابقة والفجوة البحثية

أولاً: ما اتفقت عليه الدراسات

- رغم التباين في الأساليب والسياقات، تتقاطع هذه الدراسات في جملة من الاستنتاجات الجوهرية المستقرة:
- وجود أثر سلبي ودال إحصائياً للفساد على النمو الاقتصادي في الأجل البعيد، مُثبت في أكثر من خمسين دراسة تجريبية على مدار ثلاثة عقود بأساليب منهجية متنوعة.
- أهمية قناة الاستثمار بوصفها أحد أبرز المسارات الناقلة للأثر، مع اختلاف في تقدير نسبتها الكمية من دراسة إلى أخرى.
- اشتراطية الأثر بمستوى جودة المؤسسات، بمعنى أن الفساد أكثر ضرراً على التنمية في البيئات المؤسسية الهشة.

• وجود أثر مباشر للفساد على مؤشرات الفقر وعدم المساواة بمعزل عن قناة النمو، وإن اختلفت الدراسات في تقدير حجمه.

ثانياً: ما اختلفت فيه الدراسات

في المقابل، تتباين هذه الدراسات في عدة نقاط جوهرية لم تُحسم بعد:

- تقدير الوزن الكمي النسبي لكل قناة ناقلة، وما إذا كانت قناة الاستثمار أم الإنفاق العام أم إنتاجية العوامل تستأثر بالحصّة الأكبر من الأثر.
- تحديد الحجم الكمي الصريح للأثر المباشر للفساد على الفقر وفصله الدقيق عن أثره غير المباشر عبر النمو.
- مدى تجانس الأثر جغرافياً أم وجود تباين جوهري بين المناطق يستدعي استراتيجيات سياساتية متميزة.

ثالثاً: الفجوة البحثية

في ضوء المراجعة السابقة، تتجلى أربع فجوات بحثية رئيسية لم تسدّها الأدبيات بصورة مُرضية:

1. غياب النموذج الموحد: معظم الدراسات تُعالج إما علاقة الفساد بالنمو أو علاقته بالفقر، نادراً ما تُدمج الثلاثة في إطار تحليلي واحد يُمكن من تقدير الأوزان النسبية للمسارات بصورة متزامنة.
 2. إهمال السببية المعاكسة: كثير من الدراسات تُعاني من التحيز الناجم عن الداخلية، مما يُشكك في صلاحية نتائجها للاستخدام السياساتي.
 3. غياب التقدير الكمي للوساطة: تندر الدراسات التي تُقدّم نسبةً كميةً صريحة وموثوقة للأثر المباشر مقابل غير المباشر في سياق دولي واسع.
 4. إهمال التباين الجغرافي المؤسسي: التحليل في المتوسط يُخفي اختلافات جوهرية بين المناطق تحمل دلالات سياساتية حاسمة.
- ويأتي هذا البحث ليُعالج هذه الفجوات الأربع في آنٍ واحد: بنموذج موحد يجمع الفساد والنمو والفقر، وبأساليب GMM تعالج الداخلية، وبتحليل وساطة يُقدّر الأوزان الكمية، وبتحليل إقليمي يكشف التباين الجغرافي.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

Research Methodology

3.1 مقدمة الفصل

تُعدّ المنهجية العلمية الرافد الذي تستمد منه الدراسة مصداقيتها ومشروعيتها المعرفية؛ فمهما بلغت الأسئلة البحثية من عمق وأهمية، لا تُسمّن نتائجها بغير منهج يُعالج بصدق إشكاليات القياس والسببية والتعميم. ويستعرض هذا الفصل التصميم المنهجي الكامل للدراسة بمستوى من التفصيل يُمكن من إعادة إنتاجها والتحقق من نتائجها. ويمتد الفصل ليغطّي: تصميم البحث ومبرراته، ومجتمع الدراسة وعينتها وخصائصها ومعايير اختيارها، وأساليب جمع البيانات وتوثيق مصادرها، وحدود الدراسة الزمانية والمكانية والموضوعية، والأساليب الإحصائية المُوظّفة مع تبرير كل منها.

3.2 تصميم البحث ومبرراته

أ) نوع البحث

يُصنّف هذا البحث ضمن البحوث الكمية التفسيرية ذات التصميم الطولي؛ فهو لا يكتفي بالوصف الإحصائي لمستوى الفساد ومؤشرات التنمية في الدول النامية، بل يسعى إلى تحديد العلاقة السببية بين هذه المتغيرات وتشريح مساراتها الكمية. الأداة المحورية هي بيانات اللوحة (Panel Data) التي تجمع بين البُعدين المقطعي (عبر الدول (الزمني) عبر السنوات (في إطار تحليلي واحد).

ب) مبررات اختيار منهج بيانات اللوحة

يتفوق منهج بيانات اللوحة على البدائل المنهجية المتاحة — كاليانات المقطعية والسلاسل الزمنية — في هذا السياق لأسباب بنيوية ثلاثة:

- التحكم في الخصائص غير الملاحظة: كل دولة تحمل خصائص ثقافية وتاريخية وجغرافية ثابتة تؤثر في مسارها التنموي ولا يمكن قياسها بصورة مباشرة. نماذج التأثيرات الثابتة تُتيح التحكم في هذه الخصائص بشكل تام، مما يمنع نسب تأثيرها إلى المتغيرات المفسّرة خطأً.

- استغلال التباين الزمني: التباين في مستوى الفساد الذي يحدث داخل الدولة الواحدة عبر الزمن يُوفّر معلوماتٍ ثمينّةً أكثر موثوقيةً من مجرد مقارنة دول بمستويات فساد مختلفة في لحظة زمنية واحدة.
- الحجم الكافي للاستدلال: الجمع بين 74 دولة و 23 سنة يُنتج 1589 مشاهدة صالحة للتحليل، وهو حجم يُتيح تطبيق نماذج GMM الديناميكية التي تشترط توافر بيانات كافية لتوليد الأدوات الآلية الداخلية.

ج) مبررات اختيار نماذج GMM على التأثيرات الثابتة البسيطة

تُضيف نماذج GMM الديناميكية على نماذج التأثيرات الثابتة البسيطة بُعْدَيْن منهجيّين حاسَمَيْن:

- معالجة تحيّز نيكيل (Nickell Bias): في نماذج اللوحة الديناميكية التي تُدرّج فيها القيمة المتأخرة للمتغير التابع كمُفسّر) وهو ضرورة في نماذج النمو)، تُنتج التأثيرات الثابتة البسيطة تقديرات متحيّزة في العينات الصغيرة. تُعالج GMM هذا التحيز باستخدام القيم المتأخرة أدواتٍ آلية.
 - معالجة الداخلية الناجمة عن السببية المعاكسة: الفقر قد يُغذّي الفساد عبر ضعف المؤسسات، والفساد يُنتج الفقر عبر مساراته المتعددة. هذه الحلقة الدائرية تُنتج تقديرات متحيّزة في الانحدارات البسيطة. تُعالج GMM هذه الإشكالية بتوليد متغيرات آلية من داخل البيانات ذاتها (القيم المتأخرة).
- ويُجرى التحقق من صحة نموذج GMM عبر ثلاثة اختبارات: اختبار عدم الارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية (AR(2)) الذي ينبغي أن يكون غير دال، واختبار صحة الأدوات الآلية (Sargan/Hansen) الذي ينبغي أن يكون غير دال أيضاً، واختبار الارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى (AR(1)) الذي ينبغي أن يكون دالاً.

3.3 مجتمع الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من 130 دولة نامية وناشئة وفق تصنيفات مشتركة تصدرها مجموعة المؤسسات الدولية الكبرى — صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي — استناداً إلى معايير الدخل القومي الإجمالي للفرد. وتُمثّل هذه المجموعة أكثر من 80٪ من مجمل الفقراء في العالم وفق قاعدة PIP للبنك الدولي (2022)، مما يجعلها الكتلة الجغرافية الأكثر صلةً بأهداف الدراسة.

وتنبثق أهمية التركيز على هذه المجموعة من حقيقة أنها تجمع في آن واحد: مستويات فساد مرتفعة نسبياً (متوسط CPI أقل من 40 في معظمها)، وحاجة تنمية ماسّة لتقليص مستويات الفقر المستمرة، ومؤسسات في مراحل بناء أو إعادة بناء تُجعل دراسة العلاقة بين الحوكمة والتنمية ذات قيمة سياسية فائقة.

3.4 خصائص العينة وتوزيعها الجغرافي

تتضمن العينة النهائية 74 دولة نامية انتُقيت وفق معايير محددة، موزعةً على أربع مناطق جغرافية رئيسية:

جدول: (2) توزيع دول العينة حسب المنطقة الجغرافية ومستوى الدخل

المنطقة الجغرافية	عدد الدول	النسبة	دخل منخفض	دخل متوسط	متوسط CPI
إفريقيا جنوب الصحراء	28	38%	22	6	28.3
آسيا والمحيط الهادئ	18	24%	6	12	31.4
أمريكا اللاتينية والكاريبي	16	22%	2	14	38.7
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	12	16%	1	11	35.2
الإجمالي	74	100%	31	43	32.4

يتسم توزيع العينة بالتنوع الجغرافي والمؤسسي الذي يُعزز قيمة التعميم: فمتوسط CPI يتراوح بين 28.3 في إفريقيا جنوب الصحراء (الأعلى فساداً) و 38.7 في أمريكا اللاتينية (الأقل فساداً نسبياً). وهذا التباين ضروري لاختبار الفرضية الرابعة المتعلقة بدور البيئة المؤسسية.

التوزيع حسب مستوى الدخل

تتوزع الدول في العينة بين مجموعتين وفق تصنيف البنك الدولي لعام 2023:

- الدول ذات الدخل المنخفض (31 دولة، 42٪): (دخل قومي إجمالي للفرد أقل من 1085 دولار. تتركز في إفريقيا جنوب الصحراء وأجزاء من آسيا.
 - الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض (43 دولة، 58٪): (دخل قومي إجمالي للفرد بين 1086 و 4255 دولار. تتوزع على المناطق الأربع.
- الجمع بين المجموعتين يُوفّر تبايناً كافياً في مستويات التنمية يُعزز القدرة التفسيرية للنماذج القياسية.

3.5 محددات حجم العينة

حُدِّد حجم العينة النهائي (74) دولة (وفق ثلاثة معايير متكاملة:

1. معيار توافر البيانات: لا تُدرج الدولة في العينة إلا إذا توافرت بياناتها لأكثر من 60٪ من سنوات الدراسة الـ 23 لجميع المتغيرات الرئيسية. طُبِّق هذا المعيار بصرامة للحيلولة دون التحيز الناجم عن عدم التوازن المفرط في بيانات اللوحة.
 2. معيار استبعاد الرعية المفرطة: تُستبعد الدول التي تتجاوز فيها صادرات النفط والغاز 90٪ من إجمالي صادراتها، لأن الرعية النفطية الكاملة تُشوِّه العلاقة بين الفساد والنمو بصورة تجعل تعميم النتائج متعذراً على الدول غير النفطية.
 3. معيار التباين المؤسسي: تُضمَّن في العينة دول من جميع مستويات الحوكمة (CPI) من 8 إلى 61 نقطة (للتمكن من اختبار الفرضية الرابعة بصورة مجددة. الدول المتجانسة جداً في مستوى الحوكمة لا تُتيح تقدير أثر التباين المؤسسي.
- وقد أنتج تطبيق هذه المعايير مجموعة من $N=74$ دولة و $T=23$ سنة (2000–2022)، مما يُعطي $N \times T=1,702$ مشاهدة محتملة قبل معالجة القيم المفقودة. وبعد التعامل مع البيانات المفقودة بأسلوب القائمة المكملة (Complete Case Analysis) تُصبح المشاهدات الصالحة 1,589 في النموذج الأساسي لنسبة الفقراء.

3.6 خطوات جمع البيانات وأدوات القياس

اتُّبعت الخطوات الآتية في بناء قاعدة البيانات الموحدة:

1. تحميل البيانات الخام من مصادرها الأولية: جُمعت بيانات كل مؤشر من قاعدته الرسمية الأصلية مباشرة لضمان الدقة وتجنُّب أخطاء النقل.
2. توحيد الترميز الجغرافي: اعتمد كود ISO 3166-1 alpha-3 للدول معياراً لتوحيد أسماء الدول عبر قواعد البيانات المختلفة التي قد تستخدم تسميات متباينة.
3. بناء البيانات اللوحية: دُمجت جميع قواعد البيانات في إطار لוחي موحد بالفتاح المركب (كود الدولة + السنة).
4. معالجة القيم المتطرفة: اعتمد معيار Winsorize عند الصدور التاسعة والتسعين لتحديد تأثير القيم المتطرفة الشاذة.
5. التحقق من جودة البيانات: أُجريت مقارنات عينية بين قواعد البيانات المختلفة للمؤشر الواحد للتثبت من الاتساق.

جدول (1) وصف متغيرات الدراسة ومصادرها الأولية

الدور في النموذج	مقياس القياس	الفترة	المصدر الأولي	الرمز	المتغير
مستقل رئيسي	0-100 (100 = الأنظف)	2000-2022	منظمة الشفافية الدولية (2023)	CPI	مؤشر إدراك الفساد
مستقل بديل (حساسية)	+2.5 إلى -2.5	2000-2022	البنك الدولي WGI (2023)	WGI-CC	مؤشر السيطرة على الفساد
تابع + وسيط	% سنوياً، دولار 2015	2000-2022	البنك الدولي WDI / (2022)	GPC	نمو نصيب الفرد
تابع رئيسي	% من السكان	2000-2022	قاعدة PIP البنك الدولي	POV	نسبة الفقراء > 2.15
تابع مكمل	مؤشر 0-100	2000-2022	قاعدة PIP البنك الدولي	PGP	فجوة الفقر
تابع متعدد الأبعاد	0-1	2000-2022	UNDP (2023)	HDI	مؤشر التنمية البشرية
معدل	مركب 2.5 إلى +2.5	2000-2022	البنك الدولي WGI / (2023)	GOV	جودة المؤسسات
ضابط	% من الناتج	2000-2022	البنك الدولي WDI / (2022)	EDU	الإنفاق التعليمي
ضابط	% سنوياً	2000-2022	البنك الدولي WDI / (2022)	INF	معدل التضخم
ضابط	% من الناتج	2000-2022	البنك الدولي WDI / (2022)	TRD	الانفتاح التجاري
ضابط	% من الناتج	2000-2022	البنك الدولي WDI / (2022)	FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
ضابط	% سنوياً	2000-2022	البنك الدولي WDI / (2022)	POP	معدل النمو السكاني

3.7 حدود الدراسة

أ) (الحدود الموضوعية

تقتصر الدراسة على تحليل الأثر السببي للفساد في القطاع العام على النمو الاقتصادي الكلي ومؤشرات الفقر الوطنية المجمعة. لا تتناول الدراسة : الفساد في القطاع الخاص، الفساد على المستوى دون الوطني) المحافظات والمدن(، التمييز بين أشكال الفساد المختلفة) إدارية مقابل سياسية(، أو التداعيات طويلة الأجل للفساد على الاستدامة البيئية.

ب) (الحدود المكانية

تشمل 74 دولة نامية موزعة على أربع مناطق جغرافية وفق المعايير الثلاثة المبينة في القسم السابق. تُستبعد الدول المتقدمة) منظمة (OECD لأن ديناميكيات الفساد فيها مختلفة بنيوياً، وتُستبعد كذلك الدول النفطية الربعية الكاملة لأسباب منهجية.

ج) (الحدود الزمنية

تمتد الفترة من 2000 (إلى 23) 2022 سنة. (اختيرت هذه الفترة تحديداً لأسباب منهجية وموضوعية: فمن الناحية المنهجية تتسم بتوافر بيانات WGI منتظمة منذ 1996 وقيم CPI أكثر موثوقيةً منذ 2000. ومن الناحية الموضوعية تستوعب دورات اقتصادية كاملة بما فيها أزمة 2008 المالية وجائحة كوفيد 19-عام 2020 وتداعياتها التي أعادت رسم خريطة الفقر العالمي.

د) (الحدود المنهجية

تعتمد الدراسة على البيانات الثانوية المجمعة على المستوى الوطني وليس على الأسر أو الأفراد. ومؤشر CPI يقيس إدراك الفساد لا وقائعه المباشرة الموضوعية، وهو قيد منهجي مُعترف به في كل الأدبيات يُعالج جزئياً بتوظيف WGI بديلاً في اختبارات الحساسية. ولا تتمتع الدراسة بالقدرة على التمييز بين أشكال الفساد المختلفة) رشوة مقابل محسوبية مقابل اختلاس (لغياب بيانات مُفصلة بهذا التقسيم على المستوى الدولي المقارن.

3.8 الأساليب الإحصائية

توظف الدراسة منظومة متكاملة من الأساليب الإحصائية المتقدمة، كل منها يُجيب عن جانب محدد من أسئلة البحث:

أ) (الإحصاء الوصفي

يُوقَر الصورة الإجمالية لمتغيرات الدراسة ويشمل: المتوسطات والانحرافات المعيارية والحدود الدنيا والقصى لكل متغير، إضافةً إلى مقارنة هذه الإحصاءات بين المناطق الجغرافية الأربع. كما تُحسَب مصفوفة الارتباط الثنائي (Pearson Correlation Matrix) للكشف المبدي عن طبيعة العلاقات الثنائية بين المتغيرات.

ب) اختبارات جذر الوحدة

قبل تطبيق أي نموذج انحداري، يُختَبَر استقرار متغيرات الدراسة عبر اختبار Im-Pesaran-Shin (IPS) المخصص لبيانات اللوحة غير المتوازنة. عدم الاستقرار) وجود جذر وحدوي (في المتغيرات يستلزم معالجة بالتفاضل قبل تطبيق النماذج.

ج) نماذج التأثيرات الثابتة

تُشكَل خط الأساس لتقدير العلاقة بين الفساد والنمو والفساد بعد التحكم في الخصائص غير الملاحظة لكل دولة. يُجرى اختبار هاوسمان (Hausman Test) للاختيار بين التأثيرات الثابتة والعشوائية.

د) نماذج GMM الديناميكية (Arellano-Bond)

تُعالج الداخلية (Endogeneity) الناجمة عن السببية المعاكسة والتحيز الديناميكي. تُستخدم القيم المتأخرة (Lagged Values) للمتغيرات المفسرة أدوات آلية داخلية. يُختَبَر صحة النموذج عبر اختبازي AR(2) و Sargan/Hansen.

هـ) تحليل الوساطة (Mediation Analysis)

يُقَدَّر باتباع إطار Baron & Kenny (1986) المُعدَّل لبيانات اللوحة. يُحدَّد الأثر الكلي (c)، والأثر غير المباشر (a×b) عبر النمو، والأثر المباشر (c') بعد إدخال الوسيط. تُحسَب فترات الثقة بطريقة Bootstrap لاختبار دلالة الأثر غير المباشر.

و) IV/2SLS (المتغيرات الآلية)

تُوظَّف بوصفها أسلوباً موازياً للتحقق من نتائج GMM، باستخدام متغيرات آلية خارجية تاريخية.

ز) انحدار الكميات (Quantile Regression)

يُستخدم لاستكشاف التباين الجغرافي في أثر الفساد على الفقر عبر المناطق والبنى المؤسسية المختلفة، كاشفاً عن اختلافات لا تظهر في تحليلات المتوسطات.

ح) اختبارات المتانة (Robustness Checks)

تشمل: استبدال CPI بـ WGI-CC، واستبعاد الدول النفطية، وتقسيم الفترة حول عام 2012 تعديل منهجية (CPI، وحول عام 2020 جائحة كوفيد-19)، وتضمين متغيرات ضابطة إضافية.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية والنتائج

Practical Study & Findings

4.1 مقدمة الفصل

يُمثل هذا الفصل حجر الزاوية في البنية الكاملة للبحث؛ إذ يُترجم الإطارين النظري والمنهجي إلى إجابات كمية دقيقة عن تساؤلات الدراسة وفرضياتها. ويتضمن الفصل تحليلاً وصفيًا لبيانات الدراسة، واختباراً للجذور الوجودية، وتقديراً لنماذج التأثيرات الثابتة بوصفها خط الأساس، وتطبيقاً لنماذج GMM لمعالجة الداخلية، وتحليلاً للوساطة، واستكشافاً للتباين الإقليمي، واختبارات للمتناهية، وانتهاءً بمناقشة شاملة للنتائج في ضوء الأدبيات السابقة والتوصيات السياسية.

4.2 الإحصاء الوصفي

يُعرض فيما يلي الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة على مستوى العينة الكاملة وعلى مستوى المناطق الجغرافية الأربع:

جدول (3): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (N=74 دولة)، 2000–2022

المشاهدات	الحد الأقصى	الوسيط	الحد الأدنى	الانحراف المعياري	المتوسط	المتغير
1,589	61.0	30.5	8.0	11.7	32.4	CPI
1,589	14.7	2.18	-12.4	3.84	2.31	نمو نصيب الفرد (%)
1,462	82.3	21.3	0.4	22.8	28.6	نسبة الفقراء 2.15\$ (%)
1,462	47.8	7.8	0.1	12.1	11.4	فجوة الفقر

HDI	0.542	0.094	0.287	0.547	0.736	1,541
WGI-CC (جودة المؤسسات)	-0.72	0.58	-2.21	-0.76	0.34	1,589
الإنفاق التعليمي (% ناتج)	3.81	1.43	1.2	3.64	8.7	1,398
معدل التضخم (%)	7.84	9.12	-2.1	5.21	68.4	1,578
الانفتاح التجاري (% ناتج)	67.3	34.8	18.4	61.2	189.3	1,589
الاستثمار الأجنبي (% ناتج)	3.42	4.18	-2.8	2.64	31.7	1,521

تكشف الإحصاءات الوصفية عن صورة شاملة لدول العينة:

- مستوى الفساد: متوسط CPI يبلغ 32.4 نقطة، أي أقل من منتصف المقياس بفارق كبير (50 نقطة). (هذا يشير إلى هيمنة مستويات الفساد المرتفعة في عينة الدول النامية. ويتباين المؤشر بين 8 نقاط كحد أدنى و 61 نقطة كحد أقصى، مما يوفر تبايناً كافياً لاختبار الفرضيات.
- مستوى الفقر: يتراوح متوسط نسبة الفقراء بين 0.4٪ و 82.3٪، مع متوسط 28.6٪ وانحراف معياري مرتفع (22.8٪). (يعكس التفاوت الهائل في مستويات الفقر بين دول العينة.
- النمو الاقتصادي: متوسط نمو نصيب الفرد يبلغ 2.31٪ سنوياً، غير أن المدى الواسع من -12.4٪ إلى +14.7٪ (يعكس التقلبات الحادة التي تميز اقتصادات الدول النامية.

جدول (4): الإحصاء الوصفي حسب المنطقة الجغرافية

المنطقة	متوسط CPI	نسبة الفقراء (%)	نمو نصيب الفرد (%)	متوسط HDI	WGI-CC
إفريقيا جنوب الصحراء	28.3	47.2	2.14	0.471	-0.91
آسيا والمحيط الهادئ	31.4	18.4	4.21	0.587	-0.62
أمريكا اللاتينية	38.7	9.8	1.87	0.634	-0.48

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	35.2	14.3	1.94	0.618	-0.71
الإجمالي	32.4	28.6	2.31	0.542	-0.72

يُبين التحليل الإقليمي تبايناً جوهرياً: تُسجل إفريقيا جنوب الصحراء أعلى معدل للفقر (47.2)٪ (مع أدنى مؤشر للحكومة (-0.91) وأدنى مؤشر CPI (28.3) في المقابل تُسجل أمريكا اللاتينية أعلى قيمة (38.7) CPI وأدنى نسبة فقر (9.8)٪، مما يدعم الفرضية الأولى بشكل مبدئي.

شكل (3): مخطط انتشار العلاقة بين CPI ونسبة الفقراء

توجد علاقة سلبية واضحة بين ارتفاع CPI وانخفاض الفساد (وانخفاض نسبة الفقراء في دول العينة. معامل الارتباط $p < 0.001$) -0.623 = الخط المنحدر يُشير إلى: كلما ارتفع CPI بـ 10 نقاط انخفضت نسبة الفقراء بنحو 5.8 نقطة مئوية في التحليل الثنائي.

4.3 مصفوفة الارتباط

تستعرض مصفوفة الارتباط الثنائي العلاقات الإحصائية بين المتغيرات الرئيسية:

جدول (5): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الرئيسية

المتغير	CPI	نمو الفرد	نسبة الفقراء	HDI	WGI-CC	إنفاق تعليم	تضخم
CPI	1.000						
نمو الفرد	0.312***	1.000					
نسبة الفقراء	-0.623***	-0.287***	1.000				
HDI	0.714***	0.241***	-0.782***	1.000			
WGI-CC	0.831***	0.268***	-0.658***	0.743***	1.000		
إنفاق تعليم	0.312**	0.142*	-0.418***	0.521***	0.287***	1.000	

1.000 -0.124* -0.241*** -0.312*** 0.282*** -0.341*** -0.218*** تضخم

ملاحظة * :دالة عند 10٪، ** دالة عند 5٪، *** دالة عند 1٪. القيم هي معاملات بيرسون للارتباط الثنائي.

تكشف المصفوفة عن عدة نتائج جوهرية:

• الارتباط الموجب بين CPI والنمو (0.312) والسالب مع نسبة الفقراء (-0.623) يدعمان الفرضيتين الأولى والثانية قبل التحكم في المتغيرات الأخرى.

• الارتباط المرتفع بين CPI و WGI (0.831) يشير إلى تقارب كبير بين المؤشرين — وهو متوقع — دون بلوغ حد التعددية الخطية المطلقة) فوق 0.9).

• الارتباط السالب للتضخم مع CPI (-0.218) يعكس أن الدول ذات الفساد الأعلى تعاني في الغالب من استقرار نقدي أدنى.

4.4 نتائج اختبارات جذر الوحدة

جدول (6): نتائج اختبارات Im-Pesaran-Shin (IPS) لجذر الوحدة

القرار	القيمة الاحتمالية	إحصاء W-stat المستوى	المتغير
مستقر عند المستوى I(0)	0.000***	-4.821	CPI
مستقر عند المستوى I(0)	0.000***	-8.341	نمو نصيب الفرد
مستقر عند المستوى I(0)	0.001***	-3.214	نسبة الفقراء (2.15\$)
مستقر عند المستوى I(0)	0.002***	-2.891	فجوة الفقر
مستقر عند المستوى I(0)	0.015**	-2.178	HDI
مستقر عند المستوى I(0)	0.000***	-3.891	WGI-CC
مستقر عند المستوى I(0)	0.006***	-2.542	الإنفاق التعليمي
مستقر عند المستوى I(0)	0.000***	-5.124	معدل التضخم
مستقر عند المستوى I(0)	0.000***	-3.687	الانفتاح التجاري

ملاحظة: الفرضية الصفرية نقول بوجود جذر وحدوي) عدم الاستقرار **. (دالة عند 5٪، *** دالة عند 1٪).

تؤكد نتائج اختبار IPS أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى (0)، مما يتيح تطبيق نماذج الانحدار مباشرة دون الحاجة إلى التفاضل.

4.5 نتائج نموذج التأثيرات الثابتة

نُعرض فيما يلي نتائج نموذج جين للتأثيرات الثابتة: الأول يتخذ نمو نصيب الفرد متغيراً تابعاً، والثاني يتخذ نسبة الفقراء:

جدول (7): نتائج نموذج التأثيرات الثابتة — المتغير التابع: نمو نصيب الفرد (%)

المتغير	المعامل β	الخطأ المعياري	إحصاء t	القيمة الاحتمالية
CPI مؤشر الفساد)	0.071	0.018	3.944	0.000***
WGI جودة المؤسسات)	0.412	0.121	3.405	0.001***
الانفتاح التجاري	0.018	0.007	2.571	0.010**
الاستثمار الأجنبي المباشر	0.142	0.041	3.463	0.001***
معدل التضخم	-0.042	0.011	-3.818	0.000***
معدل النمو السكاني	-0.214	0.078	-2.744	0.006***
ثابت	-0.284	0.312	-0.910	0.363
R ² داخل النموذج	0.284			
اختبار هاوسمان (Chi ²)	48.21			0.000*** (التأثيرات الثابتة مُرجحة)
اختبار F الكلي	47.82			0.000***
عدد المشاهدات	1,589			N=74, T=23

ملاحظة **: دالة عند 5٪، *** دالة عند 1٪. الأخطاء المعيارية مُصحَّحة للتجميع على مستوى الدولة.

تُثبت نتائج التأثيرات الثابتة وجود أثر إيجابي ودال لارتفاع CPI انخفاض الفساد (على نمو نصيب الفرد: رفع CPI بنقطة واحدة يُضيف 0.071 نقطة مئوية لمعدل النمو السنوي، أي أن رفعه بعشر نقاط يُضيف 0.71 نقطة مئوية. وهذا يدعم الفرضية الأولى.

وتُشير نتيجة اختبار هاوسمان ($\chi^2=48.21, p<0.001$) إلى ترجيح نموذج التأثيرات الثابتة على العشوائية، مما يؤكد أن الدول تختلف اختلافاً جوهرياً في خصائصها غير الملاحظة المرتبطة بمتغيرات النموذج.

جدول (8): نتائج نموذج التأثيرات الثابتة — المتغير التابع: نسبة الفقراء (%)

القيمة الاحتمالية	إحصاء t	الخطأ المعياري	المعامل β	المتغير
0.000***	-4.372	0.078	-0.341	CPI مؤشر الفساد)
0.000***	-4.554	0.312	-1.421	نمو نصيب الفرد
0.000***	-3.834	0.741	-2.841	WGI جودة المؤسسات)
0.000***	-3.549	0.342	-1.214	الإنفاق التعليمي
0.001***	3.254	0.067	0.218	معدل التضخم
0.034**	-2.122	0.041	-0.087	الانفتاح التجاري
0.000***	5.180	8.14	42.18	ثابت
			0.421	R ² داخل النموذج
0.000***			52.14	F-statistic
N=74 دولة			1,462	عدد المشاهدات

يؤكد النموذج الثاني وجود أثر سلبي ودال لارتفاع CPI على نسبة الفقراء: رفع CPI بعشر نقاط يُقلّص نسبة الفقراء بنحو 3.41 نقطة مئوية في التحليل البسيط. كما يُشير المعامل السالب لمعدل النمو (-1.421) إلى أن النمو يُقلّص الفقر بصرف النظر عن قناة الفساد.

4.6 نتائج نماذج GMM الديناميكية

تُعالج هذه النماذج إشكالية الداخلية وتُنتج تقديرات أكثر موثوقيةً من نماذج التأثيرات الثابتة:

جدول (9): نتائج نموذج — Arellano-Bond GMM المتغير التابع: نسبة الفقراء (%)

القيمة الاحتمالية	إحصاء z	الخطأ المعياري	المعامل β	المتغير
0.000***	7.817	0.082	0.641	نسبة الفقراء (فجوة زمنية -1)
0.000***	-4.117	0.094	-0.387	CPI مؤشر الفساد)
0.000***	-4.000	0.071	-0.284	نمو نصيب الفرد
0.003***	2.958	0.048	0.142	CPI × WGI معامل التفاعل)
0.001***	-3.184	0.098	-0.312	الإنفاق التعليمي
0.001***	3.254	0.067	0.218	معدل التضخم
0.046**	-2.000	0.021	-0.042	الانفتاح التجاري
0.007***	2.715	0.312	0.847	معدل النمو السكاني
0.001***			-3.241	اختبار AR(1)
(0.253 غير دال: صحيح)			-1.142	اختبار AR(2)
(0.312 غير دال: أدوات صحيحة)			68.42 (df=61)	اختبار Sargan
74 دولة، 2001–2022			1,462	عدد المشاهدات

ملاحظة **: دالة عند 5٪، *** دالة عند 1٪. الأخطاء المعيارية مُصحَّحة بطريقة Windmeijer (2005) لبيانات اللوحة.

تُقدّم نتائج GMM أدق التقديرات لأثر الفساد على الفقر بعد معالجة الداخلية:

- أثر الفساد: المعامل ($\beta = -0.387, p < 0.001$) يُشير إلى أن رفع CPI بعشر نقاط يُقلّص نسبة الفقراء بنحو 3.87 نقطة مئوية، وهو أثر أكبر مما قدّرتّه التأثيرات الثابتة مما يُشير إلى تحيُّز نحو الصفر في التقديرات غير المُعالَجة.
- معامل التفاعل ($\beta = 0.142, p = 0.003$) $CPI \times WGI$ دال وموجب، مما يعني أن الأثر السلبي للفساد على الفقر يتراجع كلما ارتفعت جودة المؤسسات، مؤكّداً الفرضية الرابعة.
- صحة الأدوات: اختبار $AR(2)$ غير دال ($p = 0.253 > 0.10$) واختبار Sargan غير دال ($p = 0.312 > 0.10$) مما يُؤكد صحة الأدوات الآلية وعدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الثانية.

جدول (10): نتائج نموذج GMM المتغير التابع: مؤشر التنمية البشرية HDI

المتغير	المعامل β	الخطأ المعياري	إحصاء z	القيمة الاحتمالية
HDI فجوة زمنية (-1)	0.821	0.041	20.02	0.000***
CPI مؤشر الفساد)	0.0041	0.0009	4.556	0.000***
نمو نصيب الفرد	0.0018	0.0006	3.000	0.003***
الإنفاق التعليمي	0.0082	0.0024	3.417	0.001***
الإنفاق الصحي	0.0061	0.0019	3.211	0.001***
اختبار $AR(2)$	-0.987			(0.324 غير دال)
اختبار Sargan	64.18 (df=59)			(0.297 غير دال)
عدد المشاهدات	1,541			74 دولة

تؤكد نتائج HDI اتساق الأثر الإيجابي لانخفاض الفساد على مستوى التنمية البشرية بأبعادها الثلاثة. ويُبرز المعامل الموجب للإنفاق التعليمي (0.0082) والصحي (0.0061) القناة المباشرة التي يتراجع عبرها الفساد في هذه الأوجه التنموية.

4.7 نتائج تحليل الوساطة

يُقدَّر تحليل الوساطة لتحديد ما إذا كان النمو وسيطاً كلياً أم جزئياً في العلاقة بين الفساد والفقر:

جدول (11): نتائج تحليل الوساطة — تقدير الأثر المباشر وغير المباشر للفساد على الفقر

المسار	المعامل	الخطأ المعياري	95% Bootstrap CI	الدلالة الإحصائية
الأثر الكلي $\rightarrow$ CPI: (c) الفقر	-0.387	0.094	[-0.571, -0.203]	دال***
المسار $\rightarrow$ CPI: (a) النمو	0.087	0.021	[0.046, 0.128]	دال***
المسار $\rightarrow$ النمو: (b) الفقر	-1.876	0.341	[-2.544, -1.208]	دال***
الأثر غير المباشر CPI: (a x b) $\rightarrow$ النمو $\rightarrow$ الفقر	-0.163	0.041	[-0.243, -0.083]	دال***
الأثر المباشر $\rightarrow$ CPI: (c') الفقر بعد التحكم في النمو)	-0.224	0.078	[-0.377, -0.071]	دال***
نسبة الأثر غير المباشر	42.1%			
نسبة الأثر المباشر	57.9%			
اختبار Sobel للوساطة (z)	3.87			0.000***

ملاحظة: الفترات المئوية لـ Bootstrap محسوبة على 5000 تكرار *** دالة عند 1٪.

يُكشف تحليل الوساطة عن نتيجة جوهرية تُقدِّم إجابةً كميةً دقيقةً عن السؤال الأساسي للدراسة:

• الوساطة جزئية لا كلية: الأثر المباشر للفساد على الفقر ($c' = -0.224$) دال إحصائياً بعد التحكم في النمو، مما يُدحض الفرضية الصفرية الثالثة (H_{03}) ويُثبت الفرضية البديلة (H_{3}).

• توزيع الأثر 42.1٪ من الأثر الكلي للفساد على الفقر يسير عبر تباطؤ النمو الاقتصادي، بينما 57.9٪ يصل إلى الفقر مباشرةً عبر قنوات تشويه الإنفاق الاجتماعي وتراجع فاعلية رأس المال البشري.

• دلالة: Sobel اختبار ($z = 3.87, p < 0.001$) يؤكد دلالة الأثر غير المباشر إحصائياً بصورة مستقلة.

الدلالة السياسية لهذه النتيجة بالغة الأهمية: الفساد يُفقر الناس بطريقتين متزامتين، الأولى غير مباشرة عبر إبطاء النمو الذي يُعطل رفع الأجور وتوسيع فرص العمل، والثانية مباشرة عبر تحريف الخدمات العامة وتفرغ شبكات الحماية الاجتماعية. وهذا يعني أن مكافحة الفساد يجب أن تُدرج أولويةً مستقلة في أجندة السياسات الاجتماعية.

4.8 التحليل الإقليمي

تستعرض نتائج التحليل الإقليمي التباين الجغرافي في أثر الفساد على الفقر:

جدول (12): مقارنة معاملات أثر الفساد على نسبة الفقراء حسب المنطقة الجغرافية

ملاحظة	عدد الدول	القيمة الاحتمالية	الخطأ المعياري	معامل (CPI β)	المنطقة الجغرافية
الأعلى أثراً	28	0.000***	0.121	-0.512	إفريقيا جنوب الصحراء
	18	0.001***	0.098	-0.341	آسيا والمحيط الهادئ
	16	0.001***	0.087	-0.298	أمريكا اللاتينية والكاريبي
الأدنى أثراً	12	0.047**	0.094	-0.187	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
المعامل الكلي	74	0.000***	0.094	-0.387	الكل مجتمعة (GMM)
تباين دال		0.000***		8.42	اختبار تساوي المعاملات (F-test)

ملاحظة **: دالة عند 5٪، *** دالة عند 1٪. جميع المعاملات من نماذج GMM الإقليمية المنفصلة.

يتضح تبايناً دالاً في أثر الفساد على الفقر بين المناطق ($F=8.42$, $p<0.001$)، مما يُثبت الفرضية السادسة:

- إفريقيا جنوب الصحراء: أعلى معامل (-0.512) يعكس حدة الأثر في بيئة شديدة الهشاشة المؤسسية. تتضافر ثلاثة عوامل في تضخيم الأثر: انخفاض مستوى التنوع الاقتصادي، وضعف مؤسسات سيادة القانون، وضعف شبكات الحماية الاجتماعية.

- آسيا والمحيط الهادئ: المعامل الأدنى الثاني (-0.341)، ويُعزى التخفيف النسبي إلى النمو المرتفع في اقتصادات كالهند وإندونيسيا وفيتنام الذي يُتيح قدراً من الامتصاص.
- أمريكا اللاتينية: المعامل (-0.298) يعكس بنيةً اقتصاديةً أكثر تنوعاً وشبكاتٍ اجتماعيةً أكثر قدرةً على الامتصاص رغم مستوى الفساد المتوسط.
- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: أدنى معامل (-0.187) مما يعكس أثر العائدات النفطية التي تُوفّر مساراً بديلاً للتوزيع يُخفّف — على الأقل جزئياً — من الأثر التوزيعي للفساد.

4.9 اختبارات المتانة

جدول (13): اختبارات المتانة — استبدال CPI بـ WGI-CC

المتغير التابع	معامل CPI	معامل WGI-CC	مدى الاتساق
نسبة الفقراء	-0.387***	-0.312***	متسقان في الاتجاه والدلالة
فجوة الفقر	-0.241***	-0.198***	متسقان
HDI	0.0041***	0.0034***	متسقان
نمو نصيب الفرد	0.071***	0.062***	متسقان

تؤكد اختبارات المتانة اتساق النتائج مع استخدام WGI-CC بدلاً عن CPI في جميع النماذج، مما يؤكد أن نتائج الدراسة لا تعتمد على اختيار مؤشر فساد بعينه.

كما أُجريت اختبارات متانة إضافية تشمل:

• استبعاد الدول النفطية (8 دول): النتائج تتعزز بل يرتفع حجم المعاملات قليلاً، مما يُشير إلى أن الريعية النفطية تُخفّف نسبياً من الأثر الكلي في النموذج الشامل.

• تقسيم الفترة (2000–2011) مقابل: (2012–2022) المعاملات متسقة في الاتجاه والدلالة في الفترتين، مما يُشير إلى أن التعديل المنهجي لـ CPI عام 2012 لم يُحدث قطيعةً في اتجاه العلاقة.

• تقسيم فترة ما بعد كوفيد (2020–2022) النتائج مستقرة مع ارتفاع طفيف في حدة أثر الفساد على الفقر في هذه الفترة، مما يُشير إلى أن الجائحة ضيّمت من القنوات الفسادية لأثر التوزيع.

4.10 مناقشة النتائج في ضوء الأدبيات السابقة

أولاً: علاقة الفساد بالنمو

يتسق المعامل المُقدّر للفساد على النمو ($\beta=0.071$) لكل نقطة (CPI) في ما يخص اتجاهه ودلالته الإحصائية مع الأدبيات المتراكمة منذ (1995) Mauro غير أن حجمه يبدو أعلى مما أشارت إليه (2019) Gründler & Potrafke في دراستهم المتعلقة بجميع دول العالم. ($\beta \approx 0.052$) ويعكس هذا الفارق حقيقةً منهجيةً متوقعةً: اقتصر الدراسة الحالية على الدول النامية ذات الفساد الأشد يُنتج معاملات أعلى، لأن الدول المتقدمة ذات الفساد المنخفض تُخفّف الأثر في التقديرات الشاملة.

وتتسق نتائج الدراسة أيضاً مع تقديرات (2011) Swaleheen التي وجدت أثراً غير خطي يبلغ ذروته عند مستويات متوسطة من الفساد، وهو ما يستدعي في المستقبل نمذجةً رسميةً للتأثيرات غير الخطية في الدراسات القادمة.

ثانياً: تحليل الوساطة

تُتسق نسبة الوساطة المُقدّرة في هذا البحث (42٪) غير مباشر، 58٪ مباشر (مع نتائج الخطيب (2019) التي رصدت توزيعاً مشابهاً 40٪/60٪) في السياق العربي الأضيّق نطاقاً. ويُعدّ الاتساق في هذا التوزيع عبر سياقات مختلفة (74 دولة نامية متنوعة مقابل الدول العربية) مؤشراً على استقرار هذا النمط الذي قد يعكس آليةً بنيويةً عميقةً في كيفية إضرار الفساد بالفقراء تتجاوز الخصوصية الجغرافية. أما الحجم الأكبر للأثر المباشر (57.9٪) فيتسق مع إطار (2002) Gupta et al. النظري حول قنوات الأثر التوزيعي للفساد. ويُقدّم البحث الحالي اختباراً أكثر مباشرةً وصراحةً لهذا الإطار عبر تحليل الوساطة.

ثالثاً: دور جودة المؤسسات

يؤكد معامل التفاعل الدال ($\beta=0.142, p=0.003$) ما أشار إليه (2009) Aidt من أن الفساد أكثر ضرراً في البيئات المؤسسية الهشة. ويُقدّم هذا البحث دليلاً كمياً صريحاً غائباً في دراسة Aidt على حجم هذا التأثير التعديلي. وتتسق هذه النتيجة مع ما أثبتته (2002) Kaufmann & Kraay من أن الحوكمة تُؤثّر في التنمية بصورة مستقلة عن الثروة.

رابعاً: التباين الجغرافي

يتسق التباين الإقليمي في معاملات الفقر مع ما أشار إليه القحطاني (2020) في السياق المنطقي MENA من أن السمات الهيكلية — لا مستوى الفساد وحده — تُحدد حجم الأثر التوزيعي. ويتسق الأثر الأدنى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع تفسير الربعية النفطية الذي قدّمه القحطاني (2020) في سياق أضيق.

جدول (14): مقارنة نتائج البحث الحالي بالدراسات السابقة الرئيسية

الملاحظة	المعامل المُقدّر	قناة التأثير	الدراسة
بيانات مقطعية، لا يُقدّر أثر الفقر	5-ن.م). حصة الاستثمار	الاستثمار	Mauro (1995)
تأثيرات ثابتة، لا تحليل وساطة	5-ن.م). نمو دخل الفقراء	التوزيع	Gupta et al. (2002)
GMM لكن لا يُبعد الفقر	دال، غير خطي	النمو الكلي	Swaleheen (2011)
الدول العربية فقط، 2000–2017	40٪ غير مباشر	الوساطة	الخطيب (2019)
الصين فقط، لا تعميم	دال (D-in-D)	الإنفاق الحكومي	Han et al. (2022)
74 دولة، GMM+ وساطة+تحليل إقليمي	42، $\beta = -0.387$ غير مباشر	الوساطة + إقليمي	البحث الحالي

4.11 التوصيات السياسية

تنبثق التوصيات التالية مباشرة من النتائج التجريبية للدراسة وتُعالج الإشكاليات السياسية التي رصدتها الأدبيات المراجعة:

أولاً: رفع أولوية مكافحة الفساد في السياسات الاجتماعية

بما أن 57.9٪ من أثر الفساد على الفقر يسير عبر مسارات مباشرة مستقلة عن قناة النمو، فإن انتظار تحسّن مؤشرات النمو الكلي لمعالجة الفقر استراتيجية تُهمّل الجزء الأكبر من الأثر الفسادي. تُوصى المؤسسات الدولية بإدراج مؤشرات مكافحة الفساد الحوكمية ضمن شروط برامج التنمية الاجتماعية بصورة صريحة، وربط التمويل التنموي بتقدم قابل للقياس في هذه المؤشرات.

ثانياً: حماية الإنفاق الاجتماعي الفعّال

تُظهر النتائج أن قناة الإنفاق التعليمي والصحي تُشكل مساراً رئيسياً للأثر المباشر للفساد على الفقر. تُوصى الحكومات بتبني ثلاثة إجراءات متزامنة: أولاً، وضع عتبات دنيا غير قابلة للمساومة لحصة التعليم والصحة من الميزانيات العامة. ثانياً، ربط الدفع بالمخرجات الفعلية المؤثقة لا بالمدخلات. ثالثاً، تطبيق أساليب التدقيق المجتمعي والمساءلة التشاركية التي أثبتت فاعليتها في عدة تجارب إفريقية وآسيوية.

ثالثاً: الاستثمار في بناء مؤسسات سيادة القانون

يُثبت معامل التفاعل أن جودة المؤسسات تُخفّف من الأثر السلبي للفساد على الفقر بصورة دالة. وهذا يعني أن الاستثمار في سيادة القانون والرقابة القضائية المستقلة وآليات المساءلة بعائدٌ مُضاعف: يُقلّص الفساد مباشرةً ويُضعف في الوقت ذاته قدرته على الإضرار بمستويات الفقر.

رابعاً: تمييز السياسات بحسب السياق الإقليمي

يُثبت التباين الإقليمي الدال إحصائياً ($F=8.42, p<0.001$) أن وصفاً موحّدة لمكافحة الفساد لا تصح في سياقات متباينة بنيوياً. تُوصى المؤسسات الدولية بتطوير برامج دعم مؤسسي مصمّمة بحسب خصوصية كل منطقة: دول إفريقيا جنوب الصحراء تحتاج تركيزاً على بناء المؤسسات الأساسية (القضاء، الضبط المالي)، بينما دول الشرق الأوسط تحتاج تنويعاً اقتصادياً يُقلّص الاعتماد الريعي الذي يُضعف الحوافز للإصلاح.

خامساً: دمج مؤشرات الحوكمة في قياس التنمية المستدامة

تُقدّم نتائج الدراسة حجةً تجريبيةً لاعتماد مؤشرات الحوكمة ومكافحة الفساد ضمن الإطار الرسمي لقياس تقدّم أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، لا سيما الهدفين الأول والسادس عشر. والدليل الكمي على أن الفساد يُعيق 57.9٪ من الأثر التوزيعي للنمو يُقدّم مبرراً قوياً لهذا الدمج.

الفصل الخامس

الخاتمة العامة والاستنتاجات

General Conclusion & Findings

5.1 ملخص مسار البحث

انطلق هذا البحث من تناقض مُوثَّق في بيانات الدول النامية: نمو اقتصادي موجود في الأرقام الرسمية لكنه لا يصل إلى الفقراء بالقدر المتوقع. وافترض الباحث أن الفساد يُشكِّل الحلقة المفقودة بين هذين المتغيرين، لا فقط عبر إبطاء النمو الكلي — وهو ما أثبتته الأدبيات منذ — (1995) Mauro بل عبر مسارات مباشرة تصل إلى حياة الفقراء اليومية مستقلةً عن ما يحدث في أرقام الناتج المحلي الإجمالي.

لمعالجة هذا التساؤل بُنيت دراسة قياسية تجمع بيانات لوحة لـ 74 دولة نامية على مدار 23 سنة (2000–2022)، موظِّفة منظومة متكاملة من الأساليب الإحصائية تبدأ بالإحصاء الوصفي وتمر بنماذج التأثيرات الثابتة ونماذج GMM الديناميكية وتحليل الوساطة والتحليل الإقليمي وانتهاءً باختبارات المتانة. وقد قُدِّم هذا الجهد عبر خمسة أطر نظرية متكاملة تمنح الأدلة التجريبية تفسيراً بنوياً عميقاً يتجاوز مجرد رصد الارتباطات الإحصائية.

استناداً إلى الأدبيات المراجعة وإلى الأطر النظرية الخمسة، صيغت ست فرضيات فرعية تُجيب معاً عن السؤال الجوهرى المزدوج: كيف يصل الفساد إلى النمو؟ وكيف يصل إلى الفقر؟ وقد اختُبرت هذه الفرضيات بصرامة منهجية عالية، مع التحكم في المتغيرات الضابطة واستخدام أدوات قياسية تُعالج السببية المعاكسة وتُنتج تقديرات أكثر موثوقيةً من الانحدارات التقليدية.

5.2 أبرز الاستنتاجات

أولاً: الفساد والنمو الاقتصادي

أثبتت نتائج نماذج GMM وجود أثر سلبي ودال إحصائياً للفساد على معدل نمو نصيب الفرد في الدول النامية خلال 2000–2022 ارتفاع مؤشر CPI بعشر نقاط — أي تراجع مستوى الفساد — يرتبط بزيادة في معدل النمو السنوي تبلغ نحو 0.71 نقطة مئوية. وهذا الاستنتاج يتسق مع الأدبيات المتراكمة منذ (1995) Mauro، ويُضيف إليها دقةً تقديريةً أعلى بفعل معالجة الداخلية عبر نماذج Arellano-Bond GMM.

وتتضافر في تفسير هذا الأثر ثلاث قنوات رئيسية تُقدّر الدراسة أوزانها: قناة الاستثمار الخاص التي تستأثر بنحو 35٪ من الأثر غير المباشر إذ يرفع الفساد تكاليف المعاملات ويُضيّق هامش الإنتاجية المُبرّر للاستثمار. وقناة الإنتاجية الكلية للعوامل التي تستأثر بنحو 40٪ إذ يُحوّل الفساد الجهود من الابتكار إلى الاستحواذ الربحي. وقناة الإنفاق الحكومي التي تُفسّر بنحو 25٪ المتبقية عبر ضخ الموارد في مشاريع مرتفعة الكلفة منخفضة العائد الاقتصادي.

ثانياً: الوساطة الجزئية — الاستنتاج الأهم

يُعدّ هذا الاستنتاج الأكثر أصالة وإسهاماً في الأدبيات: كشف تحليل الوساطة (Baron & Kenny) المُقدّر عبر 5000 تكرار Bootstrap أن النمو الاقتصادي وسيطٌ جزئيٌّ لا كليٌّ في العلاقة بين الفساد والفقر 42.1٪. من الأثر الكلي للفساد على نسبة الفقراء يسير عبر إبطاء النمو الاقتصادي، بينما 57.9٪ يصل إلى الفقراء مباشرةً عبر قنوات التوزيع وتشويه الإنفاق الاجتماعي وإضعاف فاعلية رأس المال البشري. هذه النسبة 57.9٪ — أثر مباشر — تُدحض الفرضية الصفرية الثالثة وتثبت البديلة، وتُقدّم إجابةً كميةً دقيقةً عن سؤال ظل معلقاً في الأدبيات: من كل دولار يخسره الفقير بسبب الفساد، أقل من نصفه يُعزى لتباطؤ النمو والباقي يصله عبر تحريف الخدمات العامة وتفرغ شبكات الحماية الاجتماعية.

ثالثاً: دور جودة المؤسسات

معامل التفاعل الدال بين الفساد وجودة المؤسسات ($\beta=0.142, p=0.003$) يُؤكد أن البيئة المؤسسية ليست مجرد متغير ضابط بل متغير مُعدّل بالغ الأثر. الدول ذات المؤسسات الأقوى تُسجّل أثراً أدنى للفساد على الفقر مقارنةً بالدول ذات الهشاشة المؤسسية المماثلة في مستوى الفساد. هذا يعني أن دولتين بنفس مستوى الفساد لكن بيئتين مؤسسيّتين مختلفتين ستباينان تبايناً جوهرياً في الأثر التوزيعي لهذا الفساد على الفقر. الدلالة المنهجية لهذه النتيجة بالغة: المتوسطات العامة التي تُهمّل التباين المؤسسي تُقدّم صورةً ناقصةً لا تصح معها سياسات موحدة. والتمييز بين الدول بحسب جودة مؤسساتها شرطٌ ضروري لتصميم برامج مكافحة الفساد ذات الأثر الفعلي.

رابعاً: التباين الإقليمي الجوهري

يتباين أثر الفساد على الفقر تبايناً دالاً إحصائياً بين المناطق: (F=8.42, $p<0.001$) إفريقيا جنوب الصحراء ($\beta=-0.512$) ثم آسيا ($\beta=-0.341$) ثم أمريكا اللاتينية ($\beta=-0.298$) وأخيراً الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ($\beta=-0.187$) هذا التباين يتجاوز الفروقات في مستوى الفساد ذاته ويعكس تبايناً في البنى المؤسسية والهياكل الاقتصادية وطبيعة العقد الاجتماعي في كل منطقة.

ويلاحظ بصورة خاصة أن الأثر الأدنى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا يُشير إلى غياب الضرر بل إلى حضور آليات تخفيف — كالربعية النفطية — تُوفّر مساراً بديلاً للتوزيع يُخفّف مؤقتاً من الأثر التوزيعي للفساد. لكن هذا التخفيف هشٌّ بطبيعته لأنه مشروط باستمرار العائدات النفطية.

خامساً: متانة واتساق النتائج

تجتاز جميع الاستنتاجات الرئيسية اختبارات المتانة المتعددة: استبدال CPI بـ WGI-CC ، واستبعاد الدول النفطية، وتقسيم الفترة الزمنية حول عام 2012 وعام 2020. ولا تتغير الاتجاهات ولا الدلالة الإحصائية في أي من هذه الاختبارات، مما يُعزز الثقة في أن النتائج لا تعكس اختيارات منهجية محددة بل تعكس علاقات بنيوية مستقرة في البيانات.

5.3 إسهامات البحث في الأدبيات

أ) الإسهامات المنهجية

- توظيف نماذج GMM الديناميكية مع تحليل الوساطة في إطار موحد، وهو جمع نادر في الأدبيات المتعلقة بالفساد والتنمية في الدول النامية.
- تقديم تقدير كمي صريح لنسبة الوساطة 42.1% (57.9% / (بفترات ثقة Bootstrap ، مما يُعطي المقدّرات مستوى من الدقة يفتقر إليه أغلب الدراسات السابقة.
- إجراء تحليل إقليمي منفصل بدلاً من الاكتفاء بمعامل متوسط، مما يُتيح رصد التباين الذي يُخفيه التحليل المجمّع.

ب) الإسهامات الموضوعية

- إثبات أن الفساد يُضر بالفقراء عبر مسارين متزامنين — مباشر وغير مباشر — وأن المسار المباشر هو الأكبر حجماً، وهو استنتاج يُعيد توجيه أولويات السياسات.
- توثيق التباين الإقليمي الجوهرية الذي يُبطل المقاربات الموحدة ويُسوِّغ استراتيجيات متميزة.
- تحديث الأدلة التجريبية لتشمل فترة ما بعد الجائحة (2020–2022) التي أعادت رسم خريطة الفقر والمؤسسات عالمياً.

5.4 حدود البحث والبحوث المستقبلية

أ) حدود البحث الحالي

- رغم صرامة المنهجية المُوظَّفة، يُقرّ البحث بجملة من الحدود الجوهرية:
- يعتمد مؤشر CPI على إدراك الفساد لا قياسه الموضوعي المباشر، وهو قيد بنيوي يُحيط بكل الأدبيات القياسية في هذا الحقل.
 - لا يُميّز البحث بين أشكال الفساد المختلفة (رشوة إدارية مقابل فساد سياسي مقابل اختلاس (الغياص بيانات مُفصَّلة دولية مقارنة.
 - البيانات مجمَّعة على المستوى الوطني، مما يُخفي التباين داخل الدولة الواحدة بين المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية.

• لا يتناول البحث التداعيات طويلة الأمد لعقود كاملة أو الأثر غير الخطي على المدى التاريخي البعيد.

ب (توجهات للبحوث المستقبلية

- توظيف بيانات على مستوى الأسر المعيشية لقياس الأثر الفردي للفساد على دخل الفقراء، مما سيُقدّم دليلاً أكثر دقة وأقل تجميعاً.
- التمييز الكمي بين أشكال الفساد المختلفة حين تتاح البيانات اللازمة، لتحديد أيها أشدّ ضرراً على الفقر المباشر.
- دراسات حالة شبه تجريبية (Quasi-experimental) مستوحاة من نهج (Han et al. (2022) الصيني، مُطبّقة على تجارب إصلاح حوكمة في دول نامية أخرى.
- استكشاف التأثيرات غير الخطية طويلة الأجل بنماذج Panel ARDL أو التكامل المشترك لبيانات اللوحة.

15.5 الخاتمة

ثلاثة عقود من الأبحاث رسّخت حقيقة أن الفساد يُعيق التنمية. لكن هذا البحث يُضيف بُعداً أكثر إلحاحاً: الفساد لا يُبطئ نمو الاقتصاد الكلي فحسب، بل يصل بأذاه إلى الخدمات التي يعتمد عليها الفقير وإلى الفرص التي يسعى إليها وإلى الحماية التي يستحقها — وذلك بمعزل عما تُظهره أرقام الناتج الإجمالي في تقارير الدول الرسمية.

والقيمة الحقيقية لهذا الاستنتاج الكمي 57.9٪ — أثر مباشر — ليست رقماً للاستشهاد الأكاديمي بل هي حجة لصانع السياسات: لا يمكنك أن تنتظر تحسّن الاقتصاد الكلي وتؤجّل مكافحة الفساد على أمل أن يتصاعد النمو ويرفع جميع القوارب. الفساد يُغرق القوارب الأصغر مباشرةً بغض النظر عن حجم المد.

أما التباين الجغرافي فيُضيف طبقةً أخرى من الدلالة: ما يصح في قرية في جنوب الصحراء لا يصح بالضرورة في مدينة في الشرق الأوسط، ليس لأن الفساد أقل ضرراً في الثانية دائماً، بل لأن السياق المؤسسي والهيكل الاقتصادي يُشكّلان الوسط الذي يشتغل فيه الفساد ويُحددان كيف تصل تأثيراته إلى من يدفعون ثمنها في نهاية المطاف.

ختاماً، تُؤمن هذه الدراسة بأن العلم الاقتصادي لا يؤدي وظيفته الحضارية الحقة حتى يصل بنتائجه إلى من يملكون أدوات التغيير ويوجّه خياراتهم نحو ما تقوله الأدلة. وتأمل أن تُسهم هذه النتائج في تعزيز تلك الإرادة السياسية العلمية المبنية على الدليل لا على الانطباع، والمصمّمة بحسب السياق لا بحسب الوصفة الجاهزة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- الخطيب، محمد عدنان. (2019). أثر الفساد على النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية: دراسة قياسية باستخدام بيانات اللوحة. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 21(2)، 45–78.
- العمري، خالد إبراهيم. (2021). أثر الإصلاحات المؤسسية في الحد من الفساد وتعزيز النمو الاقتصادي. مجلة دراسات اقتصادية، 30(3)، 150–180.
- القحطاني، سعود. (2020). تقدير العلاقة بين الفساد والفقر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مقارنة قياسية. مجلة الاقتصاد التطبيقي، 12(1)، 33–62.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Acaravci, A., Artan, S., Hayaloglu, P., & Erdogan, S. (2023). Economic and institutional determinants of corruption: The case of developed and developing countries. *Journal of Economics and Finance*, 47(1), 207–231. <https://doi.org/10.1007/s12197-022-09595-7>
- Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2019). *The narrow corridor: States, societies, and the fate of liberty*. Penguin Press.
- Aidt, T. S. (2009). Corruption, institutions, and economic development. *Oxford Review of Economic Policy*, 25(2), 271–291. <https://doi.org/10.1093/oxrep/grp012>
- Arellano, M., & Bond, S. (1991). Some tests of specification for panel data: Monte Carlo evidence and an application to employment equations. *Review of Economic Studies*, 58(2), 277–297. <https://doi.org/10.2307/2297968>
- Baron, R. M., & Kenny, D. A. (1986). The moderator—mediator variable distinction in social psychological research: Conceptual, strategic, and statistical considerations. *Journal of Personality and Social Psychology*, 51(6), 1173–1182. <https://doi.org/10.1037/0022-3514.51.6.1173>
- Becker, G. S. (1964). *Human capital: A theoretical and empirical analysis with special reference to education*. University of Chicago Press.
- Gupta, S., Davoodi, H., & Alonso-Terme, R. (2002). Does corruption affect income inequality and poverty? *Economics of Governance*, 3(1), 23–45. <https://doi.org/10.1007/s101010100039>
- Gründler, K., & Potrafke, N. (2019). Corruption and economic growth: New empirical evidence. *European Journal of Political Economy*, 60, 101810. <https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2019.08.001>
- Han, L., Li, X., & Xu, G. (2022). Anti-corruption and poverty alleviation: Evidence from China. *Journal of Economic Behavior & Organization*, 203, 150–172. <https://doi.org/10.1016/j.jebo.2022.09.003>

- Im, K. S., Pesaran, M. H., & Shin, Y. (2003). Testing for unit roots in heterogeneous panels. *Journal of Econometrics*, 115(1), 53–74.
[https://doi.org/10.1016/S0304-4076\(03\)00092-7](https://doi.org/10.1016/S0304-4076(03)00092-7)
- Kaufmann, D., & Kraay, A. (2002). Growth without governance. *Economía*, 3(1), 169–215. <https://doi.org/10.1353/eco.2002.0016>
- Kou, Y., & Yasin, I. (2024). Navigating poverty in developing nations: Unraveling the impact of political dynamics on sustainable well-being. *Humanities and Social Sciences Communications*, 11, 1143. <https://doi.org/10.1057/s41599-024-03670-6>
- Krueger, A. O. (1974). The political economy of the rent-seeking society. *American Economic Review*, 64(3), 291–303.
- Mauro, P. (1995). Corruption and growth. *Quarterly Journal of Economics*, 110(3), 681–712. <https://doi.org/10.2307/2946696>
- North, D. C. (1990). *Institutions, institutional change and economic performance*. Cambridge University Press.
- Pellegrini, L., & Gerlagh, R. (2004). Corruption's effect on growth and its transmission channels. *Kyklos*, 57(3), 429–456.
<https://doi.org/10.1111/j.0023-5962.2004.00261.x>
- Spyromitros, E., & Panagiotidis, M. (2022). The impact of corruption on economic growth in developing countries and a comparative analysis of corruption measurement indicators. *Cogent Economics & Finance*, 10(1), 2129368.
<https://doi.org/10.1080/23322039.2022.2129368>
- Swaleheen, M. (2011). Economic growth with endogenous corruption: An empirical study. *Public Choice*, 146(1), 23–41.
<https://doi.org/10.1007/s11127-009-9581-1>
- Tanzi, V., & Davoodi, H. R. (1997). Corruption, public investment, and growth. IMF Working Paper No. WP/97/139. International Monetary Fund.
- Transparency International. (2023). *Corruption Perceptions Index 2022*. Transparency International. <https://www.transparency.org/en/cpi>
- United Nations Development Programme. (2023). *Human Development Report 2023/2024: Breaking the Gridlock*. UNDP.
<https://hdr.undp.org>
- Windmeijer, F. (2005). A finite sample correction for the variance of linear efficient two-step GMM estimators. *Journal of Econometrics*, 126(1), 25–51. <https://doi.org/10.1016/j.jeconom.2004.02.005>
- World Bank. (2022). *World Development Indicators 2022*. World Bank. <https://databank.worldbank.org>
- World Bank. (2022). *Poverty and Inequality Platform (PIP)*. World Bank. <https://pip.worldbank.org>
- World Bank. (2023). *Worldwide Governance Indicators 2023*. World Bank. <https://info.worldbank.org/governance/wgi>

الملاحق

ملحق (1) قائمة الدول المُدرّجة في العينة (74 دولة)

فيما يلي القائمة الكاملة لدول العينة موزعةً على المناطق الجغرافية الأربع، مع الإشارة إلى تصنيف كل دولة وفق البنك الدولي (L = دخل منخفض، LM = دخل متوسط منخفض):

توزيع الدول على المناطق الجغرافية وتصنيف مستوى الدخل

التصنيف	الشرق الأوسط /شمال أفريقيا (12)	التصنيف	أمريكا اللاتينية (16)	التصنيف	آسيا والمحيط الهادي (18)	التصنيف	إفريقيا جنوب الصحراء (28)
LM	الجزائر	LM	بوليفيا	L	بنغلاديش	LM	أنغولا
LM	مصر	LM	البرازيل	L	كمبوديا	L	بنين
LM	العراق	LM	بنما	LM	إندونيسيا	L	بوركينافاسو
LM	الأردن	LM	الإكوادور	LM	الهند	LM	الكاميرون
LM	لبنان	LM	السلفادور	LM	لاوس	L	تشاد
LM	المغرب	LM	غواتيمالا	L	ميانمار	L	الكونغو الديم.
L	موريتانيا	L	هايتي	L	نيبال	L	إثيوبيا
LM	تونس	LM	هندوراس	LM	باكستان	LM	غانا
L	السودان	LM	جامايكا	LM	الفلبين	L	غينيا
L	سوريا	LM	المكسيك	LM	سريلانكا	LM	كوت ديفوار
L	اليمن	LM	نيكاراغوا	L	طاجيكستان	LM	كينيا
LM	إيران	LM	باراغواي	LM	أوزبكستان	L	مدغشقر
		LM	بيرو	LM	جزر الفيجي	L	مالاوي
		LM	الدومينيكان	LM	بابوا غينيا الجديدة	L	مالي

موزمبيق	L	تيمور الشرقية	L	كوستاريكا	LM
النيجر	L	فانواتو	LM	البيرو	LM
نيجيريا	LM	فيتنام	LM		
رواندا	L				
السنگال	LM				
سيراليون	L				
تنزانيا	L				
توغو	L				
أوغندا	L				
زامبيا	LM				
زيمبابوي	L				
أفريقيا الوسطى	L				
ليبيريا	L				
جامبيا	L				

ملحق (2) مصادر البيانات الرئيسية وروابط الوصول

يعتمد البحث على خمس قواعد بيانات دولية رئيسية تتمتع بأعلى معايير الجودة والشمول في الأدبيات الاقتصادية الكمية:

تواريخ الوصول	البيانات المُستقاة	الرابط	المصدر
يناير 2024	مؤشر إدراك الفساد 2000–2022	transparency.org/en/cpi	Transparency International — CPI
يناير 2024	مؤشرات الحوكمة العالمية	info.worldbank.org/governance/wgi	World Bank — WGI

World Bank — WDI	databank.worldbank.org	نمو نصيب الفرد + متغيرات ضابطة	فبراير 2024
World Bank — PIP	pip.worldbank.org	نسبة الفقراء + فجوة الفقر	فبراير 2024
UNDP — HDR	hdr.undp.org	مؤشر التنمية البشرية	مارس 2024
Penn World Tables 10.0	pwt.sas.upenn.edu	الإنتاجية الكلية للعوامل TFP	مارس 2024

ملحق (3): ملخص الأساليب الإحصائية

يستعرض هذا الملحق الأساليب الإحصائية الموظفة في الدراسة مع بيان الغرض من كل منها والبرنامج المستخدم والمرجع المنهجي:

المرجع	البرنامج	الغرض	الأسلوب الإحصائي
Im et al. (2003)	Stata 17	اختبار جذر الوحدة في اللوحة	Im-Pesaran-Shin (IPS)
Hausman (1978)	Stata 17	اختيار FE مقابل RE	Hausman Test
—	Stata 17	التقدير الأساسي للعلاقة	Fixed Effects (FE)
Arellano & Bond (1991)	Stata 17	معالجة الداخلية والتجيز الديناميكي	Arellano-Bond GMM
Windmeijer (2005)	Stata 17	تصحيح أخطاء GMM المعيارية	Windmeijer Correction
—	Stata 17	التحقق من صحة الأدوات GMM	AR(1) & AR(2) Tests
—	Stata 17	التحقق من صحة الأدوات الآلية	Sargan/Hansen Test
Baron & Kenny (1986)	Stata 17	تقدير الأثر المباشر/غير المباشر	Mediation Analysis
—	Stata 17	فترات ثقة الوساطة	Bootstrap (5000 iter.)
—	Stata 17	اختبار دلالة الوساطة	Sobel Test
—	Stata 17	التحليل الإقليمي المنفصل	Regional GMM
—	Stata 17	التباين عبر توزيع الفقر	Quantile Regression
—	Stata 17	اختبارات المتانة (CPI→WGI)	Robustness Checks

ملحق (4): ملخص الفرضيات ونتائج اختبارها

القرار	المعامل الرئيسي	الصياغة المختصرة	الفرضية
رفض — H01 قبول H1	$\beta(CPI \rightarrow GPC) = 0.071^{***}$	الفساد يُضعف نمو نصيب الفرد	H01 / H1
رفض — H02 قبول H2	$\beta(EDU) = -0.312^{***}$	الفساد يُقلص الإنفاق الاجتماعي ويرفع الفقر	H02 / H2
رفض — H03 قبول H3	$c' = -0.224^{**}$	وساطة جزئية لا كلية — أثر مباشر دال	H03 / H3
رفض — H04 قبول H4	$\beta(CPI \times WGI) = 0.142^{***}$	المؤسسات تُخفف أثر الفساد على الفقر	H04 / H4
رفض — H05 قبول H5	$\beta(FDI)$, TFP دالان	الفساد يُضعف الاستثمار والإنتاجية	H05 / H5
رفض — H06 قبول H6	$F = 8.42^{***}$	التباين الإقليمي دال إحصائياً	H06 / H6

ملاحظة **: دالة عند 5٪، *** دالة عند 1٪. جميع الفرضيات الصفرية مرفوضة لصالح الفرضيات البديلة.

ملحق (5): مقارنة المؤشرات CPI — مقابل WGI

يستعرض هذا الملحق أوجه الشبه والاختلاف بين مؤشري الفساد الرئيسيين المُوظَّفين في الدراسة:

المعيار	مؤشر (TI) CPI	مؤشر (WGI-CC) البنك الدولي
الجهة المُصدرة	منظمة الشفافية الدولية	مجموعة البنك الدولي
تاريخ الإصدار الأول	1995	1996
المقياس	100 = 100-0 أنظف)	2.5 إلى +2.5
عدد المصادر	13 مصدراً دولياً	عدة مصادر مرجحة
التغطية الجغرافية	180 دولة	215 دولة
التعديل المنهجي الرئيسي	(2012 معايير جديدة)	تقريباً مستقر
الارتباط مع CPI	—	0.831 في عينة الدراسة
الاستخدام في هذا البحث	المتغير المستقل الرئيسي	اختبارات الحساسية + المعدّل

الفصل ملحق تحليلي

تعمّق في تحليل القنوات والسياسات

Extended Channel & Policy Analysis

أ (تفصيل قنوات تأثير الفساد على النمو

القناة الأولى: تراجع الاستثمار الخاص

تُمثّل قناة الاستثمار الخاص الإطار التفسيري الأول الذي أسّسه Mauro (1995) وطوّره لاحقاً دراسات عديدة. الآلية الجوهرية بسيطة في مبدئها لكنها متشعبة في تفاصيلها: الفساد يرفع تكلفة ممارسة الأعمال التجارية من خلال رسوم غير رسمية واضطرابية (الرشاوى (تُستقطع من هوامش الربح المُبرّرة للاستثمار. وحين تتجاوز هذه التكاليف عتبةً حرجية، تتحوّل المشاريع الإنتاجية الهامشية من مُربحة إلى غير مُجدية، فتُلغى أو تُؤجّل أو تتحوّل إلى الاقتصاد غير الرسمي بعيداً عن رقابة الدولة وضرائبها.

بيانات الدراسة تُؤكد هذه الآلية: الارتباط بين CPI وحصة الاستثمار الخاص من الناتج يبلغ 0.412 في عينة الدراسة، وهو دال عند 1٪. والتقدير الكمي من نماذج FE يُشير إلى أن ارتفاع CPI بعشر نقاط يرتبط بزيادة حصة الاستثمار الخاص من الناتج بنحو 1.8 نقطة مئوية. وبالنظر إلى أن كل نقطة مئوية إضافية في معدل الاستثمار ترتبط بزيادة في النمو تبلغ نحو 0.12 نقطة مئوية وفق نماذج نيوكلاسيكية قياسية، فإن قناة الاستثمار تُفسّر وحدها ما بين 25-20٪ من الأثر الكلي للفساد على النمو.

والأثر لا يقتصر على حجم الاستثمار بل يمتد إلى نوعيته وكفاءته. فالمستثمرون في البيئات الفاسدة يميلون إلى المشاريع قصيرة الأجل ذات العائد السريع التي يمكن استرداد قيمتها قبل أن تتغيّر الأوضاع البيروقراطية، مُتجنّبين الاستثمارات التكنولوجية والبنوية طويلة الأجل التي تحمل مُضاعفاً أعلى للنمو. ويُفسّر هذا جزئياً لماذا يكون ضرر الفساد على المدى البعيد أشد مما تُظهره أرقام الاستثمار الإجمالي في الأجل القصير.

القناة الثانية: تشويه الإنفاق الحكومي

وتنقّ (1997) Tanzi & Davoodi هذه القناة بدقة: الفساد يُعزّز الحوافز للإففاق على مشاريع رأسمالية كبيرة الحجم معقّدة التكنولوجية، وذلك لأن هذا النوع من المشاريع يُتيح استخراج رشاوى أكبر حجماً وأصعب رصداً مقارنةً بالإففاق الجاري على الرواتب أو الخدمات الروتينية. النتيجة: تضخّم مستمر في الإنفاق الرأسمالي الحكومي مع تدهور متواصل في جودته وفي صيانة ما بُني.

في عينة الدراسة الحالية يتجلى هذا النمط بوضوح: الدول ذات الفساد المرتفع ($CPI < 30$) تُنفق في المتوسط 7.2٪ من ناتجها على البنية التحتية رأسمالياً، مقابل 5.8٪ للدول ذات الفساد المنخفض ($CPI > 45$) لكن مؤشرات جودة البنية التحتية تُظهر الصورة المعكوسة: الدول الأدنى فساداً تحصل على بنية تحتية أعلى جودةً وأطول عمراً بتكلفة أقل. الفجوة بين حجم الإنفاق والجودة المُستلمة هي ببساطة ثمن الفساد المُضْمَن في العقود. والخسارة الأشد وطأةً ليست في الإنفاق الرأسمالي بل في الإنفاق الاجتماعي: بيانات الدراسة تُظهر أن الدول ذات مستوى CPI يقل عن 30 نقطة تُنفق في المتوسط 3.1٪ من ناتجها على التعليم مقابل 4.6٪ في الدول ذات CPI فوق 45 نقطة — وهذا الفارق يعكس مباشرةً انعدام الحافز لتخصيص موارد لقطاعات تدر رشاوى أقل وتُنتج فوائد موزعة على العموم.

القناة الثالثة: تراجع الإنتاجية الكلية للعوامل

تُمثّل هذه القناة الوجه الأعمق والأكثر ديمومةً لضرر الفساد. الإنتاجية الكلية للعوامل — TFP التي تقيس ما ينتجه الاقتصاد بما يفوق مجرد تراكم رأس المال والعمل — تعكس مدى كفاءة توظيف الموارد وجوده بيئة الأعمال والتكنولوجيا المُستخدمة. والفساد يضرب هذه الكفاءة من ثلاث زوايا مترامنة:

- تشويه تخصيص الموارد: الفساد يُحوّل الموارد من أكثر المشاريع إنتاجيةً إلى أكثرها قدرةً على دفع الرشاوى، وهذان المعياران نادراً ما يتطابقان. النتيجة: مخصّصات رأس المال والموهبة البشرية تذهب لغير الأجدر والأكفأ.
- إعاقة نشر التكنولوجيا: الشركات الأجنبية ناقلة التكنولوجيا تتجنّب بيئات الفساد المرتفع، أو تأتي بتكنولوجيا أقل تطوراً حين تضطر للدخول. هذا يُبطئ تدريجياً مسار اللحاق التكنولوجي الذي يُمثّل المُحرّك الرئيسي للنمو في الدول النامية.
- تقليص الابتكار المحلي: رواد الأعمال في البيئات الفاسدة يُوجّهون عقولهم وطاقاتهم نحو التحايل على الأنظمة واستغلال الثغرات البيروقراطية بدلاً من الابتكار والتطوير — وهذه خسارة ناعمة يصعب قياسها لكنها حاسمة في الأجل البعيد.

ب) آليات الأثر المباشر على الفقر

المسار الأول: تشويه الإنفاق الاجتماعي

تُظهر بيانات الدراسة علاقةً منتظمةً وقويةً بين ارتفاع الفساد وتدهور جودة الإنفاق الاجتماعي — لا فقط انخفاض حجمه. ففي الدول ذات الفساد المرتفع ($CPI < 30$) يُشير مؤشر الكفاءة التعليمية) نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة إلى الإنفاق التعليمي (إلى خسارة تبلغ نحو 30٪ في الكفاءة مقارنةً بالدول ذات المستوى المماثل من الدخل لكن الفساد الأقل. بمعنى آخر: دولتان تُنفقان نفس الحصة من ناتجهما على التعليم تُحقّقان نتائج تعليمية متباينة تبايناً جوهرياً تبعاً للفساد السائد.

الآلية المفسّرة لهذا التباين متعددة المسارات: في قطاع الصحة قد يُدفع للأطباء رواتب على الورق لكنهم يتغيّبون لصالح عياداتهم الخاصة دون محاسبة. وفي قطاع التعليم قد تُشتري كتب متقدمة باهظة الثمن من موردين مرتبطين بالمسؤولين بدلاً من المحتوى الرقمي الأرخص والأحدث. وفي قطاع البنية التحتية الاجتماعية قد تُبنى مدارس لا تصمد أمام موسم الأمطار الأول لأن مواصفات البناء قُلّصت لصالح هوامش الرشاوى.

المسار الثاني: اختلال الحماية الاجتماعية

لا يقتصر الأثر على تدهور الخدمات بل يمتد إلى اختلال في استهداف برامج الحماية الاجتماعية ذاتها. بيانات PIP تُظهر أن الدول ذات الفساد المرتفع تُسجل معدلات تسرب أعلى في برامج التحويلات النقدية: المستفيد الفعلي يحصل على نسبة أدنى مما خُصّص له بعد استنزاف الوسطاء والموزعين. وهذا يعني أن برامج الحد من الفقر تصل بأثر مُخفّف إلى الفقراء الفعليين مقارنةً بما تُظهره أرقام الموازنة.

تجربة الصين التي وثّقها Han et al. (2022) توضّح المقابل: حين شُنّت حملة مكافحة الفساد بين 2012 و2016، ارتفع معدل الوصول الفعلي للتحويلات النقدية إلى الفقراء الريفيين بنسبة ملموسة لأن الميزانيات ارتفعت بل لأن معدل التسرب انخفض. هذا الدليل الشبه تجريبي يُثبت بصورة مباشرة أن الفساد يُنقص بصمة الإنفاق الاجتماعي قبل وصولها إلى مستحقيها.

المسار الثالث: اختلال توزيع الأصول والفرص

تُمثّل هذه المسار الأقل وضوحاً لكن الأعمق أثراً. الفساد يُشوّه عملية توزيع تراخيص الأعمال والأراضي والعقود الحكومية بحيث تذهب الفرص إلى الأكثر نفوذاً لا الأكثر كفاءة. وهذا يُغلق أمام أصحاب المشاريع الصغيرة والفقراء طُرُق التراكم والتمكين الاقتصادي التي من المفترض أن تُوجد في أسواق تنافسية عادلة.

بيانات الانفتاح التجاري في عينة الدراسة تُظهر مفارقة: الدول ذات الفساد المرتفع تُسجل معدلات تركّز اقتصادي أعلى رغم انخفاض المستوى العام للثروة، وهو ما يعكس ثمة تحريف توزيع الفرص لصالح النخب المتنقّذة على حساب المنافسة المفتوحة.

ج (آليات الإصلاح وكسر الحلقة المفرغة

نماذج الإصلاح الناجح في الدول النامية

رصدت أدبيات الحوكمة والتنمية عدة نماذج لدول نامية نجحت نسبياً في تقليص الفساد وربطه بتحسينات ملموسة في مستويات الفقر، وتقدّم هذه النماذج دروساً عملية لتوجيه السياسات:

• نموذج رواندا: بعد صدمة الإبادة الجماعية عام 1994 أعادت رواندا بناء منظومة الحوكمة من الصفر بتركيز غير مسبوق على الشفافية والمساءلة. انعكس ذلك في تحسّن ملحوظ لمؤشر CPI من 27 عام 2002 إلى 53 عام 2022 ، مصحوباً بتراجع نسبة الفقراء من 77٪ إلى 38٪ في الفترة ذاتها. وإن كانت عوامل متعددة تُفسّر هذا التحسّن، فإن الأدلة تُشير إلى أن الإصلاح المؤسسي كان العمود الفقري.

• نموذج جورجيا: (2004–2012) نفّذت جورجيا إصلاحاً جذرياً لمكافحة الفساد عبر تبسيط جذري للتشريعات ورفع رواتب الموظفين وتعزيز الرقابة القضائية. انتقل مؤشر CPI من 18 عام 2004 إلى 52 عام 2012 في غضون ثماني سنوات فقط، مع ارتفاع ملحوظ في معدلات النمو وانخفاض في مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد.

• نموذج بوتسوانا: حافظت بوتسوانا على مستوى منخفض نسبياً من الفساد قياساً بجيرانها الأفارقة (CPI 60) بفضل مؤسسات محلية للمساءلة وشفافية في إيرادات الماس. وهذا انعكس في معدلات نمو أعلى وتحسّن في مؤشرات التنمية البشرية مقارنةً بالدول الأفريقية ذات الموارد المماثلة.

شروط نجاح الإصلاح المؤسسي

تستخلص الدراسة من مقارنة النماذج الناجحة والفاشلة خمسة شروط يبدو توافرها ضرورياً لنجاح إصلاح الحوكمة:

1. الإرادة السياسية الصادقة: الإصلاح الورقي بلا التزام فعلي من القيادة السياسية لا يُحدث تغييراً بنوياً. تجربة جورجيا تُظهر أن التغيير الجذري ممكن حين تكون الإرادة السياسية حقيقية.
2. الشمولية لا الجزئية: الإصلاحات الجزئية التي تعالج فساد قطاع واحد دون غيره قد تؤدي إلى تحوّل الفساد لا إلى اختفائه. النهج الأشمل الذي يُصلح البيئة التشريعية والقضائية والإدارية في آن واحد أثبت فاعلية أعلى.
3. الاستمرارية الزمنية: الأثر على الفقر لا يظهر فوراً بعد الإصلاح بل يحتاج سنوات لأن تُعيد المؤسسات بناء ثقة الأسواق والمجتمع. الإصلاحات التي تُتخلى عنها تحت ضغط مجموعات المصالح لا تُعطي نتائجها الكاملة.
4. المساءلة الأفقية والعمودية: تكمل المساءلة الأفقية (بين مؤسسات الدولة (المساءلة العمودية) من المجتمع نحو الدولة. (المجتمع المدني القوي والصحافة الحرة والمعارضة السياسية الفاعلة تُعزز استدامة الإصلاح.
5. تحسين بيئة الأعمال: مبسّطة تُقلّص الأدوات التقديرية البيروقراطية التي تُغذي الفساد. دولة تُلزم المواطن بمراجعة 20 جهة لتأسيس مشروع تُوفّر 20 فرصة للرشوة.

د (التوصيات السياسية الموسعة

أولاً: نحو منظومة قياس متكاملة

توصي الدراسة بتطوير منظومة مؤشرات مُركّبة تجمع بين الفساد ومؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد لتتيح قياساً حياً للعلاقة بينهما. وينبغي للمؤسسات التمويل الدولي أن تلزم الدول المقترضة بالإفصاح عن هذه المؤشرات المُركّبة لا عن كل منهما بمعزل عن الآخر.

ثانياً: تصميم برامج تنمية تُدمج الحوكمة

نتائج الدراسة تُسوِّغ اقتراحاً تشغيلياً محدداً: أن تُصمَّم برامج التنمية الاجتماعية بحيث تتضمن مكوناً صريحاً للحوكمة يُحدّد آليات تتبّع الإنفاق والتحقق من وصوله. وهذا لا يُضيف بيروقراطية بل يُحوّل جزءاً من الموارد الموجهة أصلاً نحو قياس الأثر إلى قياس النزاهة التشغيلية.

ثالثاً: دعم منظمات المساءلة المجتمعية

دليل (Han et al. (2022 يُثبت أن تحسّن توجيه الإنفاق ليس أمراً بيروقراطياً تلقائياً بل هو نتيجة للمساءلة. وفي غياب مساءلة مؤسسية صلبة، تُملأ الفجوة أحياناً بمنظمات المجتمع المدني الرقابية ومشاريع الصحافة الاستقصائية. دعم هذه المنظمات تمويلياً ولوجستياً قد يُنتج عائداً مُضاعفاً في تقليص التسرب الفسادي من برامج الفقر.

رابعاً: التعاون الدولي في مكافحة الفساد العابر للحدود

الفساد الكبير (Grand Corruption) لا يُمارَس في فراغ وطني بل يعتمد على منظومة دولية من الحسابات المصرفية المخفية والملاذات الضريبية وشركات الواجهة الأجنبية. مكافحة الفقر في الدول النامية تستلزم ليس فقط إصلاح الحوكمة الداخلية بل الضغط على الدول المستقبلة للأموال المنهوبة لتُطبق قواعد الشفافية وتتعاون في الاسترداد.

الفصل ملحق إحصائي

التحليل التفصيلي المقارن والسياقي

Detailed Comparative & Contextual Analysis

أ) تحليل الاتجاهات الزمنية 2000–2022

تُتيح الفترة الزمنية الطويلة للدراسة (23 سنة) رصد اتجاهات متميزة تُثري فهم العلاقة بين الفساد والتنمية. تنقسم الفترة تحليلياً إلى ثلاث مراحل زمنية:

المرحلة الأولى: 2000–2007 مرحلة الأمل الاقتصادي

اتّسمت هذه المرحلة بنمو اقتصادي مرتفع في أغلب الدول النامية، مدفوعاً بارتفاع أسعار السلع الأولية وتدفّق رأس المال الأجنبي وموجة العولمة الأولى. بلغ متوسط معدل نمو نصيب الفرد في عينة الدراسة 3.42٪ سنوياً خلال هذه المرحلة، وهو الأعلى على مدار الفترة الكاملة. غير أن هذا النمو لم يترافق بالضرورة مع تحسّن مؤشرات الفساد؛ إذ ظل متوسط CPI شبه ثابت عند 31.2 نقطة، مما يُشير إلى أن الوفرة الاقتصادية في غياب الحوكمة قد تُشكّل بيئة خصبة للفساد لا عائناً أمامه.

وتُثير هذه النتيجة تساؤلاً نظرياً جوهرياً: هل الاقتصادات النامية في مراحل النمو السريع تخضع لبديهية النمو يُصلح نفسه مؤسسياً؟ تُشير أدلة الدراسة إلى أن الجواب سلمي في المدى القصير؛ إذ يُمكن النمو السريع النخب السياسية من توسيع مساحة الفساد مع الحفاظ على إرضاء قاعدة أوسع من المستفيدين.

المرحلة الثانية: 2008–2012 أزمة وإعادة رسم

أحدثت الأزمة المالية العالمية 2008 صدمةً حادة في أنماط النمو والفقير في الدول النامية؛ إذ انخفض متوسط معدل نمو نصيب الفرد إلى 1.14٪ عام (2009 الأدنى في الفترة الكاملة) (قبل أن يتعافى تدريجياً). والأثر الأشد وضوحاً: ارتفاع نسبة الفقراء في 38 دولة من دول العينة (51٪) (بين 2008 و 2010 رغم أن مستوى الفساد لم يرتفع بشكل لافت في الفترة ذاتها).

هذا الفصل الزمني يُوضح آلية مهمة: حين تُبطّل الصدمات الخارجية النمو، يزداد أثر الفساد على الفقر لأن الموارد الشحيحة تتبخر أسرع في غياب الحوكمة. المسارات المباشرة للفساد على الفقر — التسرّب من الإنفاق الاجتماعي، وتشويه شبكات الحماية — تبقى فاعلة بمعزل عن الدورة الاقتصادية، مما يجعل الدول ذات الفساد المرتفع أشد هشاشةً أمام الأزمات الخارجية.

المرحلة الثالثة: 2022-2013 مرحلة التباين

تميّزت هذه المرحلة بتباين حاد داخل عينة الدراسة: دول حققت تحسّناً ملموساً في مؤشرات الفساد والفقر معاً (رواندا، إثيوبيا، أوزبكستان)، ودول تراجعت فيها مؤشرات الحوكمة مع تدهور مؤشرات التنمية (السودان، ليبيا، فنزويلا). (كما أضافت جائحة كوفيد 19 طبقةً من التعقيد؛ إذ أظهرت البيانات أن الدول ذات الفساد المرتفع واجهت صعوبةً أكبر في توجيه التحويلات الطارئة إلى الفقراء الفعليين، مضاعفةً من الأثر الاجتماعي للجائحة. وقد انعكست جائحة كوفيد 19- في ارتفاع حاد لنسبة الفقراء خلال 2020-2021 في 62 دولة من دول العينة (84٪). (، لكن حدة الارتفاع كانت في المتوسط أعلى بـ 2.3 نقطة مئوية في الدول ذات CPI أقل من 35 مقارنةً بتلك ذات CPI فوق 45. وهذه النتيجة تُعزّز الفرضية القائلة بأن الفساد يُضاعف من هشاشة الدول أمام الصدمات ويُطيل من مدة التعافي منها.

ب (التحليل المقارن بين الدول: حالات دراسية منتقاة

حالة دراسية أولى: غانا مقابل نيجيريا

تُشكّل غانا ونيجيريا مقارنةً مثيرة للاهتمام: كلتاها دولتان أفريقيتان ناميتان تعتمدان على النفط والموارد الطبيعية، لكنهما تتباينان تبايناً لافتاً في مستوى الفساد والتنمية. ارتفع مؤشر CPI في غانا من 40 نقطة عام 2000 إلى 43 عام — 2022 متذبذباً لكن محافظاً على مستوى أعلى نسبياً — بينما ظل مؤشر نيجيريا يراوح بين 25 و 28 طوال الفترة. الفارق في مساري الفقر لافت: انخفضت نسبة الفقراء في غانا من 54٪ عام 2000 إلى 13٪ عام 2022 تراجع بـ 41 نقطة مئوية)، بينما انخفضت في نيجيريا من 60٪ إلى 40٪ فقط) تراجع بـ 20 نقطة (رغم أن عائداتها النفطية أعلى وعدد سكانها أكبر. ويُشير الفارق الهائل هذا إلى أن الحجم الاقتصادي والثروة الطبيعية ليسا كافيّين — بل ربما يُصبحان عبئاً — في غياب حوكمة كافية.

حالة دراسية ثانية: بنغلاديش مقابل باكستان

تُقدّم بنغلاديش وباكستان مثالاً آسيوياً للمعادلة ذاتها. كلتا الدولتين تشتركان في تاريخ مشترك وقاعدة ثقافية متقاربة، لكن مسارهما التنمويّين تباينا بشكل لافت. ارتفع مؤشر CPI في بنغلاديش من 18 عام 2002 إلى 25 عام — 2022 تحسّن نسبي متواضع — لكن دُفرت هذه المكاسب بإصلاحات تشغيلية في قطاع الصحة والتعليم والتحويلات الاجتماعية أعطت مضاعفاً أعلى للإنفاق الاجتماعي. النتيجة: انخفضت نسبة الفقراء في بنغلاديش من 49٪ عام 2000 إلى 5.6٪ عام 2022 ، وهو من أسرع معدلات انخفاض الفقر المُسجّلة في الدول النامية. في المقابل ظلت نيجيريا بين 27-38٪ طوال الفترة. ويُشير تحليل الدراسة إلى أن التحسّن في كفاءة توجيه الإنفاق (لا ارتفاع الإنفاق ذاته (كان العامل الحاسم في التجربة البنغلاديشية، مما يُعزّز نتائج تحليل الوساطة ويدعم الأثر المباشر للحوكمة على الفقر.

حالة دراسية ثالثة: بوليفيا — معادلة الموارد والحوكمة والفقر

تُقدّم بوليفيا مثلاً لا تينياً على التناقض بين الثروة الطبيعية الهائلة ومستويات الفقر المرتفعة في سياق فساد متوسط. رغم احتياطياتها الضخمة من الغاز الطبيعي والليثيوم ظلت نسبة الفقراء في بوليفيا فوق 35٪ حتى 2005 قبل أن تنخفض إلى 15٪ عام 2019 إثر إصلاحات إدارية وضريبية أعادت توجيه جزء من عائدات الموارد نحو برامج اجتماعية مباشرة.

درس بوليفيا يؤكد ما توصلت إليه الدراسة: مكافحة الفساد لا تعني بالضرورة القضاء عليه كلياً) أمر بالغ الصعوبة (بل تعني ردّ الحوافز بحيث يصبح توجيه الموارد نحو الفقراء طريق المقاومة الأدنى. والإصلاح البوليفي نجح في جزء كبير منه لأنه ربط عائدات المورد بمسارات موثقة لا تعبر بالضرورة بشكل كامل عبر الآلة البيروقراطية التقليدية.

ج (تحليل القطاعات الأكثر عرضةً لتشويه الفساد

قطاع التعليم

يُعدّ قطاع التعليم من أشدّ القطاعات تضرراً من الفساد في الدول النامية، وذلك لثلاثة أسباب بنيوية: أولها صعوبة قياس المخرجات مباشرةً) تحصيل الطالب يظهر بعد سنوات(، وثانيها تشتّت المستفيدين الجغرافي الذي يُصعّب الرقابة المجتمعية، وثالثها ضخامة العقود الرأسمالية) بناء مدارس، شراء مناهج، تكنولوجيا تعليمية (التي تُتيح رشاًوى كبيرة).

بيانات الدراسة تُظهر أن الدول ذات CPI أقل من 30 تُسجّل في المتوسط: نسبة تسرّب مدرسي أعلى بـ 12 نقطة مئوية، ومعدل تعيين معلمين وهميين يُقدّر بين 15-25٪ من القائمة الرسمية في بعض السياقات، وفجوة بين الكتب الموزعة رسمياً والكتب الواصلة فعلياً إلى الطلاب تتراوح بين 20-40٪ في أسوأ الحالات. هذه الفجوات الكمية هي ما يُترجمه مؤشر HDI إلى انخفاض في سنوات التعليم الفعلية المُحتسبة.

قطاع الصحة

يُشترك قطاع الصحة مع التعليم في المشكلات ذاتها لكن بتداعيات أكثر مباشرةً وفوريةً على الفقر. الفساد في المستشفيات الحكومية يتجلى في: تحويل أدوية حكومية مجانية للبيع في الصيدليات الخاصة، والمطالبة بمبالغ غير رسمية قبل تقديم الخدمة لمن لا يستطيع الدفع، وتزوير نتائج المناقصات الطبية لصالح موردين محدّدين.

التكلفة المُقدّرة على مستوى عينة الدراسة: وفق البيانات المتاحة لمجموعة فرعية من الدول (32 دولة)، تُقدّر نسبة التسرّب في ميزانيات الصحة الأولية بين 20-35٪ في الدول ذات CPI أقل من 30، مما يعني أن كل دولار يُخصّص للرعاية الصحية الأولية لا يصل في أحسن حالاته سوى 80-65 سنتاً إلى المستفيد. وهذا وحده — بمعزل عن أي اعتبار نمو — يُفسّر جزءاً كبيراً من الأثر المباشر للفساد على مؤشرات الصحة والفقر.

قطاع البنية التحتية الريفية

يُمثل هذا القطاع الجسر بين الفساد والفقر الريفي الذي يُهيمن على إحصاءات الفقر المدقع في الدول النامية. الطرق والكهرباء والمياه النظيفة هي محدّدات مباشرة لإنتاجية الفقراء الريفيين وقدرتهم على الوصول إلى الأسواق والخدمات. وتشويه الفساد لعقود البنية التحتية الريفية — عبر تخفيض المواصفات وتضخيم التكاليف — ينعكس مباشرة في بنية تحتية هشّة قصيرة العمر تُضيع العائد التنموي المُفترض.

تُشير تقديرات البنك الدولي المُستقاة من تقارير إشراف مشاريعه في دول عينة الدراسة إلى أن تكلفة وحدة البنية التحتية (كيلومتر طريق، مجموعة قرى بالكهرباء (في الدول ذات الفساد المرتفع تفوق بـ 30-50٪ تكلفتها في دول مماثلة ذات فساد أقل بمواصفات مشابهة. هذا الفارق هو في جوهره ثمن الفساد المُستقطع من ميزانيات التنمية قبل أن تصل فوائدها إلى المستفيدين الريفيين.

د) نحو نموذج شامل لقياس أثر الفساد على الفقر

مؤشر مُقترح: نسبة كفاءة الحوكمة الاجتماعية

تُقترح الدراسة استناداً إلى نتائجها مؤشراً تركيبياً جديداً يُسمّى «نسبة كفاءة الحوكمة الاجتماعية — Social Governance Efficiency Ratio (SGER)» يُقيس نسبة ما يصل فعلياً من الإنفاق الاجتماعي إلى مستحقّيه النهائيين مقارنةً بما يُخصّص رسمياً. وتُحتسب النسبة من خلال مقارنة:

• الإنفاق التعليمي والصحي المُدرج في الميزانية الرسمية) كنسبة من الناتج)

• المؤشرات الفعلية لوصول الخدمة) معدلات التسجيل، الحصول على الرعاية الصحية الأولية)

• مُخصّصاً بمؤشر CPI لتعديل التسرّب المُقدّر

المؤشر المُقترح يُتيح لصانعي السياسات تقييم ما إذا كان تحسّن مؤشرات التنمية الاجتماعية جاء من زيادة الإنفاق أم من تحسّن كفاءة توجيهه — وهو تمييز جوهري لأن الثاني أكثر استدامةً وأقل كلفةً على الخزينة. وتُقدّر الدراسة أن تحسّن SGER بنسبة 10٪) أي رفع كفاءة التوصيل من 70٪ إلى 77٪ مثلاً (يُعادل أثراً على مؤشرات الصحة والتعليم يساوي رفع الإنفاق الإجمالي بنحو 8٪).

نموذج التفاعل بين الفساد والثروة الطبيعية

تُقدّم بيانات عينة الدراسة أدلة على أن الثروة الطبيعية تُفاقم من أثر الفساد على الفقر في السياقات المؤسسية الهشّة — وهو ما يُعرف في الأدبيات بـ«اللجنة الطبيعية». الدول الغنية بالموارد وذات الفساد المرتفع ($CPI < 30$) تُسجّل معاملات أعلى لأثر الفساد على الفقر مقارنةً بالدول ذات الفساد المماثل لكن الموارد الأقل. آلية التضخيم: عائدات الموارد تُوسّع الكعكة القابلة للاستحواذ مما يُعزّز حوافز الفساد، وفي الوقت ذاته تُضعف الحاجة لبناء نظام ضريبي فاعل يستلزم التفاوض مع المواطنين ومساءلتهم الضمنية.

هـ) دروس السياسات من الأدبيات التطبيقية

نتائج التجارب الميدانية العشوائية (RCTs) في مكافحة الفساد

بينما تُقدّم الدراسة الحالية أدلةً قياسيةً⁷⁴ في التعرف على الأثر، طوّرت تيارات بحثية أخرى أدلةً تجريبيةً أكثر ميكرويةً على آليات عمل الفساد ومساراته. أبرز الدروس المستخلصة من هذه التجارب:

- تجارب بطاقات قياس المجتمع (Community Score Cards) في أوغندا وزامبيا: كشفت أن إتاحة المعلومات لمجتمعات المستفيدين حول ميزانيات الخدمات الصحية والتعليمية المخصصة لها خفّضت التسرّب بنسبة قدرتها الدراسات بين 15-25٪ في السياقات التجريبية.
- تجارب التحويلات النقدية المباشرة (Cash Transfers) في عدة دول إفريقية وآسيوية أثبتت التحويلات النقدية المباشرة إلى مستحقيها المُحدّدين بقواعد بيانات موثقة كفاءةً أعلى من الخدمات المقدّمة عبر البنية البيروقراطية التقليدية، لأنها تتجاوز بعض مسارات التسرّب الأكثر شيوعاً.
- تجارب منظومات الرقابة الإلكترونية: أثبت تطبيق منظومات تتبّع المدفوعات الإلكترونية للموظفين الحكوميين في أوغندا وسيراليون أثراً ملموساً في الحدّ من ظاهرة الموظفين الوهميين وتحسّن كفاءة الإنفاق على الرواتب.

الاقتصاد السياسي للإصلاح: لماذا يفشل الإصلاح رغم الحاجة؟

تحيلنا هذه الأسئلة إلى بُعد آخر لا تستطيع الدراسة الكمية وحدها الإجابة عنه لكنه ضروري لتكامل الصورة: لماذا يستمر الفساد في الدول النامية رغم وضوح تكاليفه الاقتصادية؟

الجواب يكمن في الاقتصاد السياسي: الفساد لا يستمر رغم تكاليفه الاجتماعية بل يستمر بسبب عوائده الخاصة لمن يتحكمون في آليات التغيير . فالإصلاح الذي يُقلّص الفساد يُقلّص في الوقت ذاته ربوعاً سياسيةً وشبكات محسوبية تُستخدم لتعزيز التحالفات وضمان الاستمرارية السياسية. هذا التوتر بين المصلحة الاقتصادية الجماعية) الحد من الفساد (والمصلحة السياسية الفردية للنخب) الإبقاء عليه (هو لب ما وصفه Acemoglu & Robinson (2019) «الممر الضيق» بين الاستبداد والفضوى.

وتستخلص الدراسة من ذلك توصيةً سياسيةً غير مباشرة: الإصلاح الناجح لا يكتفي بتغيير الأنظمة بل يحتاج إلى إعادة تشكيل حوافز النخب السياسية. وهذا يستلزم في الغالب: ضغطاً مجتمعياً داخلياً متصاعداً، ومشروطيةً دولية هادفة، وتحولات في التحالفات السياسية تُضعف ائتلافات الفساد الراسخة.

ويُضيف Kaufmann & Kraay (2002) بُعداً تفاوئلياً: الأدلة التجريبية تُشير إلى أن السببية تسير من الحوكمة إلى الدخل، مما يعني أن الاستثمار في الإصلاح المؤسسي قبل بلوغ عتبة الثراء ممكن وذو عائد. وتجارب جورجيا ورواندا وبوتسوانا تُثبت أن الإرادة السياسية الصادقة قادرة على تحقيق تحسّسات مؤسسية جوهرية في إطار زمني معقول حتى في غياب الثروة المسبقة.

و (إطار عمل مقترح لسياسات متكاملة

استناداً إلى مجمل نتائج الدراسة وما توصلت إليه الأدبيات التطبيقية، يُقترح الإطار التكاملي التالي لسياسات الحد من الفقر عبر مكافحة الفساد:

المستوى الأول: الإصلاح المؤسسي الجذري) الأفق 10-5 سنوات)

1. تعزيز استقلالية القضاء وهيئات مكافحة الفساد من خلال آليات تعيين لا تخضع للتدخل السياسي المباشر وضمانات مالية تُحصّنها من الضغوط.
2. رقمنة التفاعلات بين المواطن والدولة للحد من نقاط التماس التقديرية التي تُؤلّد فرص الفساد، مع إتاحة بيانات الإنفاق العام بصيغ مفتوحة وقابلة للتحليل.
3. إصلاح منظومة التوظيف والترقية الحكومية لربطها بمعايير أداء موضوعية وقابلة للقياس بدلاً من المعايير التقديرية.

المستوى الثاني: حماية الإنفاق الاجتماعي) الأفق 5-2 سنوات)

1. وضع عتبات ميزانية دستورية أو تشريعية تضمن حداً أدنى غير قابل للمساومة لحصة التعليم والصحة من الميزانية العامة.
2. تطبيق منظومة تتبع الإنفاق الاجتماعي (PETS — Public Expenditure Tracking Surveys) دورياً لرصد نسب التسرب وتحديد نقاط الضعف.
3. توسيع برامج التحويلات النقدية المشروطة المباشرة كبديل جزئي لبعض الخدمات التي تشهد معدلات تسرب مرتفعة.

المستوى الثالث: تمكين المساءلة المجتمعية) الأفق: فوري ومستمر)

1. دعم منظمات المجتمع المدني الرقابية وحماية الإطار القانوني لعملها وتمويلها بصورة مستقلة عن الميزانيات الحكومية.
2. تطوير منظومات الشكاوى الرقمية التي تتيح للمواطنين الإبلاغ عن الفساد بسرية ومتابعة نتائج بلاغاتهم.
3. دمج التثقيف المالي والحقوق في المناهج التعليمية لبناء جيل يُدرك حقوقه في الخدمات العامة ولا يقبل بانتهاكها.

الفصل ملحق منهجي

اختبار الفرضيات — نتائج تفصيلية

Hypothesis Testing — Detailed Results

مناقشة نتائج الفرضية الأولى: الفساد والنمو

اشتراطت الفرضية الأولى وجود علاقة سلبية ودالة بين مستوى الفساد ومعدل نمو نصيب الفرد. وتُقرأ نتائج هذه الفرضية على ثلاثة مستويات متداخلة يكمل بعضها:

المستوى الأول: دلالة المعامل وحجمه

أثبت نموذج التأثيرات الثابتة أن المعامل $\beta=0.071$ لكل نقطة ارتفاع في CPI دال إحصائياً عند مستوى 1٪. ($t=3.944, p<0.001$). يعني هذا أن كل تراجع بمقدار 10 نقاط في الفساد يُضيق في المتوسط 0.71 نقطة مئوية إلى معدل النمو السنوي لنصيب الفرد، بعد التحكم في الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي والتضخم والنمو السكاني وجودة المؤسسات.

هذا الحجم يتسق مع نطاق ما أشارت إليه الدراسات السابقة. فـ (1995) Mauro وجد أن رفع الفساد بانحراف معياري واحد يُخفّض معدل الاستثمار بـ 5 نقاط مئوية مما يُعادل تراجعاً في النمو بنحو 0.5 نقطة. وبما أن انحرافاً معيارياً في CPI يُعادل نحو 11.7 نقطة في عينتنا، فإن $0.071 \times 11.7 = 0.83$ نقطة مئوية في النمو، وهو في النطاق ذاته لتقديرات Mauro بعد مراعاة الفارق في الحجم الزمني والعينة.

أما مقارنةً بـ (2019) Gründler & Potrafke الذين وجدوا معاملاً أقل (≈ 0.052) على بيانات 175 دولة، فيُفسّر الفارق بأن دراساتهم تشمل دولاً متقدمة تعمل عند مستويات فساد منخفضة حيث يكون الأثر الهامشي لتراجع الفساد أصغر — وهو ما يُستَـخَر بالتأثيرات غير الخطية في العلاقة.

المستوى الثاني: صلابة النتيجة عبر المواصفات

لا تكتسب النتيجة أهميتها من مواصفة واحدة بل من اتساقها عبر مواصفات متعددة: التأثيرات الثابتة تُعطي $\beta=0.071$ ، واستبدال CPI بـ WGI تُعطي معاملاً دالاً في الاتجاه ذاته ($\beta \approx 0.062$)، واستبعاد الدول النفطية يرفع المعامل قليلاً إلى 0.078 مما يُشير إلى أن هذه الدول تُخفّف الأثر الكلي في النموذج الشامل بسبب وجود مسارات دخل بديلة عبر العائدات الريعية.

ويُضيف معامل WGI جودة المؤسسات (في النموذج الأول $\beta=0.412, p<0.001$) تأكيداً أن الأثر لا ينحصر في الفساد المقاس بـ CPI بل يمتد إلى منظومة الحوكمة الأشمل. وهذا يتسق مع الإطار النظري لـ (1990) North الذي يرى المؤسسات منظومة متكاملة لا مؤشراً واحداً.

المستوى الثالث: الأثر الاقتصادي التراكمي

رغم أن 0.71 نقطة مئوية قد تبدو رقماً متواضعاً، فإن أثرها التراكمي عبر الزمن جوهري. لو حافظت دولة نامية متوسطة الفساد على تحسّن بمقدار 10 نقاط في CPI على مدار 23 سنة (فترة الدراسة)، لكانت الناتج التراكمي لهذا التحسّن — مع إدراجه في نموذج النمو المركّب — يصل إلى ارتفاع في مستوى نصيب الفرد يقارب 17-20٪ بالمقارنة مع سيناريو الفساد الثابت. وهذا ما تُشير إليه نتائج (Gründler & Potrafke (2019) صراحةً في تقدير الأثر التراكمي.

مناقشة نتائج الفرضية الثانية: الفساد والإنفاق الاجتماعي

تختبر الفرضية الثانية الصلة بين الفساد والإنفاق الاجتماعي الفعّال ومؤشرات الفقر متعدد الأبعاد. وتُشير نتيجة نموذج التأثيرات الثابتة في معادلة الفقر إلى أن معامل الإنفاق التعليمي سالب ودال ($\beta = -1.214, p < 0.001$) على نسبة الفقراء، بمعنى أن كل نقطة مئوية إضافية من الناتج تُخصّص للتعليم ترتبط بتراجع نسبة الفقراء بـ 1.21 نقطة. لكن الأهم من ذلك أن هذه العلاقة تتضاءل حدّتها في الدول ذات الفساد المرتفع. لتوضيح هذا التفاعل: في الدول ذات CPI أعلى من 40 فساد منخفض (يرتبط رفع الإنفاق التعليمي بنقطة مئوية بتراجع الفقر بـ 1.87 نقطة. بينما في الدول ذات CPI أقل من 25 فساد مرتفع جداً (ينخفض هذا المعامل إلى 0.73 نقطة فقط — أي أن نفس الإنفاق يُعطي أثراً أدنى بنسبة 61٪ في بيئة الفساد المرتفع. هذا الفارق هو بالضبط ما تقيسه 'نسبة كفاءة الحوكمة الاجتماعية' المقترحة في الملحق التحليلي. وتتسق هذه النتيجة مع إطار Gupta et al. (2002) نظرياً وتُضيف إليه أدلةً لوجيةً أحدث. وعملياً تعني أن قرار رفع الإنفاق الاجتماعي دون مصاحبة إصلاح حوكمي يُقدّم نصف المنفعة المرجوة في أحسن الأحوال.

مناقشة نتائج الفرضية الثالثة: طبيعة الوساطة

تُمثّل نتيجة هذه الفرضية الإسهام الأكثر أصالةً في الأدبيات، وتستحق مناقشةً مُعمّقة تتجاوز الأرقام إلى دلالتها المنهجية والسياساتية.

أولاً: ما تعنيه الوساطة الجزئية منهجياً

حين يكون 'c' الأثر المباشر دالاً ومختلفاً عن الصفر بعد إدراج الوسيط (النمو) (في النموذج، فهذا يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل (الفساد) والتابع (الفقر) لا تسير كلياً عبر الوسيط. وقد وجدنا ($c' = -0.224$ ($p = 0.011$))، مما يُقرّر بحسم أن الوساطة جزئية.

والأهمية المنهجية لهذه النتيجة أنها تنقل التحليل من مرحلة 'هل للفساد أثر على الفقر؟' وهو سؤال جُوب عبر $c = -0.387$ إلى مرحلة 'كيف؟' وهو الأعمق سياساتياً. الأثر الجزئي يُثبت أن الفقر لا ينتظر تباطؤ النمو حتى يُحسَّه، بل يُحسَّ بأثر الفساد مباشرةً عبر مساراته الموزعة.

ثانياً: الدلالة السياسية للتوزيع 42/58

لو كانت الوساطة كليةً (الأثر المباشر = صفر) لكانت الوصفة السياسية سهلة: حفّز النمو وسيتراجع الفقر تلقائياً. لكن مع أثر مباشر يُفسَّر 57.9٪ من الصورة الكاملة، فإن هذه الوصفة تُعالج أقل من نصف المشكلة.

والأثر المباشر البالغ 57.9٪ يُحدِّد بشكل غير مباشر حجم الفجوة بين النمو الاسمي والنمو الذي يصل إلى الفقراء — 'ما يُسمَّيه بعض الاقتصاديين بـ'نمو الصفوة' الذي يتمركز في النخب المتنقذة بدلاً من الانتشار على نطاق واسع.

وتُنسَق هذه النسبة 57.9٪ مباشر (مع النتيجة ذاتها التي وصل إليها الخطيب (2019) في السياق العربي) 60٪ مباشر. (اتساق النسبة عبر سياقين مختلفين) الدول العربية مقابل 74 دولة نامية متنوعة (يُقَوَّى الثقة في أن هذا التوزيع يعكس ظاهرة بنيوية في علاقة الفساد بالفقر لا مجرد خاصية السياق).

مناقشة نتائج الفرضية الرابعة: دور المؤسسات

تختبر هذه الفرضية ما إذا كان أثر الفساد على الفقر يتغير بحسب مستوى جودة المؤسسات. ومعامل التفاعل $(CPI \times WGI = 0.142, p = 0.003)$ يُعطي جواباً كمياً واضحاً:

معامل موجب يعني: كلما ارتفعت جودة المؤسسات (WGI) أعلى (زاد $\beta(CPI)$ بمقدار $0.142 \times WGI$ بمعنى أن الأثر السلبي للفساد على الفقر -0.387) في المتوسط (يتراجع في البيانات المؤسسية الأقوى، فمثلاً، في دولة ذات $WGI = -0.5$ منخفض: (الأثر الكلي $= -0.387 + 0.142 \times (-0.5) = -0.458$). وفي دولة ذات $WGI = +0.3$ متوسط-مرتفع: (الأثر $= -0.387 + 0.142 \times (0.3) = -0.344$). هذا الفارق البالغ 0.114 بين السياقين يعني أن نفس مستوى الفساد يُنتج فقراً أشد بنحو 33٪ في البيئة المؤسسية الضعيفة مقارنةً بالأقوى.

هذه النتيجة ترسخ مقولة (Aidt 2009) القائلة بأن 'الفساد أكثر ضرراً في البيئات المؤسسية الهشة' — 'لكنها تُحوَّلها من إطار وصفي إلى كمي قابل للاستخدام في تصميم السياسات: لكل وحدة تحسَّن في WGI، تنخفض تكلفة الفقر المترتبة على مستوى فساد معطى بنحو 14٪. وهذه النتيجة وحدها كافية لتبرير الاستثمار في جودة المؤسسات حتى في الدول التي تفشل في تقليص الفساد الكلي بسرعة.

مناقشة نتائج الفرضيتين الخامسة والسادسة

الفرضية الخامسة: قنوات الاستثمار والإنتاجية

يُستدل على هذه الفرضية من جملة نتائج متسقة عبر النماذج المختلفة: معامل الاستثمار الأجنبي المباشر ($\beta=0.142, p<0.001$) في نموذج النمو يُثبت وجود قناة الاستثمار. وتُقدّر الدراسة — من النماذج الإضافية للقنوات المتعددة — أن قناة الاستثمار تُفسّر نحو 35٪ من الأثر غير المباشر للفساد على النمو، فيما تُفسّر قناة الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP) نحو 40٪، وقناة الإنفاق الحكومي 25٪. مجموع هذه القنوات ينتج الأثر الكلي غير المباشر (-0.163) الذي يُفسّر 42.1٪ من أثر الفساد على الفقر.

لا يوجد تعارض بين نتائج قناة الاستثمار الخاص التي تُخفّض النمو (وقناة الاستثمار الأجنبي) التي تُعزّز النمو: (الاستثمار الأجنبي المباشر يصل مشفوعاً بتكنولوجيا ومعرفة إدارية، وحتى حين يُخفّف الفساد من تدفّقاته إلى دولة ما فإن ما يصل منه يُحقّق نمواً أعلى. بمعنى آخر: الفساد يُقلّص كمية الاستثمار الأجنبي الواردة ويُقلّص كفاءة الاستثمار المحلي في آنٍ واحد).

الفرضية السادسة: التباين الجغرافي

يُثبت اختبار تساوي المعاملات عبر المناطق ($F=8.42, p<0.001$) رفض الفرضية الصفرية برفض حاسم. والتباين الأوسع بين إفريقيا جنوب الصحراء (-0.512) والشرق الأوسط (-0.187) يُعادل فارقاً في أثر نفس مستوى الفساد على الفقر بنسبة 174٪. هذا الفارق الهائل يُجسّد عملياً ما تعنيه الفرضية الرابعة على المستوى الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء تشهد تضافر الفساد مع هشاشة مؤسسية بالغة، مما يُضاعف الأثر التوزيعي. وُلّفت الانتباه أن الأثر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا — (-0.187) رغم دلالة الإحصائية عند 5٪ — هو الأدنى في العينة. التفسير المتسق مع البيانات: الربعية النفطية تُوقّر مساراً بديلاً لتوزيع الثروة) دعم الوقود، الوظائف الحكومية، الإعانات (يُخفّف من الأثر الفقري للفساد دون أن يُعالج الفساد ذاته. هذا تخفيف مؤقت ومشروط باستمرار العائدات النفطية.

الفساد والأشد فقراً: تحليل الكميات

يُضيف تحليل انحدار الكميات (Quantile Regression) بُعداً تحليلياً لا تُتيحهُ انحدارات المتوسطات: هل يتباين أثر الفساد على الفقر بحسب شدة الفقر نفسه؟ أم بعبارة أخرى: هل الدول التي تشهد فقراً مدقعاً أشد تأثراً بالفساد مقارنةً بالدول التي تعاني فقراً معتدلاً؟

تُشير نتائج انحدارات الكميات إلى تدرّج واضح في حجم المعامل:

الدالة	معامل CPI	يُمثّل	الكمّي (Quantile)
***	-0.478	الدول عند الـ 10٪ الأدنى	(Q10 الأشد فقراً)
***	-0.421	الدول عند الربع الأدنى	Q25
***	-0.387	الدول في المنتصف	(Q50 الوسيط)
***	-0.312	الدول عند الربع الأعلى	Q75
**	-0.241	الدول عند الـ 10٪ الأعلى	(Q90 الأقل فقراً)

ملاحظة: ** دالة عند 5٪، *** دالة عند 1٪. جميع المعاملات من نماذج Quantile Regression.

يكشف هذا التدرّج أن الدول الأشد فقراً تتأثر بالفساد بشكل أكبر بمعامل يبلغ -0.478 مقابل -0.241 في الدول الأقل فقراً. هذا يُرسّخ إحدى النتائج الجوهرية: الفساد ليس محايداً توزيعياً بل يُضاعف من الفجوة بين الدول الأقل تنمية والأكثر تنمية في نفس الوقت الذي يُوسّع الفجوة داخل الدولة الواحدة.

وهذا ما يُسمّيه الاقتصاديون بـ 'التأثير المضاعف للحرمان' (Deprivation Multiplier Effect): 'الدول الأشد حرماناً مؤسسياً واقتصادياً هي الأقل قدرةً على الحماية من ضرر الفساد وهي بالتالي تتكبّد الأثر الأعلى. وهذا النمط يدعم الحجة القائلة بأن الحد من الفساد ينبغي أن يتصدّر أولويات سياسات التنمية في الدول الأشد فقراً لا الأكثر تنمية نسبياً.

إطار مؤشرات الأداء لسياسات مكافحة الفساد

تُقدّم الدراسة — استناداً إلى نتائجها — إطاراً مقترحاً لمؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي ينبغي أن تُتابعها الحكومات والمؤسسات الدولية لقياس تقدّم سياسات الحوكمة والحد من الفقر في آنٍ واحد:

إطار مؤشرات الأداء المقترح: ربط مكافحة الفساد بأهداف تقليص الفقر

التكرار	الهدف المقترح	مصدر القياس	مؤشر الأداء
سنوي	ارتفاع ≥ 3 نقاط كل 5 سنوات	منظمة الشفافية الدولية	معدل التغيّر في CPI
كل سنتين	$15 < \%$ من الإنفاق المُخصّص	PETS / وزارة التعليم	نسبة التسرّب في الإنفاق التعليمي
سنوي	ارتفاع $\geq 2 \%$ من الناتج	IMF / وزارة المالية	معدل التحصيل الضريبي الفعلي
سنوي	$85 \geq$ للمستحقين الفعليين	قاعدة / PIP وزارة الشؤون	نسبة وصول التحويلات الاجتماعية
سنوي	ارتفاع ≥ 0.1 وحدة كل 5 سنوات	البنك الدولي	مؤشر سيادة القانون (WGI)
سنوي	$7 <$ أيام	Doing Business / WB	وقت تأسيس الأعمال
فصلي	$80 \geq \%$ من إجمالي العقود	رقابة داخلية	نسبة العقود الممنوحة بمنافسة تنافسية
كل 3 سنوات	ارتفاع $\geq 10 \%$ كل 3 سنوات	مسوحات مجتمعية	مؤشر رضا المستفيدين عن الخدمات

يُلاحظ أن المؤشرات المقترحة تجمع بين مستويات ثلاثة: مستوى الإدراك (CPI)، ومستوى المؤسسات (WGI) ووقت الأعمال)، ومستوى الوصول الفعلي (نسبة تسرّب الإنفاق ووصول التحويلات). (هذا الجمع ضروري لأن المؤشرات الإدراكية وحدها قد لا تعكس التحسّنات التشغيلية الفعلية في توصيل الخدمات في الأجل القصير.

تقييم نتائج الدراسة في ضوء الإجماع العلمي

أ) ما تؤكدته النتائج من الإجماع القائم

- تندرج نتائج الدراسة الحالية ضمن الإجماع العلمي الواسع على عدة نقاط رئيسية رصدتها مراجعات الأدبيات المنهجية:
- وجود أثر سلبي ودال للفساد على النمو: مُثبَّت في أكثر من 50 دراسة تجريبية بأساليب منهجية متنوعة، والدراسة الحالية تُضيف إليه دليلاً لوجياً بنموذج GMM يُعالج مخاوف السببية.
 - أهمية المؤسسات كسياق مُعدِّل: أثبتتها (Aidt (2009 على مراجعة للأدبيات، وأكدتها (Kaufmann & Kraay (2002 تجريبياً، وتُضيف الدراسة الحالية تقديراً كمياً لحجم هذا التعديل.
 - التباين الجغرافي في حجم الأثر: ملاحظ في جميع الدراسات التي تجاوزت منطقة جغرافية واحدة، لكن الدراسة الحالية تُقدِّم التباين على شكل معاملات منفصلة دالة إحصائياً بدلاً من الملاحظة الوصفية.

ب) ما تُضيفه النتائج إلى الإجماع

- تتجاوز النتائج الإجماع القائم في جانبين لم يُحسَمَ بعد:
- النسبة الكمية للوساطة (42) %/58: (حتى الآن لا يتضمن الإجماع النظري رقماً مستقراً لهذه النسبة. الدراسة الحالية تُقدِّم أول تقدير واسع النطاق وثابت عبر اختبارات الحساسية لهذه النسبة في سياق دولي متنوع.
 - التباين الكمي بين الكميات: تأثير الفساد على الدول الأشد فقراً أكبر بنحو 98٪ من أثره على الدول الأقل فقراً (-0.478) مقابل (-0.241) هذا يُضيف بُعداً توزيعياً داخل مجموعة الدول النامية نفسها.

ج) نقاط الخلاف مع بعض الأدبيات

- تتناقض نتائج الدراسة مع جزء من الأدبيات التي أثارَت فرضية 'الفساد المُزَيَّن للعجلات' (Greasing the Wheels Hypothesis) 'التي تقول بأن الفساد قد يرفع الكفاءة في بيئات ذات تنظيم مفرط. تُشير نتائجنا إلى أنه حتى في الدول ذات بيئة أعمال متصلِّبة) مؤشر Doing Business منخفض (لا يُعوِّض الفساد الضرر الكلي بل يُضيف ضرراً إضافياً. وهذا يتسق مع النقد المنهجي الذي وجَّهه (Aidt (2009 لهذه الفرضية من أن المؤشرات المُستخدمة في إثباتها لا تتحكم في متغيرات مُربكة جوهرية.

نظريات مُكمّلة في الإطار التفسيري

نظرية العقد الاجتماعي وأثرها على الإطار التحليلي

تُقدّم نظرية العقد الاجتماعي — كما طوّرها Rousseau و Locke وبحث بها (2019) Acemoglu & Robinson في 'الممر الضيق' — إطاراً مكملًا لفهم لماذا يستمر الفساد رغم تكاليفه الواضحة. في جوهرها تقول النظرية إن العلاقة بين الدولة والمجتمع هي علاقة توازن تفاوضي: الدولة تُقدّم الأمن والخدمات في مقابل الضرائب والامتثال. الفساد ينقض هذه المعادلة من طرف الدولة، لكن حين يكون المجتمع ضعيف التنظيم وعاجزاً عن إنفاذ معادلة العقد، يستمر الخلل.

في السياق الكمي للدراسة، يُفسّر هذا الإطار النظري لماذا يكون أثر الفساد على الفقر أشد في الدول ذات ضعف المجتمع المدني (التي تُقاس غياباً بانخفاض مؤشر الصوت والمساءلة 'من: WGI) حين يعجز المجتمع عن إنفاذ العقد الاجتماعي، تتوسع مساحة الاستحواذ الفسادي بلا ضابط. وقد تأكد هذا التفسير كمياً من خلال ملاحظة أن إفريقيا جنوب الصحراء — التي تسجّل أدنى مؤشرات الصوت والمساءلة — تشهد أعلى معاملات أثر الفساد على الفقر.

نظرية الفخ النمائي (Development Trap Theory)

تُقدّم نظرية الفخ النمائي إطاراً تكميلياً مهماً لفهم استمرارية الحلقة المفرغة بين الفساد والفقر. تقول النظرية إن بعض الاقتصادات تستقر عند توازنات 'دنيا (Low-Level Equilibria) 'حيث يُولد الفقر فساداً إضافياً الذي بدوره يُديم الفقر. كسر هذا الفخ يستلزم تدخلاً خارجياً — إعانات تنمية، إصلاح مؤسسي مدعوم — يُزيح الاقتصاد نحو توازن أعلى. الأثر التجريبي لهذه النظرية يظهر في إحصاءات الدراسة: الدول ذات CPI أقل من 25 فساد شديد (تُسجّل متوسط نمو 1.14٪ فقط مقابل 3.41٪ للدول ذات CPI فوق 45. والفارق البالغ 2.27 نقطة مئوية في النمو يتراكم بمرور الزمن إلى هوة تنمية متسعة تجعل تمويل إصلاح الحوكمة ذاتياً أصعب فأصعب — دوامة الفخ النمائي بامتياز.

نظرية البنية التحتية المؤسسية (Institutional Infrastructure)

تُكمّل هذه النظرية — التي بلورها (2004) Rodrik وآخرون — إطارَ North (1990) بالتركيز على التسلسل الهرمي في بناء المؤسسات: بعض المؤسسات 'قاعدية' تُشكّل البنية التحتية التي تقوم عليها المؤسسات الأخرى، وأبرزها: الحقوق الأساسية، ونزاهة القضاء، والمعلومات الموثوقة. والفساد الذي يضرب هذه المؤسسات القاعدية أشد ضرراً على المدى البعيد من الفساد الإداري الروتيني، لأنه يُقوّض الأساس الذي تقوم عليه سائر الإصلاحات.

وتتجلى أهمية هذه النظرية في تفسير لماذا لا تكفي إصلاحات تقنية واحدة) رقمنة خدمة معينة مثلاً (لتقليص الفساد الجذري: ما لم تُعالج المؤسسات القاعدية — القضاء، المساءلة، الرقابة — ينتقل الفساد من القناة المغلقة إلى قناة أخرى مفتوحة.

الفصل ملحق سياساتي

توصيات إقليمية متميزة

Region-Specific Policy Recommendations

أولاً: توصيات إفريقيا جنوب الصحراء

تشهد هذه المنطقة أعلى معاملات أثر الفساد على الفقر ($\beta = -0.512$) في عينة الدراسة، وهو ما يعكس تضافر عوامل بنيوية متعددة: هشاشة مؤسسات سيادة القانون) متوسط ($WGI = -0.91$ ، وارتفاع معدلات الاعتماد على المساعدات الخارجية التي قد تُخفف الضغط لبناء نظام ضريبي محلي كفاء وخاضع للمساءلة، وضعف البنية التحتية الرقابية اللازمة لكشف الفساد ومعالجته.

تتوزع التوصيات المُستنبطة لهذه المنطقة تحديداً على ثلاثة مسارات متوازنة ومتعززة:

1. بناء منظومة التحقق من الهوية الرقمية: كثير من برامج التحويلات الاجتماعية في المنطقة تعاني من قوائم مستفيدين منتفخة بأسماء وهمية. الاستثمار في منظومة رقمية موثوقة للهوية) كالتجربة الهندية Aadhaar بتكثيفات محلية (يُتيح ربط المدفوعات بهويات مُتحقق منها، مما يُقلص تسرب التحويلات بشكل جذري.

2. تعزيز المجالس الإقليمية لمكافحة الفساد: تجربة بعض دول المنطقة) رواندا، غانا، بوتسوانا (في بناء هيئات مكافحة فساد إقليمية تتبادل المعلومات والتحقيقات تُقدّم نموذجاً قابلاً للتعميم. التنسيق الإقليمي يُصعب هروب الأموال المنهوبة إلى ملاذات في دول مجاورة.

3. ربط المساعدات الدولية بمؤشرات توصيل الخدمة: بدلاً من قياس الأداء بحجم الإنفاق) مدخلات (، ربط جزء من المساعدات بمؤشرات وصول الخدمة الفعلي) مخرجات (يُنقل الحافز من الصرف إلى التوصيل.

النموذج الرواندي: درس في التحول المؤسسي

تُشكل رواندا حالة استثنائية تستحق التأمل المعمق: فمن بلد عاش واحدة من أشد مآسي القرن العشرين عام 1994، تحوّلت خلال ثلاثة عقود إلى نموذج حوكمة أفريقي يُشار إليه في الأدبيات. ارتفع مؤشر CPI في رواندا من 27 عام 2002 إلى 53 عام 2022 تحسّن بـ 26 نقطة في 20 سنة — وصاحب ذلك تراجع نسبة الفقراء من 77٪ عام 2001 إلى 38٪ عام 2022.

الدروس التي تُقدّمها التجربة الرواندية لسياسات مكافحة الفساد في المنطقة: أولاً، الإصلاح المؤسسي الجذري ممكن حتى في غياب الثروة المسبقة. ثانياً، التركيز على المساءلة العامة للمسؤولين الحكوميين — بما فهم القيادات العليا — أعطى رسالة رادعة حوّلت الحوافز. ثالثاً، نظام 'Imihigo' عقود الأداء (الذي يلتزم بموجبه المسؤولون بأهداف قابلة للقياس أمام المجتمعات شكّل آلية مساءلة بسيطة وفعالة.

مع ذلك تجدر الإشارة إلى أن التجربة الرواندية ليست قابلة للنقل الكامل دون مراعاة السياق: القدر الكبير من المركزية السياسية الذي ميّز الإصلاح الرواندي يثير تساؤلات مشروعة حول مدى توافق هذا الإصلاح مع قيم الحوكمة الشاملة على المدى الطويل.

ثانياً: توصيات آسيا والمحيط الهادئ

تتمتع المنطقة الآسيوية بأثر فساد على الفقر أقل حدة ($\beta = -0.341$) مما يعكس تنوعاً اقتصادياً أكبر ومستويات نمو أعلى في بعض دولها (الهند، إندونيسيا، فيتنام). (غير أن التباين الداخلي كبير: باكستان ومنغوليا وبعض دول المحيط الهادئ الصغيرة تقف في موقع أضعف بكثير من الناحية المؤسسية مقارنةً بإندونيسيا وسريلانكا).

التجربة الآسيوية تُقدّم نماذج متنوعة في التعامل مع معادلة الفساد والتنمية:

- النموذج الإندونيسي: بعد أزمة 1998 أنشأت إندونيسيا هيئة مكافحة الفساد KPK ذات استقلالية نسبية عززها دعم شعبي واسع. وقد ارتفع مؤشر CPI من 19 عام 2001 إلى 34 عام 2022 تحسّناً ملحوظاً — مصحوباً بتراجع نسبة الفقراء من 19٪ إلى 9٪ في الفترة ذاتها.
- النموذج الفيتنامي: يُقدّم فيتنام حالةً مثيرة للاهتمام حيث شهد اقتصادها نمواً استثنائياً رغم مستوى فساد مرتفع نسبياً. السر: تركيز إصلاحات 'Doi Moi' على قطاع الأعمال الخاص وتحرير التجارة أتاح مسارات نمو تعمل خارج آليات الفساد التقليدية جزئياً. لكن هذا النموذج ليس مستداماً على المدى البعيد.
- التوصية: للدول الآسيوية ذات النمو المرتفع والفساد المتوسط، يُنصح بالتركيز على مكافحة فساد القطاع المالي والمصرفي الذي يُقلّص الحصول على التمويل لمشاريع الفقراء، بدلاً من التركيز على الفساد البيروقراطي الذي قد تتحمّله بعض القطاعات كتكلفة عمل روتينية.

ثالثاً: توصيات أمريكا اللاتينية والكاريبي

تتمتع المنطقة اللاتينية بمستوى فساد أقل نسبياً من إفريقيا وآسيا) متوسط (CPI 38.7) لكن مشكلة عدم المساواة لديها من الأعماق في العالم. الأثر المُقدّر للفساد على الفقر ($\beta = -0.298$) يعكس هذا الواقع: الفساد يُفاقم عدم المساواة بدلاً من أن يُنتج الفقر المدقع مباشرةً كما في إفريقيا. التحدي المحوري في المنطقة: الفساد المُهيكل (Structural Corruption) الذي يتجذّر في قطاعات بعينها كالمشتريات الحكومية للبنية التحتية وعقود الموارد الطبيعية. فضيحة Odebrecht التي طالمت 12 دولة لاتينية أوضحت حجم شبكات الفساد العابرة للحدود وصعوبة مكافحتها بمنهج وطني فردي. التوصية الرئيسية: تعزيز آليات الملاحقة القضائية للفساد عبر المحاكم الإقليمية والتعاون القضائي الدولي، مع تطوير منظومة الإفصاح عن الثروات للمسؤولين العموميين بصورة رقمية قابلة للتدقيق والمقارنة.

رابعاً: توصيات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تُسجّل المنطقة أدنى معامل للأثر الفسادي على الفقر ($\beta = -0.187$) وهو ما فسّرناه بالريعية النفطية. لكن هذا لا يعني غياب المشكلة بل توزعاً مختلفاً لها: الفقر في المنطقة أقل اتساعاً من حيث النسبة لكن عدم المساواة والبطالة الهيكلية والفقر الحضاري تمثل تحديات جوهرية تتغذى جزئياً من الفساد.

وتكشف البيانات ظاهرة لافتة في المنطقة: الدول النفطية تُسجّل أثراً أدنى للفساد على الفقر (الكويت وقطر والسعودية تقع خارج العينة بحكم ارتفاع دخلها (لكن الدول غير النفطية في المنطقة) اليمن، السودان، سوريا (تُسجّل أعلى مؤشرات الفقر وأشد معاملات الفساد في المنطقة ذاتها. هذا التباين الداخلي في المنطقة يُوضح أن الريعية النفطية هي المتغير المُخفّف لا انخفاض الفساد.

التوصية الرئيسية: الحوكمة في هذه المنطقة لا تستطيع الاعتماد على النمط الريعي إلى الأبد. التنوع الاقتصادي الحقيقي يستلزم قطاعاً خاصاً فاعلاً ومنافساً، وهذا بدوره يستلزم بيئة حوكمة تُطبّق فيها قواعد المنافسة العادلة بعيداً عن المحسوبية والواسطة. الإصلاح المؤسسي في هذه المنطقة هو في جوهره شرط لنجاح التنوع الاقتصادي.

الفصل ملخص تنفيذي موسّع

النتائج والتوصيات الكاملة للمختصين

Executive Summary

خلاصة النتائج الكمية

يُقدّم هذا القسم ملخصاً تنفيذياً مكثفاً للنتائج التجريبية الرئيسية للدراسة، موجّهاً للمختصين في السياسات الاقتصادية والمؤسسات الدولية الذين يحتاجون مرجعاً سريعاً للأرقام الجوهرية.

النتائج الكمية في جدول موحد

الدلالة السياسية	المصدر (النموذج)	القيمة	المؤشر
كل 14 نقطة تحسّن +1 = نقطة نمو	FE الجدول 7	+0.71 نقطة مئوية سنوياً	أثر 10 نقاط CPI على نمو نصيب الفرد
أسرع تأثيراً من مسار النمو	GMM الجدول 9	-3.87 نقطة مئوية	أثر 10 نقاط CPI على نسبة الفقراء
الأثر أصغر مما يُعتقد	تحليل الوساطة — الجدول 11	42.1٪	نسبة الأثر غير المباشر (عبر النمو)
مستقل عن مسار النمو	تحليل الوساطة — الجدول 11	57.9٪	نسبة الأثر المباشر على الفقر
كل تحسّن مؤسسي يخفّف الضرر بـ 14٪	GMM الجدول 9	(0.142 لكل وحدة WGI)	معامل التخفيف المؤسسي
أشد منطقة تأثراً	إقليمي — الجدول 12	-0.512	أثر الفساد في إفريقيا جنوب الصحراء
أخفّ منطقة نسبياً بسبب الربعية	إقليمي — الجدول 12	-0.187	أثر الفساد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
1,589 مشاهدة صالحة	74 دولة نامية	2000–2022 (23 سنة)	مدة الدراسة

التوصيات الموجهة لكل جهة

للحكومات الوطنية في الدول النامية

- الأولوية الأولى: لا تنتظر النمو لمكافحة الفساد — بما أن 57.9٪ من ضرر الفساد على الفقر مستقل عن النمو، فإن مكافحة الفساد استثمار اجتماعي مباشر لا مجرد إصلاح اقتصادي.
- الأولوية الثانية: احص الإنفاق التعليمي والصحي تشريعياً بحد أدنى غير قابل للتجاوز وربطه بآليات تتبع مستقلة.
- الأولوية الثالثة: استثمر في جودة المؤسسات) القضاء المستقل، الرقابة الفاعلة (لأن كل تحسن مؤسسي يُخفف الضرر الكلي للفساد بمعزل عن نجاح مكافحته الكاملة.

للمؤسسات الدولية) البنك الدولي، UNDP، IMF)

- اعتمد مؤشرات وصول الخدمة) لا فقط الإنفاق (في تقييم أداء البرامج: ما يُقاس يتحسن.
- ضع 'نسبة كفاءة الحوكمة الاجتماعية (SGER) 'ضمن إطار قياس التنمية لتحديد حجم الهدر الفسادي في الإنفاق الاجتماعي.
- صمّم شروط المساعدات التنموية لتمييز بين المناطق: الشروط المناسبة لإفريقيا جنوب الصحراء تختلف جوهرياً عن تلك المناسبة للشرق الأوسط أو أمريكا اللاتينية وفق نتائج التحليل الإقليمي.

للباحثين الأكاديميين

- أولوية البحث القادم: بيانات مستوى الأسر المعيشية لقياس التفاوت في الأثر بين شرائح الفقراء أنفسهم.
- ضرورة اختبار التأثيرات غير الخطية في نماذج Panel ARDL على فترات زمنية أطول.
- فرصة منهجية: توظيف تقنيات التعلم الآلي في بناء مؤشرات فساد بديلة قائمة على البيانات الكبيرة والنصية.

كلمة ختامية

تنطلق هذه الدراسة من إيمان راسخ بأن الاقتصاد في جوهره علم إنساني. أرقامه ليست غاية بل أداة لفهم حياة الناس وتوجيه قرارات تُؤثر فيها. وحين نُثبت بمعامل $\beta = -0.387$ أن رفع مؤشر الفساد بعشر نقاط يُقلّص نسبة الفقراء بنحو 3.87 نقطة مئوية، فهذا يعني في مجتمع نموذجي من 30 مليون نسمة أن نحو مليون شخص سيتجاوز خط الفقر. رقم خلف كل وحدة منه قصة إنسانية.

والخلاصة الأعمق التي ترى الدراسة أنها الأجدر بالتذكّر: الفساد ليس مشكلة أخلاقية 'بالمعنى الضيق الذي يجعلها محل وعظ وخطاب. هو إشكالية هيكلية اقتصادية تُنشئ حوافز مُختلفة تدفع العقلاء نحو سلوكيات تُضر بالمجتمع في حين تنفعهم فردياً. وعلاجها يستلزم تصميم حوافز مُقابلة وبني مؤسسية تجعل الاستقامة هي الاختيار الأعقل لا مجرد الأنبل. وهذا هو رسالة الاقتصاد السياسي المؤسسي في أجمل تجلياته.